الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة منتوري – قسنطينة –
كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية
قسم التهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي: ....
السلسلة: ....

وضع خطة تنموية ضمن أبعادها البيئية بولاية سطيف

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التهيئة العمرانية

من إعداد الطالب: عاطف صالحي
تحت إشراف الدكتور: علاوة بولحواش

لجنة المناقشة:

حفيظ لعايب	أستاذ	جامعة - منتوري - قسنطينة.	رئيسا.
علاوة بولحواش	دكتور	جامعة - منتوري - قسنطينة.	مقررا.
حسن بن ميسي	أستاذ	جامعة - منتوري - قسنطينة.	ممتحنا.
جمال رحام	أستاذ	جامعة - منتوري - قسنطينة.	ممتحنا.

السنة الجامعية 2005/2004

شـــكر و تقـــدير

نحمد الله عز وجل و نشكره على توفيقه لي على إتمام هذا البحث المتواضع ، كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف : علاوة بولحواش على إشرافه لإنجاز هذا البحث دون ادخار جهد بتقديم النصائح و الإرشادات طوال فترة هذا البحث .

كما لا يفوتني أن نتقدم بالشكر لكافة أسرة معهد علوم الأرض من أساتذة خاصة الأستاذ بوكرزازة وبن ميسي ورحام والأستاذة بيدي فاطمة الزهراء ومسقالجي غنيمة ، والإداريين خاصة رقية وابنها أنيس دون أن أنسى فطيمة ،وكل طلبة علوم الأرض .

كما أتوجه بالشكر إلى كل المسؤولين والموظفين في مختلف المصالح الإدارية والتقنية خاصة :

- مديرية البيئة ونخص بالذكر المديرة عطافي.
- مديرية الري .
- مديرية الصناعة والمناجم خاصة سمير .
- مديرية الفلاحة خاصة السعيد .
- مديرية الصحة والسكان .

كما أشكر خليفة عقون وأبنائه أسامة وإكرام و أميمة وإلى كل من مدنا بالعون من قريب أو بعيد من أساتذة وطلبة.

إلى كل هؤلاء أسمى عبارات الشكر والتقدير.

الإهـــــــــداء

- إلى من علمتني أن معرفة الله هي أفضل العلوم ، وأن الثقة في الله هي الإنتصار إلى من لأجلها درست : أمي .
- إلى من علمني أن الإيمان واليقين هما أساس النجاح : أبي .
- إلى من شاركوني في الحياة : جمال،دنيا،مروان،سمية،منيرة،نوال،كريمة.
وأنسابي : بوجمعة ، عمار ، توفيق .

- إلى رفقاء الجهد : أفراد بوقرانة ، أولاد اخلوف ، العتيق ،بلال، أوسكورت د يد وش،السبتي ،حسان وسليم،ومسعود وعبد الوهاب

- إلى أصحابي : عبد الغاني ، رفيق ، عادل ، حمدان ، رياض ، زهير ، فؤاد ، الجودي ، خليفة والزواوي وجمال وفاتح .

- إلى كل بنات التهيئة الإقليمية : أمال ، وسيلة ، سهام ، نبيهة ، نزيهة ، وسيلة ، جيهان . لامية ، نسيمة ، أمال
صباح ، صندراء ، سلطانة .

المقـــدمـــة العـــــامـــة :

إن معرفة العلاقات القائمة بين مختلف العوامـــل المكونـــة للإقلـــيم و الإحاطـــة العلميـــة بخصائصه تقودنا إلى تحديد الإمكانيات الموجودة بكل إقليم من الأقـــاليم، ومـــن ثـــم اســـتغلالها وتوجيهها في الاتجاه السليم للوصول إلى تنمية شاملة، تهتم بتحسين ظروف الحيـــاة الاجتماعيـــة والاقتصادية والثقافية ، وهذا ما تهدف إليه عملية التهيئة الإقليمية .

وسبب اختيارنا للموضوع هو الإمكانات الكبيرة التي يزخر بها هذا الإقليم المراد دراسته بتحسين الموارد الاقتصادية المتنوعة المتاحة، والكشف عـــن الثـــروات الطبيعيـــة و إخضـــاعها للاستخدام وهذا كله في إطاره البيئي و الهدف من بحثنا هو تقييم مستوى التطور الحالي لولايـــة سطيف ، ودور الولاية في التنمية و آثارها على البيئة والسكان .

واختيارنا لإقليم ولاية سطيف راجع إلى أن الولاية منطقة عبور بـــين الســـاحل والجنـــوب والشرق والغرب و تتوسط ستة ولايات وعرفت الولاية تغيرات ديموغرافية كبيرة حيث وصـــل عدد السكان إلى 1309430 نسمة سنة 1998 م وأصبحت في المرتبة الثانية بعد عاصمة الـــبلاد بالإضافة إلى التوزيع المتباين للسكان عبر المجال ، وللولاية دور كبير في الاقتصاد الوطني فهي تساهم بمنطقتين صناعيتين واحدة في سطيف والأخرى بمدينة العلمة تحوي الأولى على 73 وحدة صناعية والأخرى 93 وحدة صناعية بالإضافة إلى المؤسسات الصـــغيرة والمتوســـطة وبعـــض الوحدات الموجودة في المراكز الحضارية الكبرى عبر الإقليم دون أن ننسى المحاجر المتـــوفرة بكثرة، وتبقى هذه الإمكانات الصناعية في تطور مستمر حيث ارتفع عدد العمـــال مـــن 15442 عامل في سنة 1987 م إلى 21955 عامل سنة 1998 م أما الإمكانات الفلاحيـــة فهـــي كبيـــرة بمساحة إجمالية تقدر بـــ : 559424 هكتار مستغلة كلها ، وبالرغم من أنها تدرج ضمن الولايات الفلاحية اعتمادا على المساحة الصالحة للزراعة إلا أن ترتيب السكان العاملين بالنشاط الفلاحي في المركز الثالث بنسبة 16,43% بعد قطاع الخدمات والأشغال العمومية .

وبالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه الولاية في تطوير اقتصاد الـــبلاد إلا أن التوزيـــع المجـــالي للقطاع الفلاحي والصناعي لم ينهج المسلك العقلاني واقتصر علـــى التركـــز بالمنطقـــة الســـهلية وتهميش المنطقة الجبلية بسبب السياسة المنتهجة التي تتحجج بالمصاعب والمعوقـــات الطبيعيـــة ، ومعظم الاستثمار تم في المدن الكبيرة وخاصة على محور الطريق الوطني رقـــم 05 ، ومنـــه نطرح هذا السؤال :

ما هي إمكانية التطور المقبلة للولاية ؟ والاتجاهات المرغوبة لهذا التطور ؟
ما هي وضعية القطاع الفلاحي والصناعي بالولاية ؟ وما مدى تأثيرهما على اقتصاد الولاية ؟وهل هناك تكامل بين القطاعين ؟.
ما مدى تأثير التنمية الصناعية على البيئة والسكان ؟
والهدف الأساسي الذي نرجوه من هذه الدراسة هو التوصل إلى وضع خطة إقليمية شاملة، فــي سياق يحترم البيئة ويضمن التنمية الاقتصادية وله أهداف اجتماعية.
محتويات الخطة الإقليمية يتم تقسيمها إلى مستويين:

1. المستوى الولائي .
2. المستوى البلدي.

ثم بعــد ذلك تقسم الولايــة إلى مجموعة من المناطــق بالاعتماد على عدة مؤشــرات (طبيعية ، اقتصادية ، خدماتية ...) ، والهدف من هذا التقسيم هو السماح لنا بتحليل وتقييم ما يلي :

- حصر وتحديد المؤهلات والإمكانات المختلفة لكل منطقة .
- حصر وتحديد العوائق والاحتياجات لكل منطقة .

مما يسهل لنا كباحثين طرح الإشكالية لكل منطقة على حدى وبالتالي إيجــاد الحلــول المناســبة لمعالجتها متبعين مبدأ الأولوية في ترتيب الاحتياجات وذلك بواسطة :

1. خريطة التنطيــــق .
2. الخريطة البيئيــــة.

وخلاصة البحث هو أننا نهدف إلى تنمية مستدامة للولاية ترمي إلى إعادة حالة التــوازن وتهــتم بتنظيم المجال الجغرافي ،الطبيعي والبشري والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاقتصادية .
ولتحقيق هذا الهدف اتبعنا المراحل التالية:

- مرحلة البحث النظري: وتم خلالها جمع كل ما يتعلق بموضوع الدراســة والإحصــائيات المتعلقة بالولاية لإبراز خصوصيات مناطق الولاية.
- مرحلة البحث الميداني: تم خلال هذه المرحلة تم الإتصال بمختلف المصالح نخص بالذكر: مديرية البيئة ومديرية الصناعة والمناجم ، مديرية الفلاحة، ومديريــة التجهيــز والتهيئــة العمرانية.
- مرحلة العمل المكتبي : وتم خلالها تحليل ومعالجة المعطيات، ثم جــاءت عمليــة الكتابــة وصياغة الأفكار للوصول إلى النتائج المرجوة.

I. **خطة البحث**: شملت الدراسة ثلاث فصول نظمت كالتالي:

الفصل الأول: قمنا خلال هذا الفصل بتحليل وتقييم الموارد الطبيعية والبشرية للإقليم باعتبارهما القاعدة الأساسية لأي دراسة إقليمية، وهي الدراسة التمهيدية التـي تسـبق الخطـة التنمويـة، بالإضافة إلى دراسة الخدمات والتجهيزات والبنية التحتية والتي هي من أهم عوامل التطور.

الفصل الثاني: تعرضنا لدراسة القطاع الصناعي ومراحل تشكيل القاعدة الصـناعية بالولايـة وتوزيع الوحدات الصناعية وآثارها على البيئة، ثم دراسة القطاع الفلاحي وتوزيع الأراضـي والمحاصيل الزراعية مع كشف عن المؤهلات الموجودة بالإقليم، وضم هذا الفصـل دراسـة للشبكة الحضرية والريفية لكونها عامل رئيسي في تنظيم المجال.

الفصل الثالث: وتناولنا فيه مبحثين، الأول مقومات الخطة ومستلزماتها وأهدافها، أما الثاني فهو الآفاق المستقبلية لتطوير اقتصاد الولاية مع مراعاة البعد البيئي، وهدا بتقسيم الولاية إلى مناطق متجانسة طبيعيا بهدف حصر الإمكانيات والعوائق الخاصة بكل منطقة بصـدد وضـع خطـة لتطويرها، ويخلص البحث بمجموعة من التوصيات والاقتراحات.

II. معطيـــات عامـــة : تقديم منطقة الدراسة

1- الموقـــع و المســـاحة:

تنتمي منطقة الدراسة جغرافيا إلى إقليم السهول العليا الشرقية، وهي بحدودها الحالية تشغل موقعا هاما في إقليم الشرق الجزائري، تنحصر بين السلسلة التلية في الشمال(جبال البابور) و السلسلة الصحراوية في الجنوب (جبال الحضنة) و بذالك تعد منطقة عبور بين الشرق و الغرب و بين الشمال و الجنوب.

تقع الولاية فلكيا بين خطي طول 5^0 و 6^0 شرق خط غرينتش، وبين دائرتي عرض 36.5^0 و 35^0 شمال دائرة خط الاستواء ، يحدها من الشمال ولايتي بجاية و جيجل ، و من الجنوب ولايتي باتنة و المسيلة، و من الشرق ولاية ميلة و من الغرب ولاية برج بوعريريج.

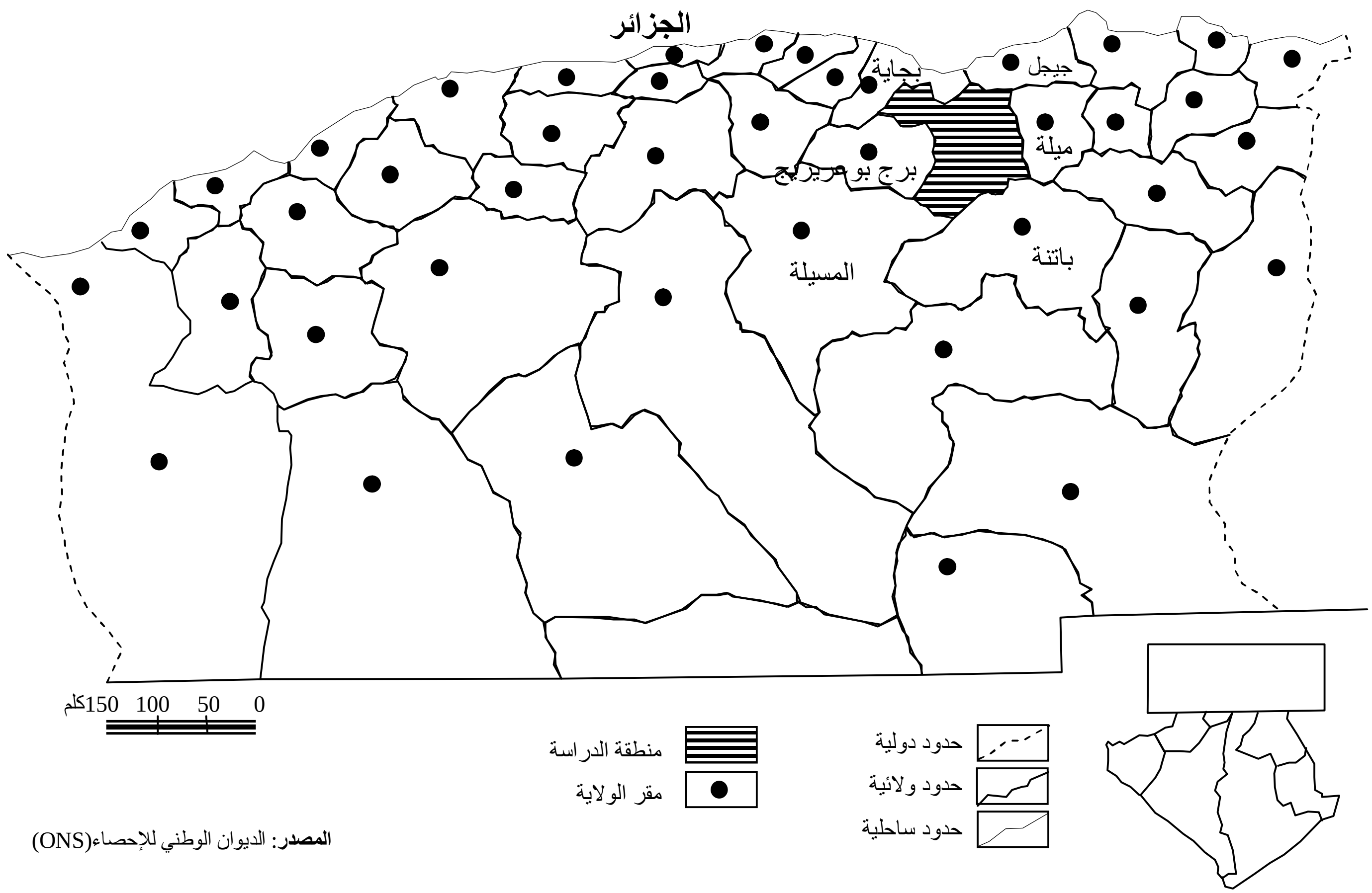
تتربع ولاية سطيف على مساحة 6504 كلم^2 أي بنسبة 0.27% من مساحة التراب الوطني وبكثافة سكانية تصل الى200ن/كلم^2 سنة 1998م وهي كثافة عالية مقارنة بالكثافة الوطنية التي بلغت 12.21ن/كلم^2 في نفس السنة.

و من خصائص الموقع الذي تتمتع به المنطقة ما يلي:

- همزة وصل بين الشرق و الغرب عبر الطريق الوطني رقم 05 الذي يربط عاصمة البلاد بولايات الشرق الجزائري بالإضافة إلى الطرق الوطنية رقم 09، 28 و 78 التي تلعب دورا هاما في ربط ولايات الشمال بولايات الجنوب.
- مرور خط السكة الحديدية الذي يربط الغرب الجزائري بالشرق.
- الوزن الصناعي للمركز الحضري لمدينة سطيف الذي أصبح قطبا صناعيا هاما في الجزائر خصوصا في السنوات الأخيرة.
- وجود جامعة فرحات عباس بمركز الولاية واختلاف معاهدها وتخصصاتها التي أصبحت مركزا للإشعاع الثقافي والفكري منافسة لجامعة منتوري بقسنطينة.
- كثرة المراكز التجارية في المنطقة بالإضافة إلى الأسواق مما يفسر الديناميكية الوظيفية للولاية.

خريطة رقم : (01)

الجزائر: الموقع الإداري لولاية سطيف حسب تقسيم 1984.



المصدر: الديوان الوطني للإحصاء(ONS)

2- اللمحـــة التاريخيـــة للولايـــة:

على غرار أغلبية مناطق الوطن عرفت منطقة سطيف تعاقب العديد من الحضارات، وهذا راجع لموقعها الهام و خصوبة أراضيها. وأصل كلمة سطيف يعود إلى كلمة "سيتيفيس" ، وهي مشتقة من كلمة بربرية " أزديف " و معناها الأرض السوداء ".

تعرضت المنطقة للإحتلال الروماني، و أصبحت مخزنا لقمح روما فعرفت تطورا مرموقا، حيث نالت إستقلالها بقيادة " داقليوط " سنة 279م، تحت إسم " موريطانيا سيتيا ينسيس"، وخير شاهد على تطورها آثار "كويكول" ببلدية جميلة والتي تبعد عن مدينة سطيف بحوالي 48كلم، و آثار " المونيس" قرب بلدية بني فودة، وفي سنة 419م تعرضت المنطقة لزلزال عنيف هدمها بكاملها. وزادت الأوضاع سوءا بغزو الوندال لها سنة 429م، ثم أعيد بناؤها على منبسط أرضي،و كان ذالك على يد " البيزنطينيين" ، حيث جعلوها عاصمة لإقليم "موريطانيا الأولى".[1]

وفي سنة 705م تم فتح المنطقة عن طريق العرب المسلمين، و من هذه السنة إلى سنة 1848م، و المنطقة تعيش تحت لواء الحكم العربي الإسلامي، فمن الخلافة الأموية إلى الخلافة العباسية، ثم الدولة الفاطمية، وأخيرا الخلافة العثمانية، وفي 15ديسمبر 1848 سقطت المدينة كغيرها من المدن الجزائرية في يد الإحتلال الفرنسي، بقيادة الجنرال "غالبو"، وكان أهم ما ميز هذه الفترة المجزرة الرهيبة التي اقترفها الاستعمار والتي ذهب ضحيتها الآلاف من الشهداء المطالبين بحقهم في الإستقلال، والتي عرفت فيما بعد بأحداث 8ماي1945م حيث كانت الدافع الكبير لإندلاع حرب التحرير سنة 1954م.[2]

لقد ساهم سكان ولاية سطيف في هذه الحرب، وهذا راجع للموقع الجغرافي الذي تتميز به المنطقة، فهي نقطة إلتقاء الولاية الأولى والثانية و الثالثة، و نظرا لتضاريس الولاية تم إنشاء مراكز للقيادةعبر ترابها، وحاولت الإدارة الفرنسية أثناء الحرب التحريرية خنق الثورة و ذالك بإنشاء العمالات ن من بينها عمالة سطيف في سنة 1956م، و التي كانت تضم 9 دوائر و 186 بلدية، وفي سنة 1962م تم استرجاع السيادة الوطنية، و بقية الولاية محافظة على حدودها الإقليمية القديمة إلى سنة 1974م حيث جرى تقسيم إداري للولايات على مستوى الوطن.

1- المخطط الولائي للتهيئة (PAW) لولاية سطيف سنة 1992.

2- نبذة تاريخية حول ولاية سطيف : مديرية الثقافة.

خريطة رقم: (02)

ولاية سطيف
تطور الحدود الإدارية



المصدر: المخطط الولائي للتهيئة (PAW) سطيف

3- التطــور الإداري:

3-1- التعديل الإداري لسنة 1963:

كان الهدف من هذا التقسيم التخفيف من حدة المشاكل التي كانت تعاني منها المؤسسات الوطنية بعد الإستقلال، بسبب الفراغ الناجم عن مغادرة المعمرين خاصة على مستوى البلديات فصدر مرسوم 28-10-1963 الذي نص على إعادة تنظيم و تعديل الحدود البلدية، وتقلص عدد البلديات في منطقة الدراسة من 186 بلدية إلى 69 بلدية فقط، فأصبحت عمالة سطيف تضم نيابة كل من : المسيلة، سيدي عيش ، آقبو ، خراطة ، بجاية (أنظر خريطة (2)).

3-2- التقسيم الإداري لسنة 1974:

يهدف هذا التقسيم إلى التقليل من الفوارق الجهوية عن طريق البرامج الخاصة و مخططات التنمية، حيث أدخلت تعديلات جديدة على حدود الولايات، من بينها ولاية سطيف و التي إنفصلت عنها كل من دوائر مسيلة لتصبح ولاية مستقلة، ومدينة آقبو و سيدي عيش، وتشكلت منها ولاية بجاية، كما انفصلت عنها دائرة مسيلة لتصبح ولاية مستقلة، وفي نفس التقسيم ضمت بلدية جميلة لولاية سطيف بعدما كانت تابعة لولاية قسنطينة، وتقلص بذالك عدد البلديات إلى 34 بلدية بدلا 69 بلدية.

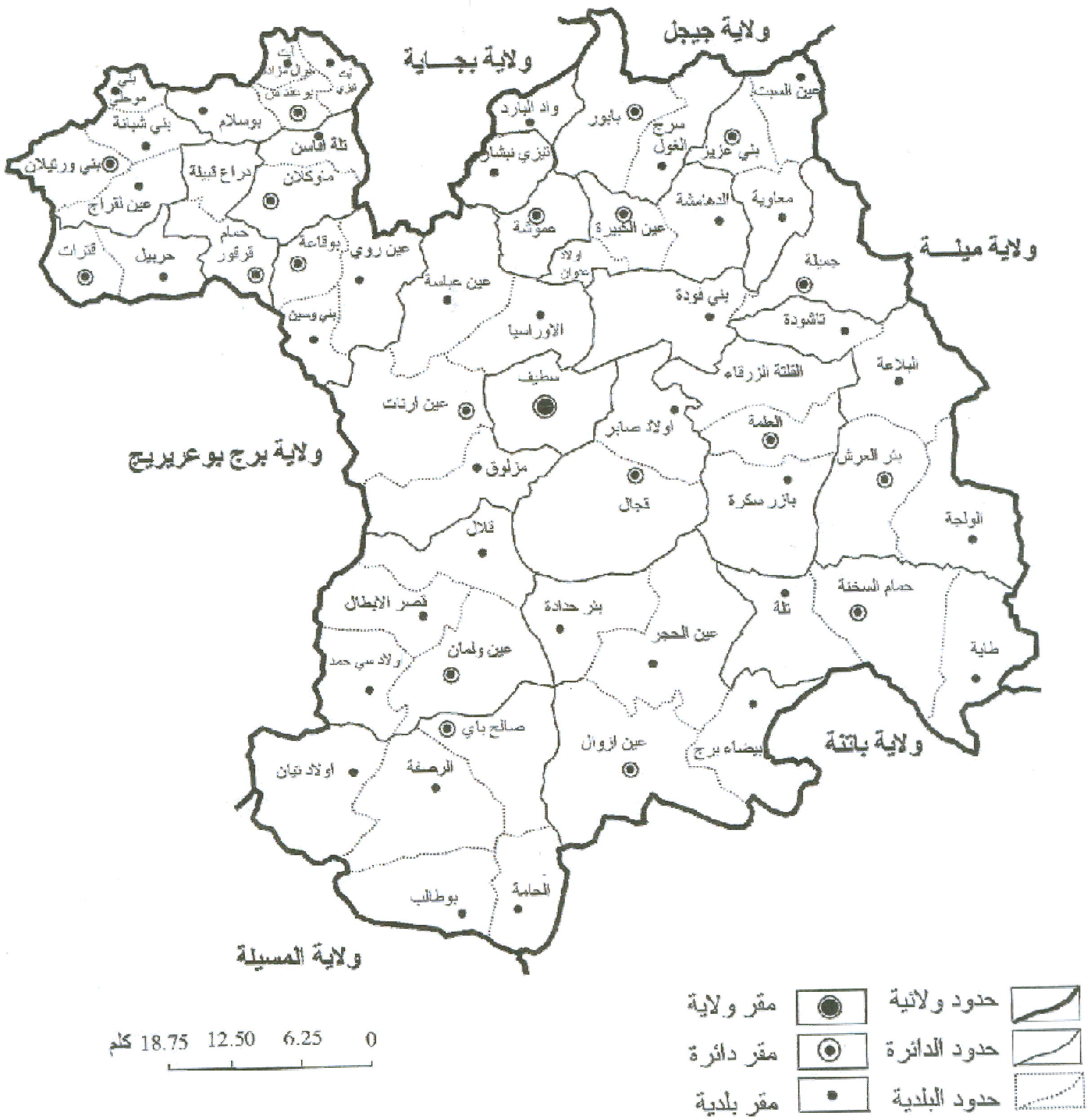
3-3- التقسيم الإداري لسنة 1984:

عرفت الولاية في هذا التقسيم آخر تطور في حدودها الإدارية، و كان الهدف منه التنمية المحلية و البحث عن التوازنات الجهوية و التكفل بالمدن الصغيرة والمتوسطة، فانفصلت عنها دائرة برج بوعريريج لتصبح ولاية جديدة.

وفي سنة 1991 عرفت الولاية تعديلات إدارية جديدة وأصبحت الولاية تضم 60 بلدية و20دائرة بعدما كانت تضم 34 بلدية. حسبما هو موضح في الخريطة رقم (3).

خريطة رقم : (3)

ولايـــة سطيف
التقسيم الإداري لسنة 1984.



المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية سطيف

الفصل الأول

الدراسات التمهيدية السابقة للخطة و تقدم :

المبحث الأول:

- العناصر الطبيعية
- الموارد البشرية

المبحث الثاني :

- التجهيزات و الخدمات
- البنية التحتية

I. المبحث الأول : العناصـــر الطبيعيـــة

مقدمـــة

يتناول هذا المبحث موضوع المنظومة الطبيعية بصفتها القاعدة الأساسية للدراسات الإقليمية، و ذلك من خلال التطرق لدراسة طبوغرافية المنطقة و مناخها و مصادر المياه بها. بحيث أن الإحاطة بمختلف الظروف و الموارد الطبيعية تعتبر نقطة أساسية في تحليل و تفسير المواصفات الموضوعية للمجال التي نعمد من خلالها إلى تقييم المقومات الطبيعية لمنطقة الدراسة.

1- طبوغرافيـــة المنطقـــة:

تتميز البنية الطبيعية في الولاية بعدم التجانس بسبب وقوعها بين منطقتين مختلفتين هما المنطقة الجبلية للأطلس التلي في الشمال و السلسلة الصحراوية في الجنوب، و منطقة السهول في الوسط، هذا التنوع أكسب الولاية ثلاث مناطق متباينة و هي كالتالي:

1-1-المنطقـــة الجبليـــة الشماليـــة:

تتمثل في سلسلة جبال البابور التي تمتد على مسافة 100كلم وتغطي الجزء الأكبر من شمال الولاية و تضم هذه المنطقة 32 بلدية، و تتميز بالإنحدارات الشديدة و الإرتفاعات الكبيرة، تتراوح ما بين (800-2004م) و الوديان العميقة، و توجد أكبر الإرتفاعات في الجهة الشرقية و هي جبل بابور بارتفاع 2004م، وجبل " مقريز" 1737م، و جبل " سيدي ميمون" بارتفاع 1646م، و تغطي المنطقة الشمالية 37% من المساحة الاجمالية للولاية بمساحة تقدر بـــ 2406.32كلم^2.

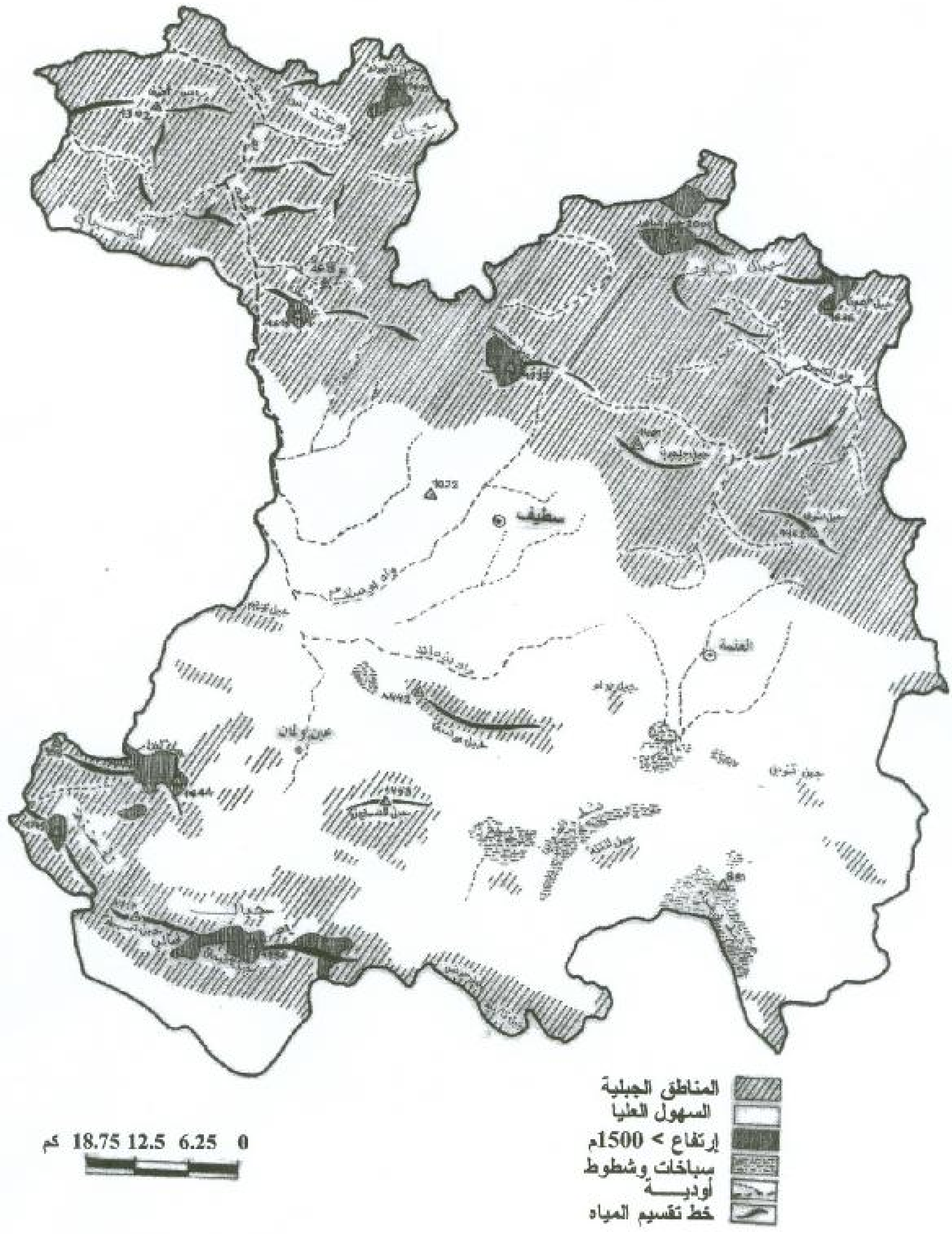
1-2- منطقـــة السهول العليـــا:

تتميز هذه المنطقة بالانبساط و الإتساع ز تتراوح الارتفاعات بها مابين (800-1000م) و تغطي نسبة 53.75% من مساحة الولاية، و هي تتوسط الكتلتين الجبليتين الأولى في الشمال و الثانية في الجنوب، و يقطنها حوالي 817314نسمة بنسبة 62.42% من إجمالي السكان، يقطعها على مستوى الحدود الفاصلة بين ولاية سطيف وبرج بوعريريج" واد بوسلام"، كما تتخللها بعض الأودية الصغيرة تصب مياهها في السبخات الموجودة بالناحية الجنوبية ، تكويناتها حديثة، طين و غرين تشكلت في الزمن الرابع، و تتخللها بعض التلال أهمها في الوسط، وبعض الجبال مثل جبل "يوسف" بارتفاع 1424م، وفي الشرق جبل "أبراو" بإرتفاع 1263م. خريطة رقم (4).

خريطة رقم : (04)

ولاية سطيف

الوحدات التضاريسية الكبرى



المصدر:المخطط الولائي للتهيئة **(ONS)** سطيف

1-3- المنطقـــة الجبليـــة الجنوبيـــة:

تتمثل في سلسلة جبال الحضنة و تضم إرتفاعات معتبرة مثل جبل "أفرجان" 1886م و جبل "كندار" 1644م، و تمتد سلسلة جبال الحضنة على مسافة 60كم وهي ذات إنحدارات شديدة.

فالولاية إذا تنقسم إلى منطقتين فيزيائيتين المنطقة الشمالية الجبلية و الجنوبية الجبلية بنسبة 46.52% من مساحة الولاية، والمنطقة السهلية بنسبة 53.75% من إجمالي مساحة الولاية، هذا التقسيم الفيزيائي ينتج عنه تنوع مناخي و الذي سيأتي فيما بعد.

2- التركيبـــة الجيولوجيـــة للمنطقـــة:

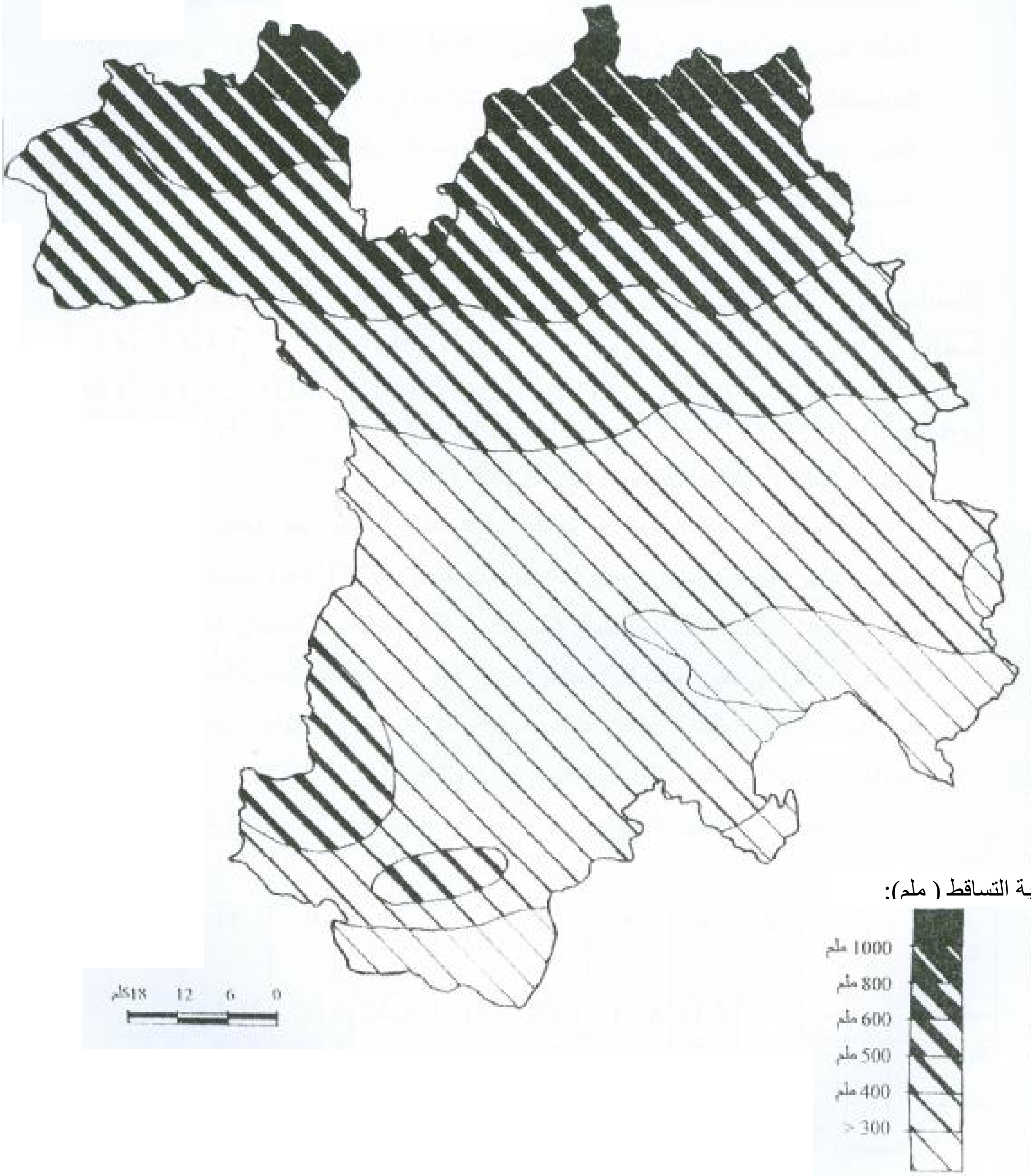
يعد التركيب الصخري أحد أهم العوامل المساعدة في كشف درجة الصلابة و قوة التماسك هذا من جهة، ومن جهة أخرى الإحاطة بالظروف التي توجد بها الثروة الكامنة للانتفاع بها في الزراعة والصناعة و السكن دون تعرض الأرض للضغط أو الإستنزاف.

منطقة دراستنا كغيرها من المناطق تعرضت لعدة حقب و أزمنة جيولوجية جعلت التكوينات الصخرية الموزعة عبر تراب الولاية متنوعة ومتداخلة نتيجة لكثرة الحركات التكتونية والإنكسارات التي ضربت المنطقة. واعتمادا على خريطة التركيب الصخري التي توضح لنا أهم التكوينات الموجودة بالولاية والتي هي ذات منشأ رسوبي، نجد أن المنطقة الشمالية والجنوبية بها الصخور المقاومة حيث التعرية قوية بهذه المناطق، وتتكون من صخور الدولوميت والكلس الكتلي، والكلس السيليسي والمتشكلة في حقبة الميوسان والميوبليوسان من الزمن الثالث،
ونجد بهذه المناطق كذلك الكلس المارني، والمارن الكلسي من حقبة الإيوسان وهي تكوينات أقل صلابة.

أما المنطقة الوسطى فهي عبارة عن منطقة سهلية واسعة،
تكويناتها حديثة تشكلت في الزمن الثالث والرابع وتكويناتها ضعيفة المقاومة ذات إمكانيات زراعية معتبرة، وتتكون من المارن والأرجيل و الطين.

خريطة رقم : (05)

ولايـة سطيف
خريطة الأمطار



3- الإنـــحدارات:

تعد الإنحدارات عاملا مهما في عملية الإستصلاح الزراعي بالإضافة إلى أنها المسؤولة عن شرح مختلف التطورات الطبيعية المتعاقبة والحاصلة بالمجال المدروس، وقد قمنا بترتيب مظاهر السطح إلى أربع درجات من الإنحدار (أنظر إلى خريطة الإنحدارات رقم (6)).

3-1- الإنحدارات الضعيفـــة: ما بين 0-7.5% وتوجد بالمنطقة السهلية حيث تغطي مساحة 3191.6كلم^2 بنسبة 48.73% من المساحة الكلية للولاية، وتعتبر هذه الفئة صالحة للنشاط الزراعي.

3-2- الإنحدارات المتوسطـــة: م ابين 7.5-12.5% وتوجد بالمناطق الشمالية إلى جانب جزء من المنطقة الجنوبية مثل بلدية اولاد سيدي احمد، وعين آزال، وتغطي مساحة 1090.6كلم^2 بنسبة 16.65%.

3-3 -الإنحدارات الشديدة: ما بين 12.5- 20%، و تغطي مساحة 1150.9كلم^2 بنسبة 17.57% من إجمالي مساحة الولاية، و تتواجد بالمنطقة الشمالية الشرقية (جميلة ، الدهامشة) وأجزاء من الجهة الشمالية الغربية بلدية ذراع قبيلة، وماوكلان، و جزء من المنطقة الجنوبية بلدية صالح باي.

3-4-الإنحدارات الشديدة جدا: أكثرمن 20%، و تغطي نسبة 1117كم^2 بنسبة17% من المساحة الكلية وتوجد بالمناطق الشمالية (البابور، وبوعنداس) وفي المنطقة الجنوبية كتلة الحضنة.

4- منـــاخ المنطقـــة:

إن دراسة المناخ تكتسي أهمية بالغة، لكونها عاملا أساسيا يؤثر بمختلف عناصره على الوسط الطبيعي، فمن خلال عناصره المختلفة يمكننا التحكم في أنواع المنتوجات الزراعية و المشاريع الصناعية، واستطاع المناخ منذ القديم أن يتحكم في نشاطات الإنسان و يخضعه لمختلف تغيراته، وتتميز ولاية سطيف بمناخ قاري شبه جاف حار صيفا وبارد شتاءا يتراوح بين رطب في المنطقة الشمالية إلى شبه جاف في السهول العليا والمناطق الجنوبية.

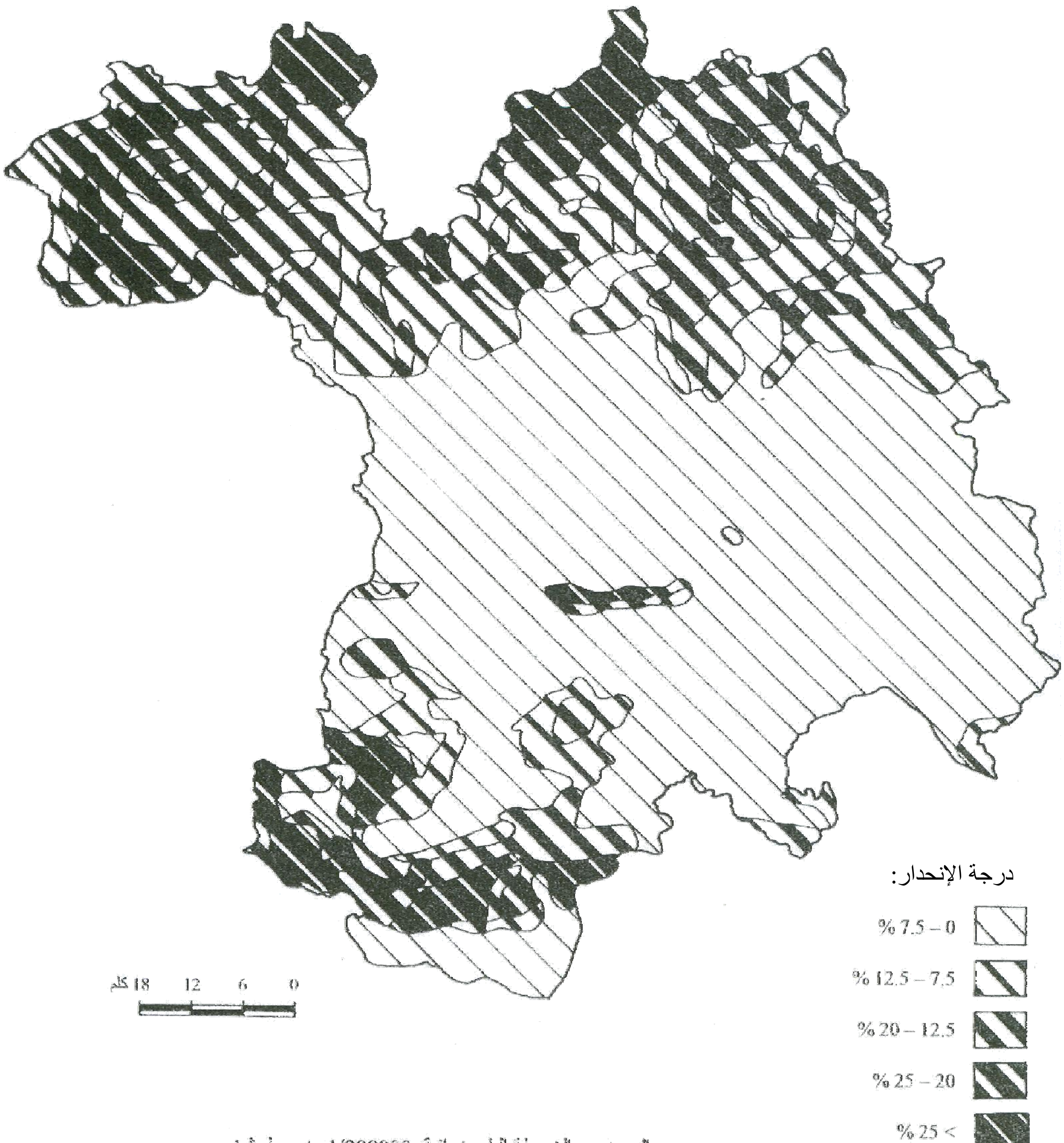
4-1- التســاقط:

يعد التساقط من أهم العناصر المناخية، فكمية الأمطار المتساقطة بالإقليم موزعة توزيع غيرعادل، فهي تختلف من منطقة إلى أخرى، ومن سنة إلى أخرى، فنجد المنطقة الجبلية تتلقى 700مم سنويا، وتتلقى منطقة السهول العليا حوالي 400ملم، أما المنطقة الجنوبية لا يزيد معدل التساقط السنوي بها عن 300مم.

خريـطة رقـم : (06)

ولاية سطيف

خريطة الإنحدارات



المصدر : الخريطة الطبوغرافية 1/200000 + عمل شخصي

ومن خلال دراسة المناخ حسب معطيات " سالتزر"، وإنطلاقا من ثلاث محطات موزعة من الشمال إلى الجنوب، نجد محطة "قنزات " في المنطقة الشمالية الجبلية، ومحطة "سطيف" في المنطقة السهلية، ومحطة "بوطالب" في الجنوب، وقد وجدنا أن محطة "قنزات" تتلقى أكبر كمية من الأمطار بحكم وقوعها في الشمال حيث المرتفعات الجبلية، ثم تليها محطة "سطيف" التي تعتبر أكثر مطرا من محطة "بوطالب" الواقعة بمنطقة ذات مناخ قاري جاف، وتتلقى المحطات الثلاث كميات معتبرة خاصة في فصل الشتاء، وتقل الكميات في فصل الربيع و الخريف، وتتقارب المحطات في كمية التساقط في فصل الصيف، وهذا نتيجة لطبيعة مناخ البحر المتوسط، وكذلك الحـــــاجز الطبيعي الذي تلعبه سلسلة الأطـــلس التلي أمام التيارات الهوائية الحـــاملة للأمطـــــار (والجدولين رقم 1-2 يوضحان ذلك).

جدول رقم (1): التوزيع الفصلي للأمطار عبر ثلاث محطات.

المحطات	المعطيات	الخريف	الشتاء	الربيع	الصيف	**المجموع**
سطيف	كمية التساقط(ملم)	129	157	130	53	469
	النسبة(%)	27.5	33.47	27.71	11.30	100
قنزات	كمية التساقط(ملم)	184	286	176	43	689
	النسبة(%)	26.48	41.50	25.54	6.24	100
بوطالب	كمية التساقط(ملم)	127	137	125	38	427
	النسبة(%)	29.74	32.08	29.27	8.89	100

المصدر: معطيات سالتزر 1946

4-2- الحـــرارة:

تعتبر الحرارة من بين العوامل المناخية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، حيث تلعب دورا مهما في توزيع النباتات على مختلف المناطق، وكذلك في تقدير احتياجات المزروعات من مياه السقي خلال مراحل نموها، والجدول الموالي يوضح معطيات درجات الحرارة للمحطات الثلاثة.

جدول رقم(2): توزيع درجات الحرارة عبر المحطات الثلاثة.

المحطات	**9**	**10**	**11**	**12**	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**	**7**	**8**	المعدل السنوي
سطيف	20.45	14.75	9.25	5.7	4.8	6.05	8.6	18.8	15.8	20.6	24.7	24.3	**13.9**
قنزات	20.8	15.8	10.5	6.25	5.0	6.55	9.75	13.5	17.35	21.9	24.5	25.05	**14.8**
بوطالب	19.15	12.75	7.25	3.65	2.85	3.8	6.4	9.9	14.4	19.1	23.5	23.1	**12.2**

المصدر: معطيات سالتزر1946

من خلال الجدول اتضح لنا أن منطقة الدراسة تمتاز بوجود مدى حراري كبير بين الليل والنهار، وبين مختلف الفصول وهذا نتيجة لخصوصية موقع الدراسة الذي يتصف بالارتفاع وتحيط به سلاسل جبلية من الشمال والجنوب مما يؤثرعلى المحاصيل الزراعية خاصة في بداية فصل النمو.

إن إنخفاض معدلات الحرارة اليومية تحت الصفر يعرقل نمو معظم النباتات ويقضي عليها وفي هذا المجال وضع العالم الروسي "سيليا نينوف" معدلا يوميا للحرارة يتراوح مابين 8° إلى10° واعتبره الحد الأدنى الذي يتوقف عليه نجاح المنتوجات الزراعية، حيث اعتبر درجات الحرارة الزائدة عن هذا المعدل تسمى فترة النمو، لذلك يجب حساب مجموع معدلات الحرارة للأيام التي معدلاتها اليومية أكثر من 10 درجات مئوية للحصول على مجموع الحرارة الفعالة[1].

جدول رقم (3): المعدلات الشهرية لدرجة الحرارة للمحطات الثلاثة.

الأشهر / المحطات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
سطيف	-	-	-	11.8	15.8	20.6	24.7	24.3	20.04	14.75	-	-
قنزات	-	-	-	13.5	17.35	21.95	24.5	25.6	20.8	15.8	10.5	-
بوطالب	-	-	-	-	14.4	19.10	23.50	23.10	19.15	12.75	-	-

المصدر: معطيات سالتزر1946

و من خلال الجدول رقم (3) نجد أن شهور السنة للمحطات الثلاثة ليست كلها ضمن فترة النمو لأن معدلاتها الشهرية أقل من 10درجات مئوية، بعد هذه العملية نقوم بحساب مجموع درجات الحرارة التي لها قوة إنمائية على مستوى المحطات لكي نبين أن كل نوع نباتي إلى مجموع درجات حرارية معينة للوصول إلى النضج.

جدول رقم (4): درجات الحرارة ذات القوة الإنمائية اللازمة لبعض المحاصيل الزراعية

المحاصيل الزراعية	مجموع درجات الحرارة الإنمائية
البصل	500-600 درجة مئوية سنوية
الشعير	800-1600
القمح	1200-2000
البطاطا	1800-2000
التفاح بعد الإزهار	1300-2500
الذرة	2000-3100
العنب	2100-4000
لحمضيات	4000-5000

جدول رقم (5): مجموع درجات الحرارة ذات القوة الإنمائية.

المحطات / الأشهر	سطيف	قنزات	بوطالب
جانفي	-	-	-
فيفري	-	-	-
مارس	-	-	-
أفريل	30×11.8	30×13.5	-
ماي	31×15.8	31×17.35	31×14.4
جوان	30×20.6	30×21.95	30×19.10
جويلية	31×24.7	31×24.5	31×23.5
أوت	31×24.3	31×25.6	31×23.10
سبتمبر	30×20.4	30×20.8	30×19.15
أكتوبر	31×14.75	31×15.8	31×12.75
نوفمبر	-	30×10.5	-
ديسمبر	-	-	-
المجموع	**4051.55**	**4583.25**	**3444.25**

المصدر: مذكرة تخرج وضع خطة إقليمية لتنمية ولاية سطيف 2002

من خلال الجدولين (4)،(5) تبين لنا أن مجموع درجات الحرارة ذات القوة الإنمائية لكل محطة وجدنا أنها تتلائم مع الحرارة الفعالة التي تتطلبها بعض الزراعات، خاصة في محطة سطيف وقنزات، التي وصل بها مجموع درجات الحرارة ذات القوة الإنمائية إلى 4051.5درجة و4583.25درجة على التوالي،وبناءا عليه فإن منطقة الدراسة ذات إختصاص في زراعات عدة، وهذا ما سنتعرض له في الفصول القادمة.

4-3- الرطوبـــة:

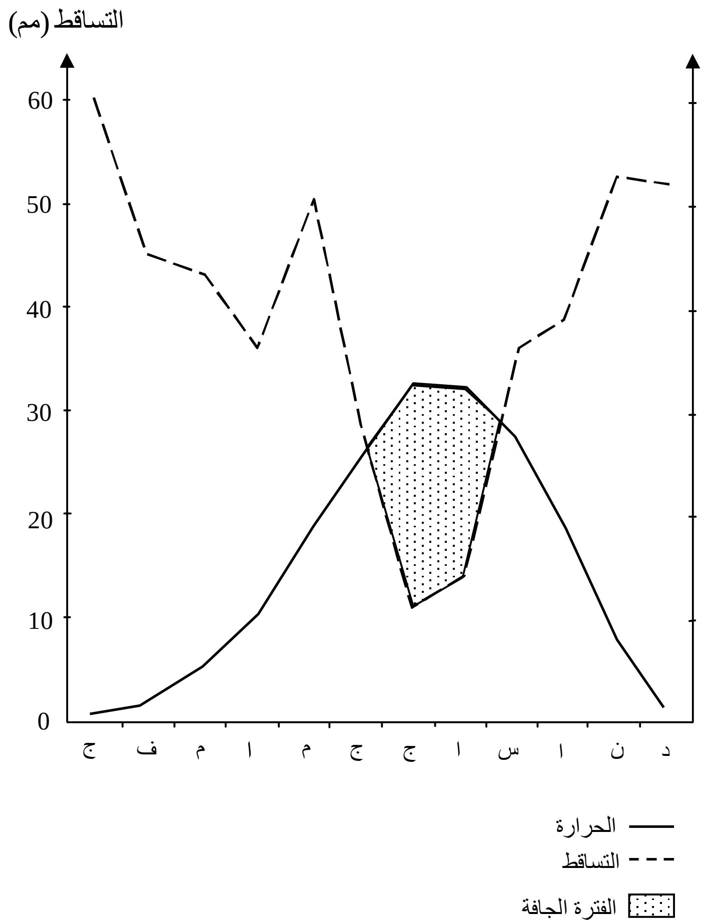
بمقارنة الأمطار والحرارة حسب قانون "قوسن" (p=2t) نلاحظ أن الولاية تشهد فترتين متباينتين هما:

أ- **الفتـــرة الرطبـــة**: وفي هذه الفترة يكون منحنى الأمطار أعلى من منحنى الحرارة وتبدأ في محطة سطيف من بداية شهر سبتمبر لتنتهي عند شهر ماي، والشئ نفسه بالنسبة لمحطتي قنزات وبوطالب، وهي فترة كافية لإقامة الزراعية خاصة الزراعات الواسعة.

ب- **الفتـــرة الجافـــة**: وتبدأ في شهر جوان وتنتهي في شهر سبتمبر وذلك في المحطات الثلاثة، حيث يكون منحنى الحرارة أعلى من منحنى الأمطار، وهذه الفترة تؤثر على الإنتاج الزراعي خاصة الزراعات الكثيفة والتي تتطلب خلال هذه المدة سقي مستمر.

شكل رقم (1)

التغير في الحرارة و التساقط



4-4- الريـــاح:

إن إتجاه وقوة الرياح تتأثر بالعوامل الطبوغرافية، بحيث تعمل الإرتفاعات على التقليل من قوتها وحمولتها، وتتعرض منطقة الدراسة إلى ثلاث أنواع من الرياح:

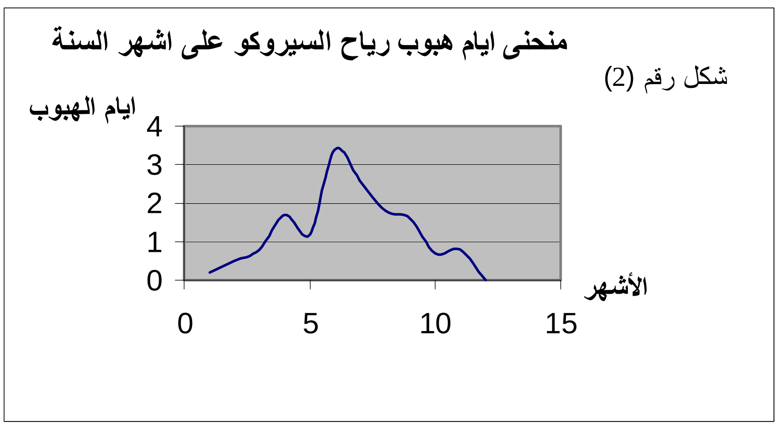
أ- ريـــاح شماليـــة غربيـــة: وتهب من أكتوبر حتى شهر أفريل، وهي رياح تسبب الامطار وتتميز بالبرودة وتتلقى منطقة الدراسة حوالي 70% من هذه الرياح.

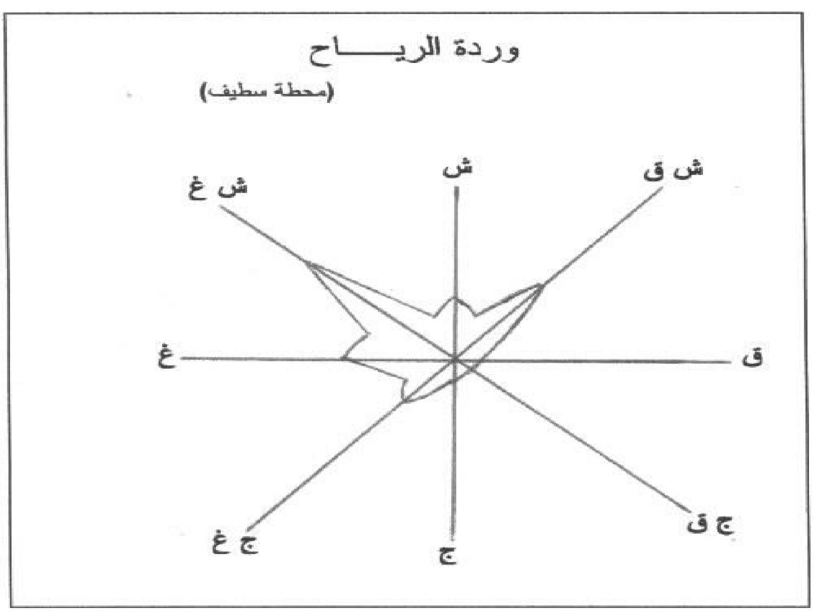
ب- ريـــاح شماليـــة شرقيـــة: وتهب من شهر أكتوبر حتى شهر ديسمبر ، تتميز ببرودتها في فصل الشتاء وتلطيف الجو خلال فصل الصيف.

ج- رياح جنوبية حارة: والتي يطلق عليها إسم " السيروكو " ، هذه الرياح آتية من المناطق الصحراوية وتتميز بالجفاف والحرارة، وهي تؤثر على النباتات وتزيد من التبخر وتتردد على المنطقة بمتوسط 15.3يوم/السنة، وتمتد من شهر ماي إلى غاية شهر أوت بحيث تؤثر على إستصلاح المنطقة السهلية.

جدول رقم (6): المتوسط السنوي لأيام هبوب رياح السيروكو.

الأشهر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المجموع
أيام الهبوب	0.2	0.5	0.8	1.7	1.2	3.4	2.6	1.8	1.6	0.7	0.8	0.0	**15.3**





4-5- الثلــوج:

إن لتساقط الثلوج أهمية بالغة خاصة في تغذية الأسمطة المائية الجوفية، و هذا ما يؤدي إلى رفع الإحتياطي المائي في الولاية، والمناطق الشمالية ذات الطابع الجبلي أكثر عرضة لتساقط الثلوج وتراكمها لفترة زمنية طويلة، حيث متوسط أيام الثلوج في البابور 45يوم، أما المناطق الجنوبية فقد بلغ متوسط أيام الثلج في جبال بوطالب 22 يوم، أما عدد أيام تساقط الثلج في المنطقة السهلية فبلغ 7أيام /السنة خلال العشرية الأخيرة، و قد سجل رقما قياسيا سنة 1999 حيث بلغ عدد ايام الثلج 19 يوم.

أما الصقيع الذي يؤثر سلبا على الانتاج الفلاحي فإن عدد أيام سقوطه في المنطقة السهلية كبير وتصل إلى 60يوم /السنة، وتأثيره يكون كبيرا وسلبيا في أغلب الأحيان خاصة في فصل الصيف والذي يصادف مرحلة إزهار النبات. أنظر إلى الجدول رقم (7).

جدول رقم (7): توزيع أيام الجليد في كل شهر في منطقة سطيف.

الأشهر	9	10	11	12	1	2	3	4	5	6	7	8	**المجموع**
أيام الجليد	0.0	0.3	4.9	12.9	14.8	11.9	9.5	4.9	0.8	0	0	0	60يوم/سنة

المصدر: محطة الإرصاد الجوية قسنطينة2000.

5- الشبكـــة الهيدروغرافيـــة:

تعتبر الثروة المائية من أهم العناصر المؤثرة على النشاط البشري، حيث وجودها يعني بصفة منطقية وجود الإنسان، حيث أن معظم التجمعات البشرية وجدت بالقرب من الأودية، ولها دور في النشاط الإقتصادي حيث الزراعة و الصناعة صارت تتطلب الكثير من المياه، وأصبحت الأودية تستعمل كمصبات للمياه القذرة المنزلية والصناعية، وقد ساعد مناخ البحر المتوسط وتضرس المنطقة في الشمال على وجود شبكة هيدروغرافية متشعبة خاصة في الشمال، ويضعف إنتشارها في المنطقة السهلية.

أودية المنطقة ذات جريان غير منتظم نتيجة لميزة المناخ، فنجدها جافة في الصيف وغزيرة الجريان في الشتاء مثلما توضحه الخريطة رقم (7).

1-5- الموارد المائية السطحية:

توجد بالولاية عدة أحواض تجميعية تصرف حمولتها في الولايات المجاورة، بواسطة عدة أودية أهمها واد بوسلام الدائم الجريان فهو يجتاز عدة دوائر ليصل إلى واد الصومام بولاية بجاية، ولقد تم إنجاز سد "عين زادة" فوق هذا الواد في ولاية برج بوعريريج، والذي يمون مدينة سطيف

ومدينة العلمة بالمياه الصالحة للشرب والمياه الموجهة للصناعة، وسقي الأراضي الزراعية والذي بلغ حجمه 22.07مليون م ^{3} ، بالإضافة إلى أن الولاية بها سدين صغيرين بطاقة 2.07مليون م^3 و 11 حاجز مائي بحجم 6.71م م^3، وبهذا يكون مجموع الموارد السطحية المائية30.85 م م^3 ، بالإضافة إلى وجود أودية مؤقتة الجريان منتشرة على مجال الولاية مثل "واد حمام"، "واد مجاز"، "واد بومرسوم"، وبالرغم من الكمية الكبيرة للمياه إلا أن الولاية لا تستفيد منها بشكل كبير بل هي موجهة لتغذية سدود تقع خارج مجال الولاية، مثل "سد إيغيل وأمدي" و"سدتيشي"التابعين لولاية بجاية.

5-2- المــوارد المــائية الجــوفية:

تتواجد بالمنطقة مستويات من الأسمطة المائية أهمها التي توجد في المنطقة السهلية مثل سماط مدينة سطيف، وسماط عين ولمان، و بعض الأسمطة المتواجدة في منطقة الحضنة، ويوجد بالولاية 165بئر عميق بحجم 65.87م م^3،و230بئر بحجم 12.30م م^3، و196منبع مائي بطاقة 14.9م م^3، وقد بلغ الحجم الكلي للمياه الجوفية سنة 2003 حوالي 93.07م م^3.

إذا فمجموع الموارد السطحية والجوفية يقدرب: 121.75م م^3 يوجه منها 108.65م م^3 للتزويد بالمياه الصالحة للشرب و9.73م م^3 للصناعة ، و نسبة التغطية بالمياه الصناعية فهو 100% في الولاية، أما بالنسبة للسقي فهو 98% وبالنسبة للمياه الصالحة للشرب فنسبة التغطية هي: 59.74%.

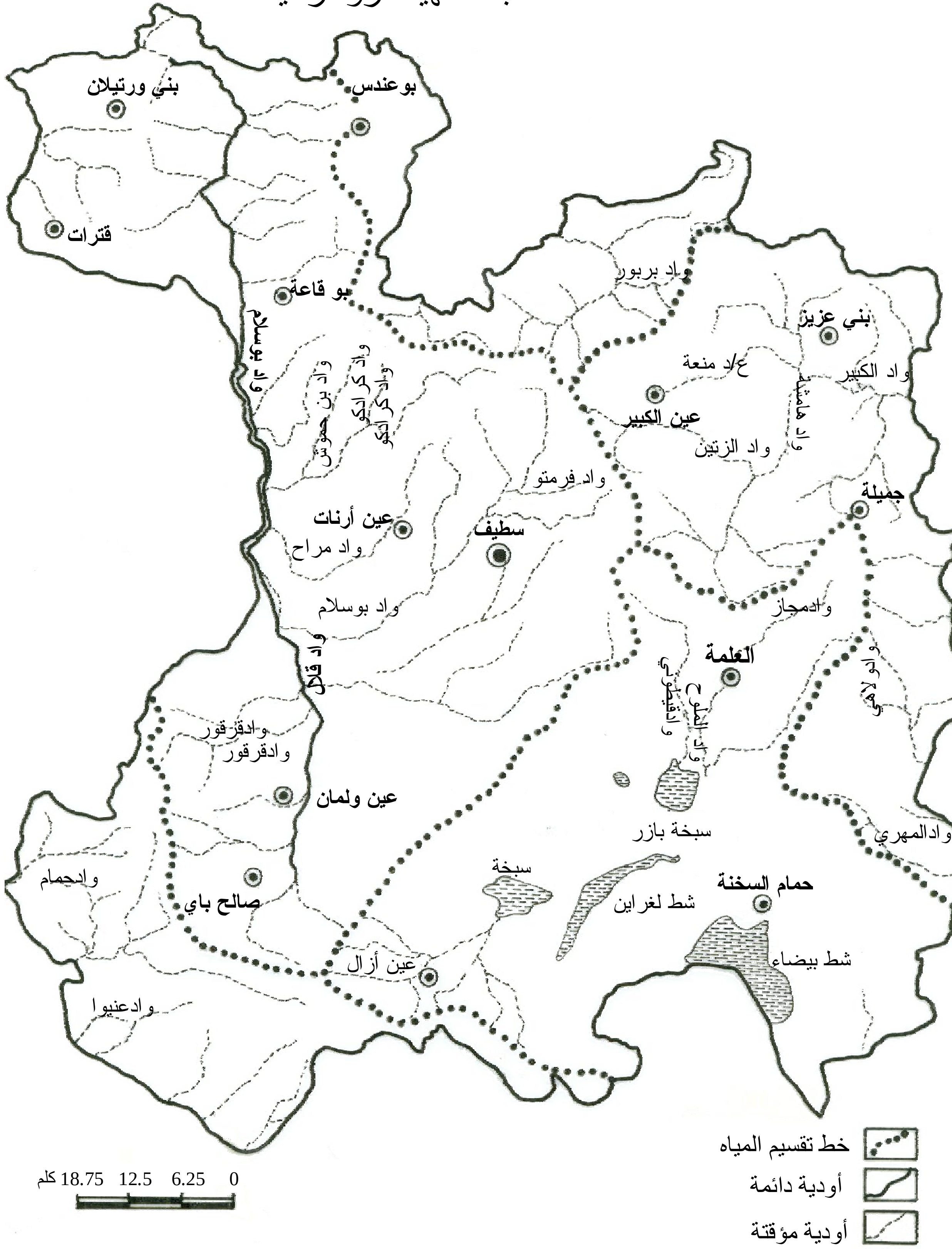
هذه الموارد المائية الجوفية والسطحية ليست هي الإمكانيات الحقيقية للولاية، فالمياه السطحية الحقيقية تفوق بكثير ماتستغله الولاية فهناك، 416.34م م^3 مياه سطحية و130.80م م^3 (1) مياه جوفية، وهذا مايستدعي تحسين الإستغلال، وإقامة السدود للإحتفاظ بالمياه خاصة في المناطق الشمالية.

(1):مديرية الري بولاية سطيف سنة 2003

خريطة رقم : (07)

ولاية سطيف

الشبكة الهيـــدروغرافية



المصدر: مديرية الري (سطيف)

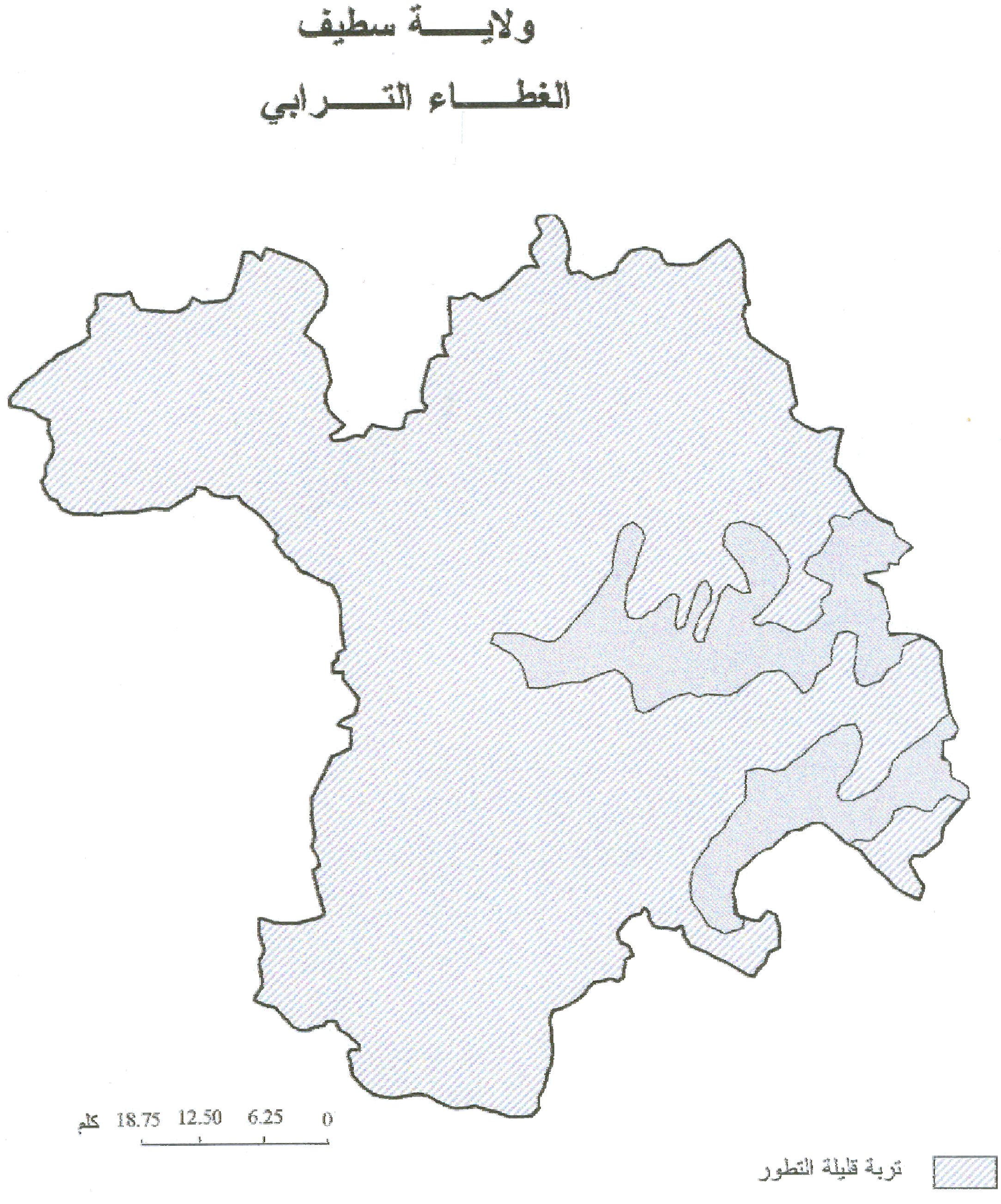
6- الغــطاء التــرابي:

يعتبر عنصر التربة من أهم العناصر التي تؤثر بدرجة كبيرة في المنتوج الزراعي، وكلما كانت التربة ذات بنية جيدة وغنية بالأملاح كلما كان الحصول على مردود زراعي جيد، ومنطقة الدراسة بها نوعين من الترب هما:

6-1- تربــة قليلــة التطــور: ناتجة عن عدم وجود تركيب متوازن بين الأفق (A.B.C) ومن مميزاتها، تربة قليلة العمق ومعرضة للإنجراف المائي، وتوجد في المناطق السهلية وسفوح الجبال وهي تغطي تقريبا الإقليم كله.

6-2- تربــة ملحيــة: تنتج هذه التربة عندما يكون التبخر أكثر من كمية التساقط وهذا يؤدي إلى تركز الأملاح في السطح، ولا تصلح للزراعات وتتواجد خاصة في المناطق ذات المناخ الشبه جاف بمحاذات الشطوط و السبخات (أنظر خريطة رقم(8)).

خريطة رقم :(08)



المصدر: مكتب الدراسات الريفية BNEDER

7- الغطـــاء النباتـــي:

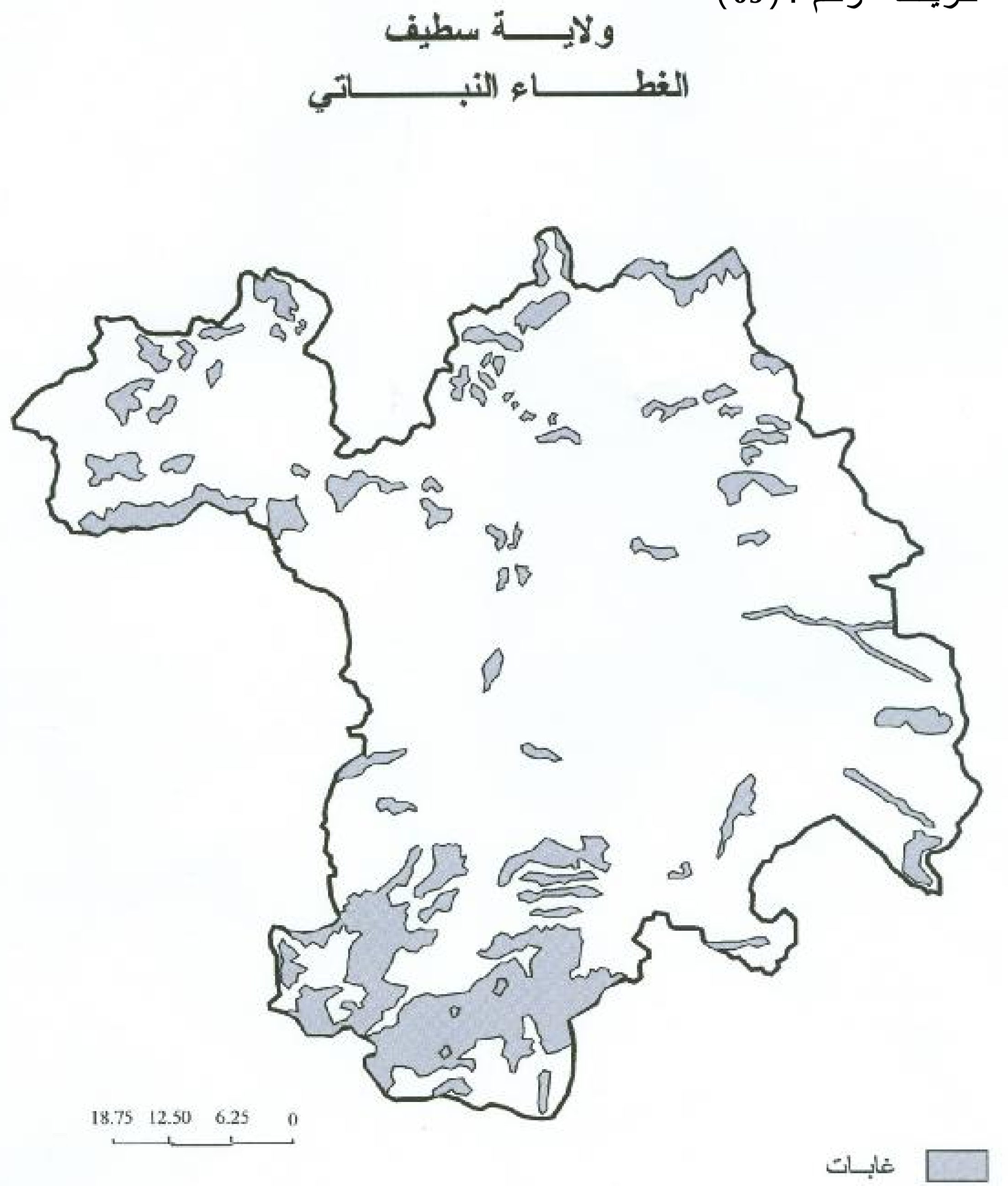
يمتاز مجال الولاية بغطاء نباتي ضعيف وبعيد عن النسبة الأدنى للتوازن الأيكولوجي، و المقدرة ب:25% من المساحة الإجمالية للإقليم أو الولاية، بحيث تمثل الغابات بنسبة 15.66% من المساحة الإجمالية للولاية، ومساحة الغطاء النباتي يتوزع بين الغابات والأحراش منها 62750هـــ غابات طبيعية، وتمثل 61.58% من المساحة الغابية و39144هـــ غابات مغروسة بنسبة 38.41% من المساحة الإجمالية للغابات، والغطاء النباتي يتوزع عبر الولاية إلى أربع مناطق يوضحهم جدول رقم(8).

جدول رقم (8) : أهم الغابات الموجودة بالولاية

المنطقة	أهم الغابات الموجودة	المساحة الكلية(هـــ)	النسبة%
بوقاعة	بوسالم	18936	18.58
عين الكبيرة	البابور	14988	14.82
العلمة	العلمة	14091	13.82
عين ولمان	بوطالب-الزنادية	53879	52.87
المجموع		**101894**	100

المصدر:مديرية الغابات لولاية سطيف سنة 2003

خريطة رقم : (09)



المصدر: مديرية الغابات لولاية سطيف 2003

خلاصة

من خلال دراستنا للجانب الطبيعي للولاية إتضح لنا جليا أن مجال الولاية يتميز بالتنوع في مظاهره الطبيعية من الشمال إلى الجنوب، وتبين أن المناطق الشمالية تتميز بعامل الارتفاعات و الانحدارات الشديدة التي تحد من عملية الاستصلاح الزراعي، وتستقبل هذه المناطق كمية هائلة من الأمطار تعمل على تعرية التربة وإفقارها من المواد العضوية، وأهم ما يميز المنطقة الشمالية والجنوبية وجود غطاء نباتي كثيف زاد في جمال المنطقة الطبيعي إذا أحسن إستغلاله سيساعد في تنمية المنطقة، أما تربتها فهي قليلة التطور وأقل خصوبة من المنطقة السهلية و هي مخصصة في زراعة الأشجار المثمرة.

أما وسط الإقليم فيتميز بالإنبساط و الإتساع و الترب الخصبة و يستغل في الزراعات الواسعة و الأعلاف .

II. المبحث الأول : الموارد البشرية للإقليم

مـــقـدمـــــة:

بعد التعرض للوسط الطبيعي للولاية نحاول التطرق للجانب السكاني لأنه: « من الحقائق الهامة ،أن السكان هم المحور الرئيسي الذي تدور حوله أو تنبع منه الكثير من الدراسات في شتى المجالات >>.[1].

لكل دراسة هادفة في مجال التخطيطي والتهيئة العمرانية لا يمكن أن تستغني على الدراسة السكانية ، لان العنصر البشري له دور هام في تنظيم المجال و تطويره ، وهو كذلك بمثابة القاعدة الأساسية لبرامج التخطيط ، فالسكان يؤثرون و يتأثرون بالمحيط الذي يعيشون فيه ، محدثين بذلك حركة في المجال، خاصة بالنسبة لتوزيع التجهيزات و توطن النشاطات ، وذلك وفق حجم التجمعات السكانية .

أولا : نمو السكان في الولاية

عرفت ولاية سطيف نموا سكانيا معتبرا في ثلاثين سنة الأخيرة، حيث سجلت نمو فاق نسبة معدل النمو الوطني ، فقد ازداد سكان الولاية في الفترة (1977 –1987) بنسبة نمو بلغت 3.79% [2] وهي أعلى من المعدل الوطني الذي بلغ في نفس الفترة 3.08 % [3] ،و كذلك في الفترة(1987-1998) الفارق بلغ 0.74% بين المعدل الولائي والمعدل الوطني.

---

[1] : محمد فتحي أبو عنانة : جغرافية السكان دار النهضة بيروت صفحة 20.

[2] [3]: الديوان الوطني للإحصاء 1987-1998

1- مراحل تطور سكان الولاية:

من خلال معطيات الجدول والشكل يمكن الخروج ببعض الملاحظات التي تفيدنا في تحديد الأسباب التي كانت وراء تطور سكان الولاية خلال الأربعين السنة الأخيرة .

1-1- المرحلة الأولى: 1966- 1977م

تميزت هذه المرحلة بتزايد بطيء للسكان، حيث ارتفع سكان الولاية من 516574 نسمة الى 686600 نسمة، وهذا نتيجة لظاهرة الهجرة خارج الولاية بحثا عن العمل و الاستقرار، وهذا راجع للوضعية المزرية التي شهدتها المناطق الجبلية خلال حرب التحرير الوطنية.

1-2- المرحلة الثانية: 1977- 1987م

في هذه المرحلة شهدت الولاية ارتفاع كبير في عدد السكان، فبعدما كان يقدر عدد السكان سنة 1977م بـــ : 686600نسمة أصبح 1000694 نسمة . وقد بلغ معدل النمو في هذه الفترة 3.79% [1] وهو مرتفع بالمقارنة مع المعدل الوطني الذي بلغ 3.08% [2] ،ويمكن تفسير هذا الارتفاع باستفادة الولاية من عدة مشاريع تنموية خاصة الوحدات الصناعية مثل: مركب البلاستيك بمدينة سطيف ومركب العدادات بالعلمة، ومصنع الإسمنت بمدينة عين الكبيرة، بالإضافة إلى تجهيز مراكز بعض البلديات بالإدارات والخدمات التي تستقطب السكان من المناطق المجاورة لها .

1-3- المرحلة الثالثة: 1987- 1998م

بلغ عدد سكان الولاية في هذه المرحلة 1311413 نسمة، وعرفت هذه المرحلة انخفاض معدل النمو من 3.79% الى 3.02% في هذه التعداد، وتبقى دائما ولاية سطيف مركز استقطاب السكان خاصة لاستفادتها من برامج تنمية السهول العليا و النشاط التجاري الذي أصبحت تتميز به مدينتي سطيف و العلمة و المنطقة الصناعية لمدينة سطيف، وسوق الجملة للمواد الغذائية في المدينة .

---

(1): الديوان الوطني للإحصاء تعداد 1987.

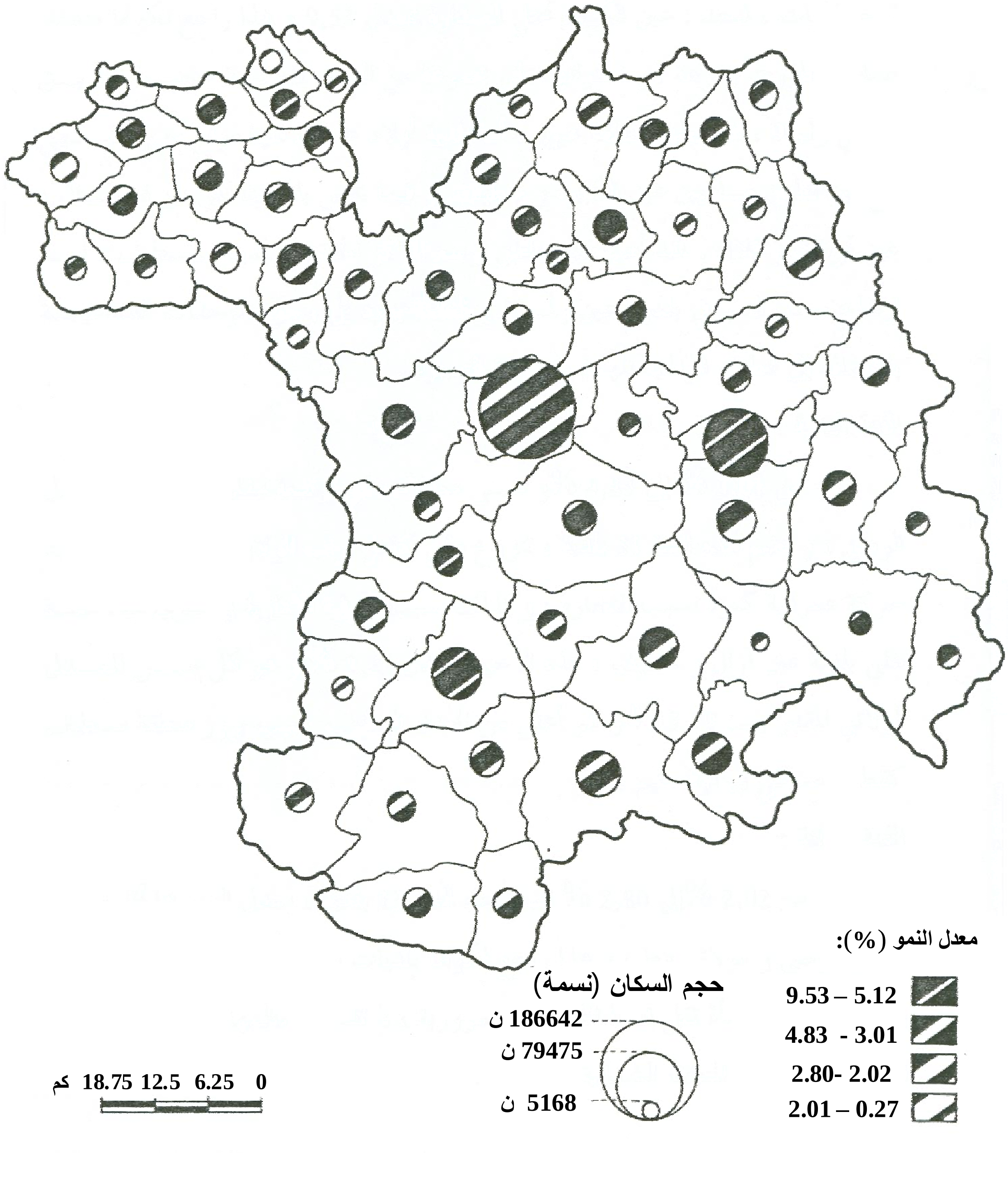
(2):الديوان الوطني للإحصاء تعداد1998 .

خريطة رقم : (10)

ولاية سطيف

التوزيع السكاني و معدل النمو عبر البلديات

سنة: 1977-1987



المصدر:الديوان الوطني للإحصاء **(ONS)**

2- التطور السكاني عبر البلديات:

2-1- التطور السكاني للفترة 1977-1987 :معدلات نمو مرتفعة .

تسمح لنا دراسة معدلات النمو بتقدير مدى التطورات السكانية لمنطقة ما، خلال فترة زمنية محدد، وقد ظهرت معدلات النمو في ولاية سطيف متباينة من بلدية إلى أخرى، ويمكن تقسيم معدلات النمو في الولاية إلى أربع فئات كالتالي :

الفئة الأولى :من 5.12 %إلى 9.53 % وهي معدلات نمو مرتفعة جدا، وتضم تسع بلديات وتحتل بلدية عين الكبيرة الصدارة بمعدل نمو 9.53 % وهذا راجع لإستفادتها من برنامج التنمية خاصة مصنع الإسمنت، وإحتوائها على مجموعة طرق مهمة، خاصة الطريق الوطني رقم 09، أما بلدية أولاد عدوان فهي ذات موقع مهم بين قطبين مناسبين سطيف وعين الكبيرة، وإرتفاع معدل النمو في بلدتي العلمة وعين ولمان فهو راجع إلى النشاط التجاري الكبير الذي تعيشه هذه البلديتين، أما فيما يخص البلديات الآتية: قجال وعين آرنات وقلال فقد أصبحت مناطق توسع المركز الحضري لمدينة سطيف .

الفئة الثانية : من 3.01 % إلى 4.83 % ،وهي معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني والمعدل الولائي، وتضم هذه الفئة 13 بلدية وهذه البلديات تشهد حركة عمرانية كبيرة بسبب الترقية الإدارية، وهي تتوزع على كامل تراب الولاية وتحتوي هذه الفئة على بلدية سطيف بمعدل 3.23 % وهو أعلى من المعدل الوطني بسبب بروز مدينة سطيف كقطب صناعي في الإقليم .

الفئة الثالثة : من2.02 % إلى 2.80 % وتضم هذه الفئة 13 بلدية، معدل النمو بها أقل من المعدل الوطني والولائي معا ،وهي بلديات معزولة وتقع معظمها على أطراف الولاية خاصة المنطقة الشمالية وتتميز بقلة الخدمات الضرورية .

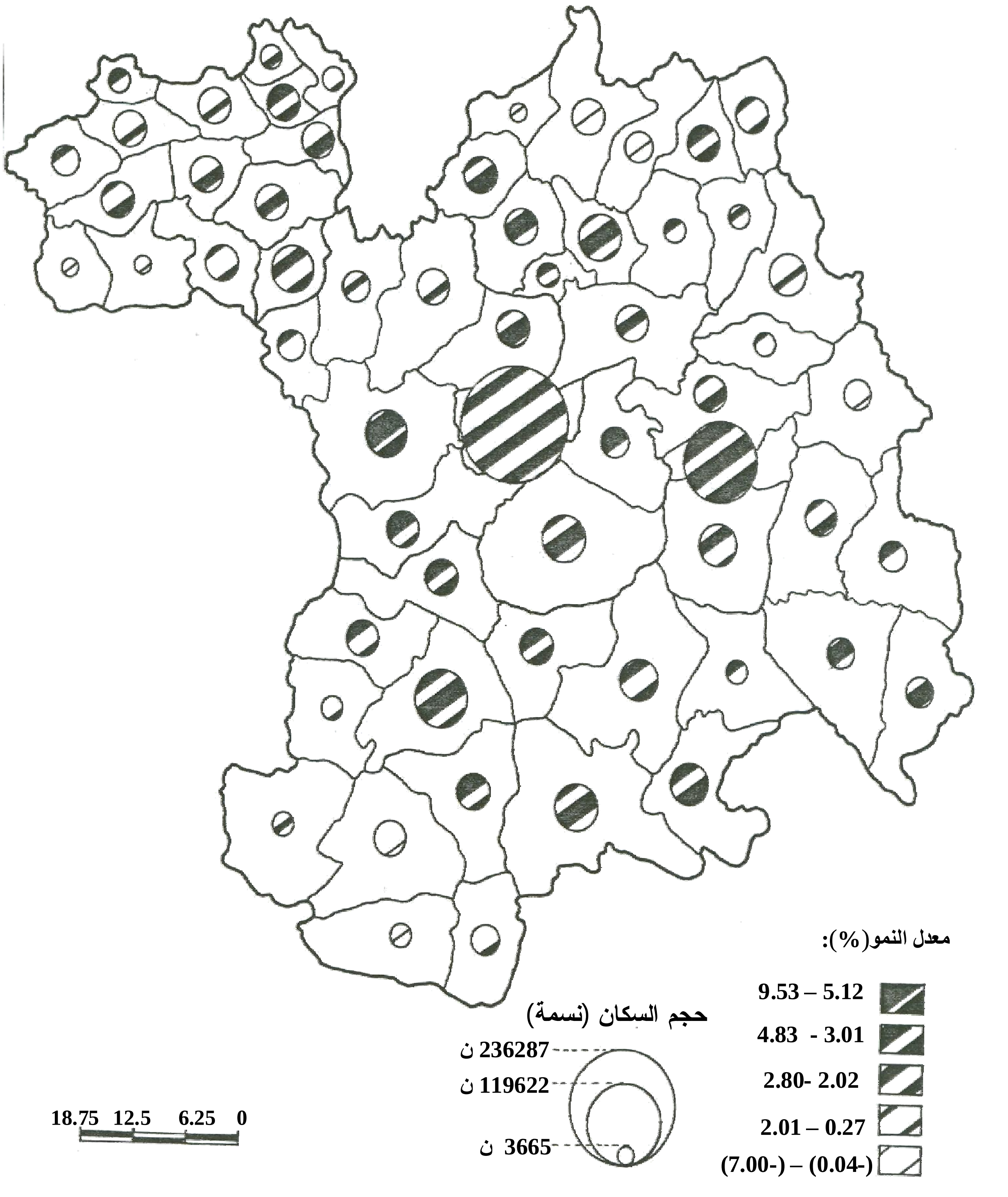
الفئة الرابعة: من 0.27 % إلى 2.01 % ، وتضم 7 بلديات تقع كلها في المنطقة الشمالية ذات نمو سكاني ضعيف جدا، وذلك راجع لعدم إحتوائها على طرق وطنية أو برامج تنموية وتعيش عزلة تامة، وأصبحت خير نموذج لمناطق طرد السكان .

خريطة رقم : (11)

ولاية سطيف

التوزيع السكاني و معدل النمو عبر البلديات

سنة: 1987-1998



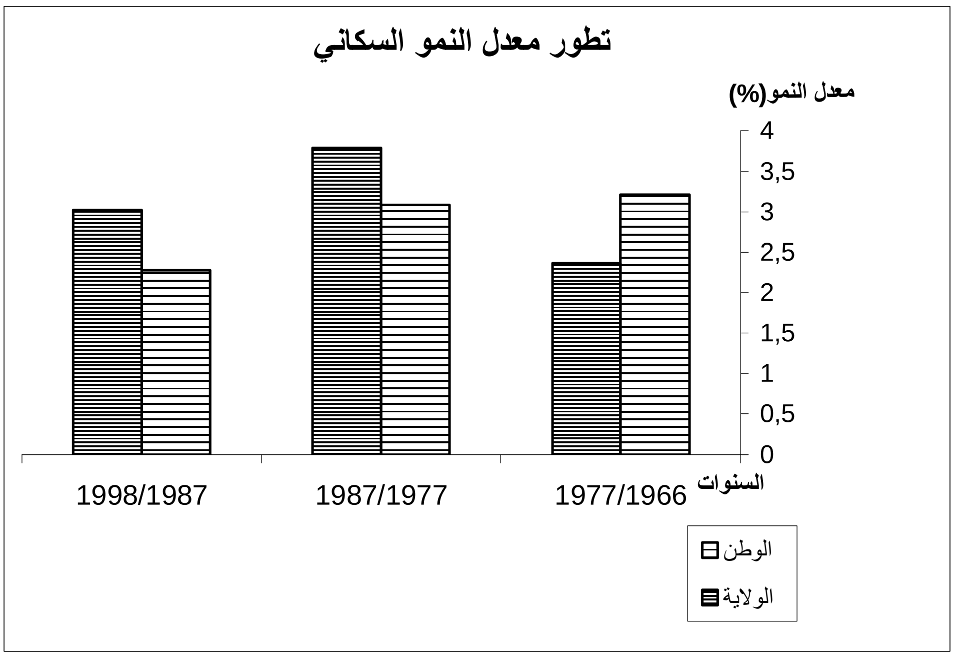
المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية (DPAT) + معالجة شخصية

جدول رقم(9) :معدل النمو 1966-1998

السنوات	1966	1977	1987	1998
ولاية سطيف	518574	686600	1000694	1311413
القطر الجزائري	11460047	15645491	22600957	29272343
معدل النمو في الولاية	%2.36		%3.79	%3.02
معدل نمو في الوطن	%3.21		%3.08	%2.28

المصدر :الديوان الوطني للإحصاء :تعداد 1966-1977-1987-1998

شكل رقم : **(03)** **نمو سكان الولاية حسب نتائج مختلف تعدادات السكان**



2-2- التطور السكاني للفترة 1987 - 1998 م :

تراجع في معدلات النمو في هذه الفترة، و قد عرف تطورالنمو السكاني في الولاية تغيرات كبيرة خصوصا المناطق الجبلية التي شهدت هجرة كبيرة نحو المناطق السهلية بسبب الحالة الأمنية التي لا تساعد على الاستقرار، و كذلك انعدام المرافق الضرورية للحياة ، مما أدى إلى إنخفاظ المدى بين معدل النمو الأعلى في البلديات من 9.5 % في تعداد 1987 إلى 5.78 % في تعداد 1998 [1] و كذلك بين معدل النمو الأدنى من 0.45 % في تعداد1987 إلى (-07.00%) في تعداد1998 وقد صنفت البلديات حسب معدلات النمو في هذه الفترة إلى 5 فئات كالتالي :

[1]: الديوان الوطني للإحصاء :تعداد 1987-1998.

<u>الفئة الأولى</u> :من 5.12% إلى 9.53 % ،بالرغم من أن هذا المعدل مرتفع جدا لم تبقى سوى بلدية عين آرنات فقط تمثله ، بحيث تراجع معدل النمو في ثمانية بلديات التي كانت موجودة في هذه الفئة في التعداد السابق . أما بقاء معدل المو في بلدية عين أرنات ثابت لكونها أصبحت منطقة توسع للمركز الحضري لمدينة سطيف، و كذلك قيام السلطات الولائية بتزويد البلديـــة بالإنارة و الغاز الطبيعي ، بالإضافـــة الى الهجرة الوافدة اليها من طرف سكان المناطق الجبلية .

<u>الفئة الثـــانية</u> :من 3.01% إلى4.83 %، و هي معدلات نمو أكبر من المعدل الوطني المقر بـــ : 2.15 % كذلك أكبر من المعدل الولائي المقدر بـــ :2.35 % [1] فبعد ما كانت هذه الفئة تضم 31 بلدية في التعداد السابق أصبحت تضم 20 بلدية، منها بلديات دعمت بوحدات صناعية جديدة مثل: عين الكبيرة وعين ولمان والعلمة وبلديات بسبب قربها من مركز الولاية مثل بلدية مزلوق، وأولاد صابر وقجال، والأوريسيا وقلال ،والتي أصبحت مناطق توسع المركز الحضري لمدينة سطيف، وبعض البلديات يرجع سبب إرتفاع معدلات النمو بها إلى الترقية الإدارية لسنة 1991م [2].

<u>الفئة الثـــالثة</u> :من 2.02 % إلى 80. 2 % وتضم هذه الفئة 15 بلدية، تقع هذه البلديات شمال وجنوب الولاية ومعدلاتها قريبة من المعدل الوطني والمعدل الولائي المقدرين بـــ: 2.15%و2.32 %على التوالي، وتتوفر هذه البلديات على طرق وطنية وولائية مهمة ساعدت على نمو السكان بالإضافة إلى عامل الترقية الإدارية لبعض المراكز في سنة 1991 .

وتوجد في هذه الفئة بلدية سطيف بمعدل سنوي يساوي تقريبا للمعدل الوطني ب: 2.16%وهو أقل من المعدل الولائي ويفسر هذا بظهور مراكز حضرية جديدة محيطة بالمركز الأم خففت العبء والضغط على المركز الحضري لمدينة سطيف .

---

[1]: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية (تعداد 1998) بولاية سطيف .

[2]: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية سطيف .

الفئة الرابعـــــــة :من 0.27% إلى 2.01 % ،و تضم 16 بلدية بمعدلات ضعيفة مقارنة بالمعدل الوطني و الولائي، وتقع معظمها في المنطقة الشمالية الجبلية وهي بلديات جبلية ريفية ذات تضاريس صعبة، وكذلك إفتقارها للخدمات الضرورية ، و مازاد في تراجع معدلات النمو بها تدهور الوضع الأمني والهجرة الجماعية للأسر.

الفئة الخامســـــــة :من (-0.04%) إلى (-7.00%) وهي معدلات نمو سلبية وضعيفة جدا، وتنذر بالخطر، وتظم هذه الفئة ثمانية بلديات معظم سكانها هاجرو فرادى وجماعات بسبب التدهور الأمني الذي أتى على الأخضر واليابس لبلدية حربيل والبابور في المنطقة الشمالية وبلدتي بوطالب والرصفة في الجنوب (جبال الحضنة)، بالإضافة إلى مشكل العزل وإنعدام المواصلات وموقعها في المناطق الجبلية شديدة التضرس .

ثانيا :حركات الهجرة في الولاية :

تعتبر حركات الهجرة الوافدة الى الولاية من أهم أسباب تطور معدل النمو وتزايد السكان بشكل كبير وإنتقال ولاية سطيف في تعداد 1998 إلى المرتبة الثانية بعد العاصمة في عدد السكان بـــ:1311413نسمة أما العاصمة فعدد سكانها يقدر بـــ:2562428نسمة،وثالث ولاية بعد سطيف ولاية وهران بعدد سكان:1213839نسمة،ودراسة حركات الهجرة سواءا الوافدة أو الخارجية .

جدول رقم (10): الهجرة في الولايـــة 1966 – 1998 (1)

السنـــة	الهجرة الوافدة	الهجرة الخارجية	الفرق
1977 – 1966	21439	46977	- 25538
1987 - 1977	19962	15128	+ 4834
1998 - 1987	29658	28625	+ 1033

من خلال أرقام الجدول نستنتج مايلي :

الفترة 1966 – 1977 :

نلاحظ أن ولاية سطيف سجلت هجرة سالبة بلغت 25538 مهاجر و أهم الفئات العمرية المعنية بالهجرة هي 20-25 سنة و هي الفئة النشطة و المؤهلة للعمل و اتجاهات الهجرة خلال هذه الفترة نحو العاصمة بنسبة 48.3 % من عدد المهاجرين وهران 7.8 % و قسنطينة بـــ: 7.0%وولاية بجاية 6.7 % (2).

(1)، (2):. الديوان الوطني للإحصاء ONS .

الفترة 1977 – 1987 :

عرفت الولاية تطورا ملحوظا اقتصاديا أدى إلى قلب فارق الهجرة من سالب إلى موجب ، حيث سجلت نسبة نمو سكاني عالية عكس الفترة الأولى وهو ما بين ارتفاع عدد المهاجرين باتجاه الولاية وتراجع عدد المهاجرين خارج الولاية .

وفيما يخص مجال استقطاب الوافدين فهو من الشرق الجزائري، فقد قدر عدد المهاجرين إليها من ولاية برج بوعريريج بنسبة 17% ثم قسنطينة بنسبة 8 % أما بالنسبة لاتجاهات الهجرة خارج الولاية تأتي الجزائر في المرتبة الأولى بنسبة 48.9% ثم المدية بنسبة 27.6%.

الفترة 1987- 1998:

عرفت هذه الفترة استمرار حركة الهجرة الوافدة الى الولاية، حيث بلغ عدد السكان المهاجرين 29658مهاجر منهم 12548 ولدوا في الولاية بينما بلغ عدد المهاجرين خارج الولاية 28652مهاجر منهم 19706ولدوا داخل تراب الولاية.

وترجع الهجرة الوافدة في هذه السنوات الأخيرة الى الولاية بسبب النتائج المحققة في المجال التنموي الصناعي والتجاري ودرجة الاستقرار الأمني مقارنة مع ولايات الشرق مثل: جيجل وميلة.

جدول رقم (11):الهجرات الداخلية والخارجية لولاية سطيف (1998)

الهجرة الداخلية إلى الولايـــة			الهجرة الخارجية من الولايـــة		
الولاية	**عدد المهاجرين**	**النسبة %**	**الولاية**	**عدد المهاجرين**	**النسبة %**
الجزائـــــر	5191	17.50	الجزائـــــر	9353	32.67
بجـــايــة	2552	8.60	بجـــايــة	3609	12.60
جيجـــل	2489	8.39	بومرداس	2194	7.66
بــاتنـــة	2416	8.14	برج بوعرريج	2088	7.29
برج بوعرريج	2372	7.99	ميـــلة	1622	5.66
ميـــلة	2347	7.91	بــاتنـــة	1294	4.52
البليـــدة	1796	6.05	البليـــدة	1288	4.49
المســـيـــلة	1709	5.76	المســـيـــلة	881	3.07
قسنطينة	1228	4.76	جيـــجل	826	2.88
الخـــارج	1986	4.14	قسنطينة	697	2.43
ولايات أخرى	5572	6.69	ولايات أخرى	4773	16.67
المجموع	**29658**	**100**		**28625**	**100**

ثالثا: توزيع السكان و العوامل المؤثرة في ذلك:

« تعتبر الكثافة السكانية احدى المقاييس لدرجة توزيع السكان على مساحة المدينة ، و هي مؤثرة لدى استجابة الانسان للبيئة التي يعيش فيها، و مقدار التفاعل بينهما. »[(1)]

فدراسة السكان تعكس لنا صورة واضحة عن مدى تفاعل العناصر الطبيعية و البشرية. اذ أن لعامل التوزيع علاقة قوية مع العوامل الطبيعية المختلفة من: مناخ، تضاريس وموقع،و كذلك العوامل الاقتصادية لتوفر فرص العمل ومستوى المعيشة ووضعية السكان والظروف المعيشية والهجرة ومختلف الخدمات .

فالكثافة ناتجة عن العلاقة بين عدد السكان والمساحة وبإمكانها ان تعكس لنا كيفية توزيع السكان و انتشارهم على المجال.

1 – الكثافـــــة السكانية :

بلغت الكثافـــــة السكانية عبـــر البلديات سنـــة 1987 : 152.58 ن/كلم^2 لتصل سنـــة 1998إلى : 199.65 ن/كلم^2 ، و هو إرتفاع كبير، و يتركز جل السكان في المدن الحضريـــة الرئيسية : سطيف، العلمة ، عين الكبيرة، بوقاعة ، ثم تتضاءل بعد ذلك في باقي البلديات حسب تطور البلديـــة و الفعاليات الاقتصادية الموجودة في كل منها.

فمنذ وجد الإنسان وهو يبحث عن أفضل المناطق واسهلها للإستقرار من مناخ وتضاريس وموقع وثروات طبيعية، ويتحصل الإنسان على بيئة بتكيف معها بكل سهولة فيتركز السكان في المناطق المنبسطة السهلية ذات المناخ المعتدل أين تتوفر مختلف التجهيزات .

"وإذا كانت العلاقة العامة بين مظاهر السطح وتوزيع السكان تشير إلى أن السكان يميلون إلى التركز في المناطق المنبسطة ويقل تواجدهم في المناطق الجبلية الوعرة " [(2)] . لكن الموضع في ولاية سطيف معكوس ، ففي تعداد سنة 1987 بلغ عدد سكان الولاية 1000723 نسمة منهم 54.86 % يقطنون المناطق السهلية ، و45.14% يسكنون المناطق الجبلية، وفي تعداد سنة 1998 وبالرغم من التدهور الأمني الذي مس بالخصوص المناطق الجبلية وهروب الأهالي إلى المناطق السهلية تبقى نسبة السكان الذين يقطنون المنطقة الجبلية والمقدرة بـــ : 42.5% من أصل 1300430 نسمة أي أكثر من نصف مليون نسمة يسكنون المناطق الجبلية ويمكن تفسير هذا الوضع بعامين أساسين هما :

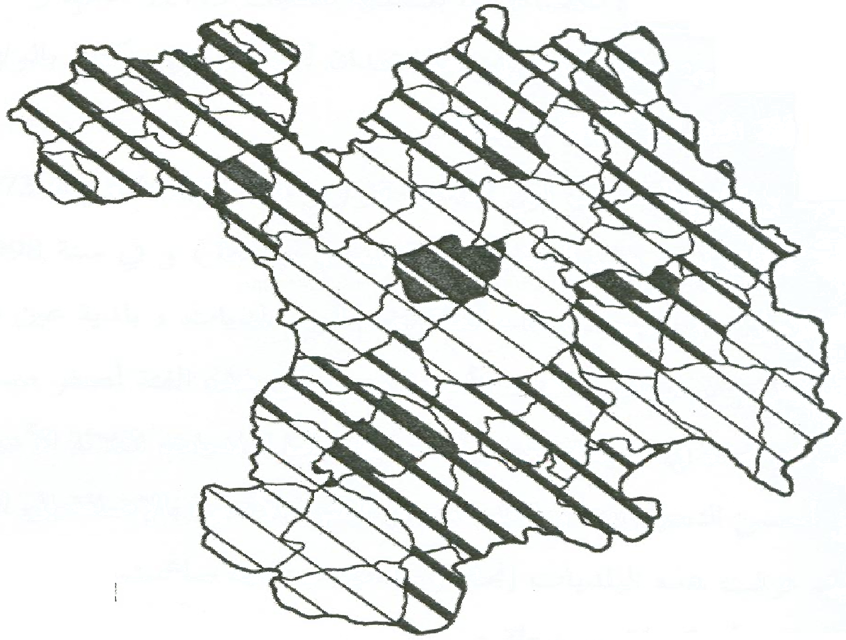
[(1)]:محمد الهادى معروق : مدينة قسنطينة (دراسة في الجغرافية السكان دحرج الجزائر 1984 ص 144).

[(2)]فاطمة الزهراء بيدي : ولاية ميلة :التنظيم الترابي والتنمية المحلية ، رسالة ماجيستار 1998

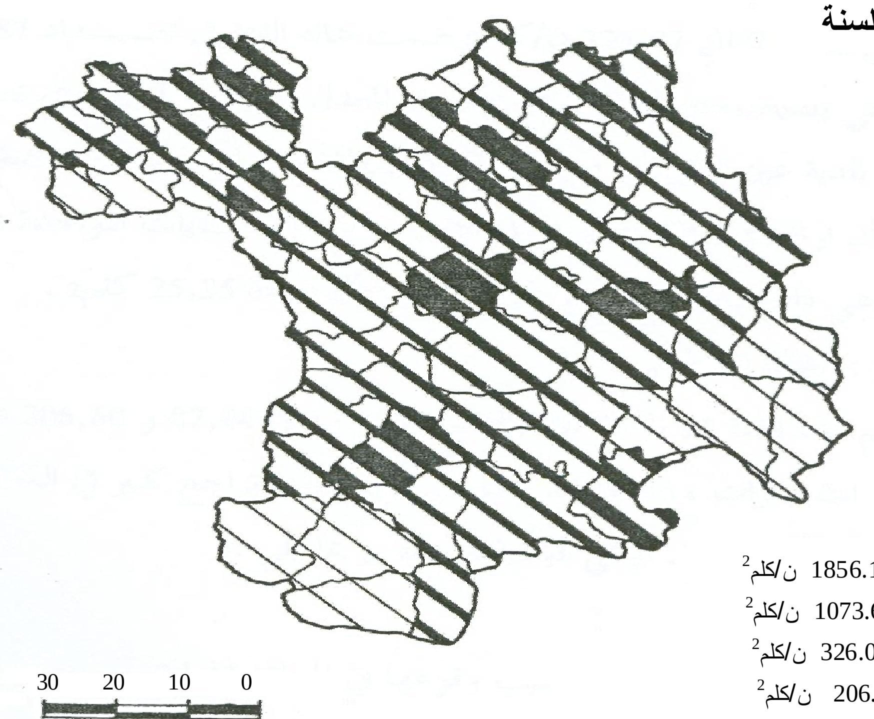
خريطة رقم : (12)

ولايـــة سطيف

الكثافة السكانية عبر الولايات لسنة 1987



الكثافة السكانية عبر الولايات لسنة 1998



الكثافة (ن/كلم^2):

- 1856.18-1616.07 ن/كلم^2
- 1073.69 - 348.77 ن/كلم^2
- 326.07 – 215.18 ن/كلم^2
- 206.60 – 87.44 ن/كلم^2
- 75.88 – 42.76 ن/كلم^2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 1987 + مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 1998

أ-العامل التاريخي :

"المتمثل في ظاهرة التكامل بين السهل والجبل فقد كان هو الأساس المتحكم في توزيع السكان في بلدان البحر المتوسط فالكثافات السكانية العالية مركزة في المرتفعات وسكان الجزائر سكان جبل أصلا فقد كانت السلسلة التلية تجمع وحدها 41% من سكان الوطن حسب إحصاء 1896 " (2)

ب-التوطن الاستعماري:

الذي سعى منذ وصوله إلى الوطن في امتلاك الأراضي الزراعية والأحواض الخصبة ودفع المواطنين إلى المرتفعات والجبال، مما زاد في ارتفاع الكثافة السكانية هناك ، حيث إستمرت صورة الكثافة العالية في الجبال في عهد الدولة الجزائرية لأن إستغلال المناطق السهلية تواصل دون أن يتغير الفائض الديمغرافي من المناطق الجبلية وهذا الوضع أدى إلى فوارق معتبرة بين مجالات الولاية المختلفة من حيث مستوى المعيشة(1) .

من خلال مقارنة التعداد بين 1987-1998 نلاحظ تراجع في الكثافات السكانية في المناطق الجبلية بسبب العزلة الطبيعية والعامل الأمني ، أما البلديات السهلية المحيطة بالمركز الحضري لعاصمة الإقليم فقد إرتفعت الكثافة السكانية بها وقد صنفت بلديات الولاية إلى خمس فئات حسب الكثافة السكانية بها كما يلي :

***الفئة الأولى :كثافة عالية جدا :**

من 1467 إلى1856 ن/كلم² تضم بلدية سطيف والعلمة حيث قدرت الكثافة السكانية سنة 1987 بلدية سطيف 1466 ن/كلم² لترتفع إلى 1856 ن/كلم² في تعداد 1998م ولم تكن بلدية العلمة تنتمي إلى هذه الفئة لأنها كانت 1073 ن/كلم² في تعداد 1987 ولكن في تعداد 1998 إرتفعت لتصل إلى 1616 ن/كلم² وكونهما حضيرتين تتميزان بما يلي : سطيف مركز ولاية والعلمة مركز دائرة قديم وتركز النشاطات لهتين البلديتين جعلهما منطقة جذب للسكان وإنتشار التجارة بشكل كبير بالإضافة إلى مساحة البلديتين، سطيف والعلمة فمساحة بلدية سطيف 127.3 كلم² ومساحة العلمة 74.02 كلم².

---

(1): عبد الفتاح محمد وهيبة :جغرافية السكان : دار النهضة العربية بيروت لبنان 1972 ص 44

(2): MARC COTE ESPACE ALGERIENNE OPU ALGER 1983 P44

***الفئة الثانية : كثافة مرتفعة :**

تنحصر هذه الكثافة بين الفئة بين 349 ن/ كلم² و 1074 ن/ كلم² وكانت هذه الفئة تضم بلديتين فقط هما العلمة وبوقاعة في سنة 1987، وفي سنة 1998 إنضمت العلمة إلى الفئة الأول وأصبحت تضم هذه الفئة أربع بلديات :بوقاعة –عين الكبيرة-عين ولمان وكنداس هذه الفئة الأخيرة تنتمي إلى هذه الفئة لصغر مساحاتها 36.04 كلم² وهي متواجدة في المنطقة الشمالية أما البلديات الثلاثة الأخرى فقد إستحوذت على أحس التجهيزات والخدمات للفترة الأخيرة بالإضافة إلى الوحدات الصناعية التي ساهمت في جذب السكان .

***الفئة الثالثة- كثافة متوسطة :**

تنحصر هذه الفئة بين 215 ن/كلم² إلى 326 ن/كلم² وضمت هذه الفئة لتعداد 1987 ثمانية بلديات وهي بلديات متوسطة الكثافة وتفوق المعدل الولائي بقليل وفي تعداد 1998 زادت كثافة بلدية عين الكبيرة وبوعنداس وعين ولمان ،و معظم هذه البلديات متواجدة بالمنطقة الشمالية وهذه البلديات ذات مساحة صغيرة مثل آيت نوال مزادة 25.35 كلم².

***الفئة الرابعة –كثافة ضعيفة:**

تضم هذه الفئة 31 بلدية كثافاتها تتراوح بين87 ن/كلم²-206 ن/كلم² فباستثناء بلديات قنزات وواد البارد وحربيل التي عرفت تراجع كبير في الكثافة بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة فباقي البلدياتى تتميز بما يلي :

-بلديات حديثة النشأة

-بلديات تعاني من العزلة الطبيعية بسبب وقوعها في المنطقة الجبلية .

-بلديات ذات مساحة كبيرة وعدد سكانها قليل .

ومما يلاحظ في هذه الفئة وجود بعض البلديات مثل: عين أرنات وأوريسيا ومزلوق وقجال، أولاد صابر وبني فودة ،و هي بلديات تحيط بالمركز الحضري لسطيف ، كانت في تعداد1987 تنتمي إلى الفئة الخامسة .

***الفئة الخامسة -كثافة ضعيفة جدا :**

الكثافة السكانية تتراوح بين 43 ن/كلم² و76 ن/كلم²، بعدما كانت تضم هذه الفئة 17 بلدية في تعداد 1987 ، أصبحت تضم 10 بلديات فقط في التعداد الأخير، وعرفت تراجع في كثافة سكان بلديات حربيل وواد البارد وقنزات وهي بلديات توجد في أطراف الولاية في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي، والسبب الذي أثر على تراجع كثافة السكان في هذه البلديات وقوعها في المناطق الجبلية، وإفتقارها لبعض التجهيزات وهي غير موصولة بشبكة الطرق الهامة . أما بلديات حمام السخنة والولجة و طاية فهي ذات مساحة واسعة وحجم سكاني قليل.

2- العوامل المتحكمة في توزيع السكان :

من خلال النتائج المحصل عليها من دراسة توزيع الكثافة السكانية والتي أبرزت لنا تفاوت ملحوظ بين البلديات ويرجع ذلك للعوامل التالية :

-العوامل الطبيعية :

تلعب الوحدات الطبيعية الطوبوغرافية دورا هاما في توزع السكان ومدى كثافتهم فالتضاريس عامل يحد من إنتشار السكان إذ نجد الكثافة عالية في المناطق السهلية.

-العوامل التاريخية:

الواضح أن توزيع السكان في الماضي له تأثير على توزيعهم حاضرا ومستقبلا ، و توفر ولاية سطيف على أراضي زراعية خصبة وثروات طبيعية وجود الأماكن السياحية كل هذا ساعد على إستقرار وتوطن السكان بها، وعند إحتلال فرنسا للجزائر طرد السكان الأصليين من المناطق الخصبة إلى المرتفعات والجبال، وبعد خروج المستعمر من البلاد عمدت الدولة الجزائرية إلى إمتلاك الأراضي الزراعية مما أدى الى بقاء السكان في المرتفعات و أبقى على إرتفاع الكثافة السكانية في الجبال .

-العوامل الإدارية :

ترقية تجمع حضري أو مركز إلى بلدية أو دائرة، هذا يؤدي إلى إستفادته ببعض الإمتيازات كتوفير بعض التجهيزات والخدمات والمرافق وتصبح مركز جذب للسكان مثل: العلمة وعين ولمان وبوقاعة .

-العوامل الإقتصادية :

تعتبر الصناعة من أهم العوامل المتحكمة في توزيع السكان وخاصة المدن التي عرفت إنجاز وحدات صناعية كبرى مثل مدينة سطيف أين أنشئت المنطقة الصناعية، وعدة وحدات

صناعية ببلدية العلمة وعين الكبيرة وبوقاعة وعين ولمان الشيء الذي أدى إلى إختلالات في توزيع السكان الذين كان إرتباطهم من قبل على الإقتصاد الزراعي، ومنه فالعامل الإقتصادي والإداري يمكن التحكم فيهما، وبواسطة التخطيط الإقليمي نستطيع دفع عجلة التنمية بهذه المناطق، أما العامل الطبيعي والتاريخ فهما ثابتين ولايمكن التحكم فيهما .

رابعا: التركيب العمري والنوعي للسكان:

إن التركيبة الديمغرافية للسكان تعد سجل تاريخي وذاكرة تنعكس عليه جميع الأحداث، والذي يبرز فيه نمو السكان ومن خلاله يمكن تحديد الإحتياجات المستقبلية، مع إمكانية التخطيط الإقليمي الحالي والمستقبلي لكل فئة من فئات الهرم السكاني، مع إبراز الفئة الصغرى المعبئة منها من (0-14 سنة) التي تحتاج إلى الأكل ،الشرب ،الدراسة ،الصحة والصناعة، وفئة (18-64 سنة)المعبر عنها بالقوة الإنتاجية. ولإبراز الظاهرة قمنا بتحليل التركيب النوعي والعمري للتعدادين: (1987-1998) وذلك قصد معرفة تطور الفئات المكونة لسكان الولاية عن طريق مقارنة الأهرامات السكانية وتوصلنا إلى ما يلي :

-فئة (0-14 سنة): صغار السن

وهي قاعدة الهرم فبعدما كانت النسبة47.2% في تعداد 1987، إنخفظت إلى 38.74% في تعداد 1998، وتبقى دائما نسبة كبيرة ومعتبرة وترجع ظاهرة الإنخفاض إلى قلة المواليد، وتنظيم النسل، وسيطرت المجتمع الشاب.

-فئة (15-64 سنة): متوسطة السن

وهي الفئة الناشطة وتمثل نسبتها 49.29% في تعداد 1987، لتنخفض النسبة سنة 1998 إلى 37.57% وهذا يعود إلى إنفجار سكاني حدث بالولاية مع إزدياد الخصوبة بها.

-فئة (65 سنة فأكثر): كبار السن

تعتبر هذه الفئة المؤشر الحقيقي للوضع الإجتماعي والصحي السائد بالإقليم، والتي بدورها تمثل نسبة قليلة مقارنة بالفئات الأخرى، حيث قدرت بـــ :3.48% سنة 1987 لترتفع إلى 4.08% في تعداد 1998، وهذا يفسر بعدم وجود تغيير في الظروف الصحية والإجتماعية السائدة بالإقليم.

خلاصة

من خلال دراستنا للجانب السكاني للولاية إتضح جليا أن معدلات النمو مرتفعة في البلديات السهلية، ومنخفضة في البلديات الجبلية المعزولة، ووصلت إلى السلبية في المنطقة الشمالية للولاية وهذا راجع لإنعدام المرافق والتجهيزات وفرص العمل، ويلاحظ التوزيع المتباين للسكان عبر المجال مع ملاحظة تركز السكان في المنطقة الجبلية الشمالية وانخفاضها في الجنوب لكنها تبقى مرتفعة على مستوى المراكز الحضرية الكبرى، أما التركيب العمري و النوعي للسكان فهو مجتمع شاب يحتاج إلى الخدمات والتجهيزات بكثرة مع إيجاد فرص العمل والسكن لفئة القوة الناشطة التي تبقى المسيطر على الهرم السكاني في الإقليم .

المبحث الثاني: التجهيزات والخدمات

مقدمة:

تعتبر التجهيزات التي يتوفر عليها أي تجمع سكاني من أهم المؤشرات التي تعكس لنا الوضعية الحقيقية التي يعيشها السكان، و مدى قابليتهم للإستقرار بهذه المراكز، و ما تلعبه من دور في تكريس التوازن بين البلديات، فعامل الخدمات و التجهيزات خاضع لسياسة التخطيط، بمعنى أكبر عدد من التجهيزات يتوافق مع أكبر عدد ممكن من السكان، بالإضافة إلى المستوي الإداري للبلدية، وتعتبر دراسة التجهيزات من حيث عددها وتوزيعها عبر مختلف البلديات ومجالات نفوذها ومستوى الخدمات التي تقدمها من المواضع العامة في هذه الدراسة، لذالك ستطرق من خلال هذه الدراسة التي تقيم الوضع الحالية لهذا القطاع الحيوي ، وسنقوم بدراسة ما يلي :

*التجهيزات التعليمية: ستعرض فيها للهياكل وتوزيعها على مجال الولاية.

*التجهيزات الصحية: عرض الهياكل الصحية بالولاية، ومجالات نفوذ خدماتها.

*الخدمات التجارية: انعكاسات التجارة على المجال والسكان، وتأثيرها على المظهر العمراني وعلى البيئة الحضرية.

*الخدمات السياحية: مؤهلات وإمكانيات المنطقة المتوفرة لديها .

*البنية التحية: الوضعية للحالية لشبكة الطرق وما درجة خدمتها للسكان.

I التجهيزات والخدمات

1 العنصر الأول: التعليم

مقدمة :

يعتبر التعليم من القطاعات الحساسة في الوطن لما له من أهمية في تكوين الفرد و تربيته ، و له دور بارز في تكوين الإطارات ، و هو من الأولويات في سياسة التنمية، لهذا وجب علينا إعطاء صورة واضحة عن حالة هذا التجهيز في الولاية، و تقييم الوضعية الحالية لهذا القطاع عبر مختلف مراكز مجال الدراسة.

1-1 الطور الأول و الثاني:

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل التي تبنى عليها جميع المخططات المستقبلية، و القاعدة الأولى للتعليم ،و قد بلغ عدد التلاميذ المسجلين في هذا الطور خلال الدخول المدرسي للموسم 2001-2002 بـــ: 223581 تلميذ أي نسبة 17.13%[1] من إجمالي سكان الولاية. يسهر على تدريسهم 8003 معلم بمعدل تأطير 28 تلميذ/ معلم ،و هو أعلى من المعدل الوطني المقدر بـــ: 25 تلميذ /معلم ، و بلغ معدل انتقل القسم 43 تلميذ / معلم و هو أقل من المعدل الوطني البالغ 46 تلميذ / القسم ، و لكن هذا المعدل يختلف من بلدية إلى أخرى.

2-1 الطور الثالث:

و هي مرحلة انتقالية بين الطور الابتدائي و الطور الثانوي، و بلغ عدد التلاميـــذ بهـــذا الطور 103662 تلميذ بنسبة 7.91 %[2] من إجمالي سكان الولاية ، موزعين على 151 إكمالية تضم 2390 حجرة بمعدل إشغال القسم الذي يقدر بـــ: 43 تلميذ/القسم، و هو أكبر من المعـــدل الوطني المقدر بـــ: 40 تلميذ / القسم، يقوم بتأطيرهم 4720 أستاذ بمعدل 22 تلميذ /الأســـتاذ و هو كذلك أعلى من المعدل الوطني البالغ 20 تلميذ / أستاذ و هي معدلات متفاوتة من منطقة إلى أخرى كما يظهر لنا من خلال الجدول رقم (12).

[1] [2]: مديرية التربية و التعليم 2001-2002

جدول رقم (12) : توزيع المؤسسات التعليمية للطور الثالث عبر مناطق الولاية

المنطقة	عدد المؤسسات التعليمية	عدد الحجرات	عدد التلاميذ	عدد الأساتذة	معدل إشغال القسم	نصيب كل أستاذ من التلاميذ
سطيف	38	667	28927	1345	43	22
العلمة	31	488	23675	1057	49	22
عين الكبيرة	13	218	6656	440	31	15
بوقاعة	32	422	18228	810	43	23
عين ولمان	21	339	12592	596	37	21
عين آزال	16	256	10584	472	41	22
مجموع الولاية	151	2390	103662	4720	43	22

المصدر: مديرية التربية و التعليم :2001-2002.

1-3 – التعليم الثانوي و التقني:

تتوفر ولاية سطيف على 50 ثانوية ، منها 10 متاقن تضم 46071 تلميذ نسبة 3.52 % من إجمالي سكان الولاية، كما تضم هذه الثانويات 1139 حجرة، بدرجة تزاحم 40.45 تلميذ/ القسم و هو أعلى من المعدل الوطني البالغ 34 تلميذ / القسم، كما بلغ عدد الأساتذة 2371 أستاذ بمعدل 19.43 تلميذ / الأستاذ و هو معدل أقل من المعدل الوطني المقدر ب 20 تلميذ / الأستاذ .

- **مجال نفوذ التعليم الثانوي و التقني:**

على عكس المدارس الأساسية بأطوارها الثلاث، و التي تتواجد على مستوى البلديات لأنها تقدم خدمة محلية، لا تتعدى حدود البلدية ، فإن المستوى الثانوي يتواجد بالمقرات الرئيسية للدوائر ، و بالتالي فمجال نفوذها يتعدى الحدود الإدارية للبلدية لاستقبال التلاميذ من مختلف البلديات المجاورة، و من أهم النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (13) توصلنا إلى ما يلي:

- وجود أربع أقطاب رئيسية داخل الولاية و هي : سطيف ، العلمة ، بوقاعة ، عين ولمان.
- تتوزع الثانويات على 26 بلدية أي على مستوى كل الدوائر باستثناء دائرة حمام قرقور.
- كل الوافدين إلى الثانويات من داخل إقليم الولاية.

- كل مركز دائرة يخدم البلديات التابعة له بالإضافة إلى بلديات مجاورة غير تابعة له إداريا و التقسيم لا يتماشى و التقسيم الإداري و هذه مجموعة من الثانويات تحدد مجال النفوذ و هي كما يلي:

* ثانوية مليكة قايد : بلدية سطيف الأصل الجغرافي للتلاميذ من بلديات أولاد صابر و مزلوق،عين ولمان .

* ثانوية بلمداني : بمدينة عين ولمان ، الأصل الجغرافي للتلاميذ من بلديات قصر الأبطال و أولاد سيدي أحمد ، أولاد تبان ، قلال.

* ثانوية بوقاعة : بمدينة بوقاعة ، الأصل الجغرافي للتلاميذ من بلديات ذراع قبيلة ، بني وسين، عين الروى.

- نلاحظ وجود نقص من حيث المتاقن في الشمال الغربي للولاية.

- و ما نستخلصه مما سبق أن مجال نفوذ التعليم الثانوي و التقني لا يتطابق مع الحدود الإدارية، و يعود ذلك إلى احتواء الثانويات أو بعضها على النظام الداخلي.

جدول رقم (13): توزيع المؤسسات الثانوية و التقنية عبر مناطق ولاية سطيف

المنطقة	عدد المؤسسة التعليمية	عدد الحجرات	عدد التلميذ	عدد الأساتذة	معدل أشغال القسم	نصيب كل أستاذ من التلميذ
سطيف	16	389	14880	802	38	19تلميذ/أستاذ
العلمة	10	224	9985	518	45	19
عن الكبير	4	76	4137	199	54	21
بوقاعة	10	180	6819	334	38	20
عين أرنات	6	154	6041	315	39	19
عين آزال	4	100	3571	179	36	20
مجموع الولاية	**50**	**1139**	**46071**	**2371**	**40 تلميذ /القسم**	**19.43**

المصدر: مديرية التربية و التعليم 2001-2002

4-1 - التعليم العالي :

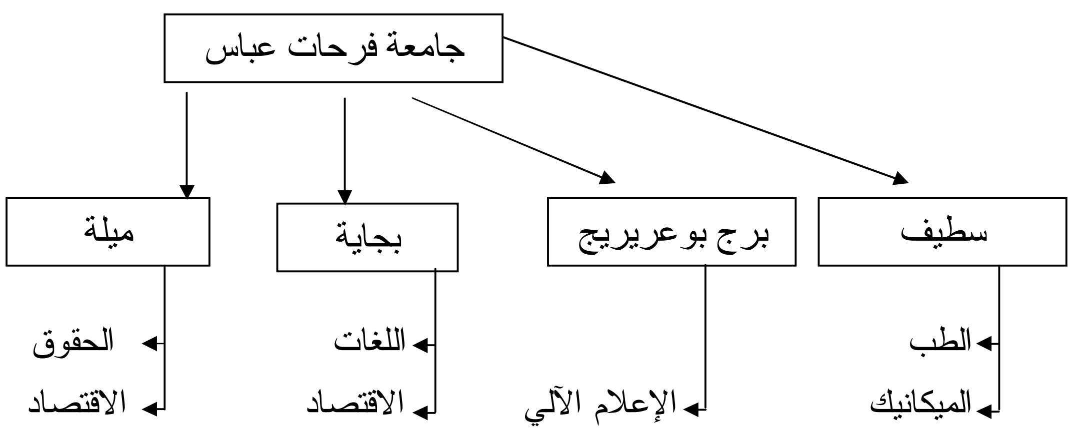
لجامعة سطيف أهمية إقليمية واضحة وبالغة ، و دور بارز و كبير فهي تساهم في تنظيم الخريطة الجامعية الوطنية ، و تخفف الضغط على جامعتي قسنطينة و عنابة و كذلك العاصمة و التقليل من تنقلات الطلبة الكثيرة و البعيدة.

أنشئت جامعة فرحات عباس في أول الأمر كفرع جامعي سنة 1970، ثم تمت ترقيتها في موسم 90/89 إلى جامعة ، تضم هذه الجامعة ستة كليات و هي على التوالي : كلية الهندسة ، كلية العلوم ، العلوم الاجتماعية ، العلوم الطبية، الحقوق ، الجذع المشترك للعلوم التكنولوجية ، تبلغ طاقة الاستيعاب للطلبة بهذه الجامعة 12000 طالب نظريا، أما العدد الحقيقي فوصل 29717[1] طالب ، و بالتالي فالجامعة تعاني من اكتظاظ كبير و من ناحية التأطير فيوجد بالجامعة 881 أستاذ[2] يختلفون في المستوى و كلهم من الجزائر.

الأصل الجغرافي لطلبة الجامعة:

يعود الأصل الجغرافي للطلبة من الولايات المجاورة خاصة برج بوعريريج ، ميلة ، بجاية ، ولاية جيجل ، و نسبة قليلة من ولاية مسيلة، باتنة،و سكيكدة كونها ولايات تحتوي على جامعات .
و ما يلفت الانتباه هو الاتجاه الجماعي للتخصصات حيث الولايات فالطلبة من ولاية بجاية يتوجهون إلى كلية اللغات و الاقتصاد بصفة بارزة ،و بالنسبة لولاية ميلة فالطلبة يتوجهون إلى كلية الحقوق و الاقتصاد، و طلبة برج بوعريريج يتوجهون إلى فرع الإعلام الآلي و طلبة ولاية سطيف يتوجهون إلى الطب و الميكانيك ، و ما يستنتج هو تخصص الولايات .

شكل رقم (04) : **تخصص طلبة الولايات.**



(1) (2) مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 2002-2003

تحتوي الجامعة على خمسة أحياء جامعية بقدرة نظرية 8443 طالب و لكن الواقع حسب تقدير مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية هو 14634، و هو الرقم الحقيقي في موسم 2002-2003. إن الضغط المفروض على الجامعة و الأحياء الجامعية أدى بالسلطات الولائية إلى إنشاء المركز الجامعي الثاني و هو ما يعرف بجامعة الباز.

المركز الجامعي الثاني " الباز":

يقع هذا المركز في الجهة الغربية لمدينة سطيف فوق هضبة الباز تتسع لـــ: 23 ألف مقصد بيداغوجي[1]، و إقامة بـــ: 1300 سرير ، و يضم حاليا هذا المركز عدة فروع تابعة للجامعة المركزية وقدر عدد الطلبة 9500 طالب ، و بها مركز إقامة جامعية باسم "محمد الأمين دباغين " بها عدد طلبة 2500 طالب، وقد خفف هذا المركز الضغط على جامعة فرحات عباس .

خلاصة العنصر الأول :

بعد دراستنا للتجهيزات التعليمية لاحظنا ما يلي :

* الطور الأول و الثاني : مؤسسات التعليم في هذا الطور موزعة على لكامل تراب الولاية أما من ناحية التأطير فهي تعاني من النقص الكبير.

* الطور الثالث الأساسي :معدل إشغال القسم يفوق المعدل الوطني بكثير في كل المراكز بالإضافة إلى النقص في التأطير .

* الطور الثانوي و التقني: ما يميز هذا الطور وجود المراكز على كامل تراب الولاية و وضعية التأطير جيدة مقارنة بالمعدل الوطني.

* التعليم العالي : بعدما كانت تعاني جامعة فرحات عباس من الضغط الكبير للطلبة أصبحت الآن متوفرة على كل التجهيزات البيداغوجية من سكن للطلبة ومقعد دراسة ووجبة أكل وهذا بعد فتح مركز " الباز "، ولكنها تعاني من نقص في الأساتذة ذات المستوى العالي.

---

[1] تقرير عن جامعة سطيف 2002-2003

2. العنصر الثاني : التجهيزات الصحية

مقدمة :

للخدمات الصحية دور هام في حياة الناس ، فالتحكم في هذه المنشآت وتوزيعها توزيعا عادلا ومتكاملا على المجال بغرض تحقيق فرص العلاج لجميع السكان ، لأجل هذا كان من الأوليات في إستراتيجية الدولة ، ولمعرفة حالة هذا التجهيز في الولاية حاولنا الوقوف على توزيع المستشفيات ، بالإضافة إلى العيادات متعددة الخدمات والمراكز الصحية وقاعات العلاج، ومعرفة مدى تماشيها مع احتياجات السكان الصحية ومتطلباتهم .

تحتوي الولاية على المنشآت الصحية التالية : 10 مستشفيات ، 15 عيادة متعددة الخدمات ، و56 مركز صحي و 171 قاعة علاج .

2 - 1 **المنشآت الصحية** :

2-1-1 **المستشفيات** :

توجد بالولاية 10 مستشفيات موزعة كالتالي :

* ثلاث مستشفيات بالقطاع الصحي بسطيف ، اثنان بمركز الولاية وواحد للأمراض العقلية ببلدية عين عباسة .

*مستشفيان بالقطاع الصحي عين الكبيرة .

* مستشفيان بالقطاع الصحي بوقاعة .

* مستشفى بالقطاع الصحي بعين ولمان .

* مستشفي بالقطاع الصحي بالعلمة .

وقد بلغ عدد الأسرة بهذه المستشفيات 2145 سرير[1] بمعدل1.46 سرير لكل 1000 ساكن وهذا الأخير أقل من المعدل الوطني المقدر سريران لكل 1000 ساكن .

2-1-2 – **العيادات المتعددة الخدمات** :

يقدر عددها بـــ :15 عيادة موزعة على المجال توزيع غير عادل بحيث 4 عيادات لكل من قطاع سطيف ، العلمة ، بقاعة ، وعيادتان بالقطاع الصحي بعين الكبيرة، وعيادة واحدة بالقطاع الصحي عين ولمان .

تتوزع العيادات على مستوى البلديات عكس المستشفيات التي تتوزع على المراكز الحضرية الكبرى .

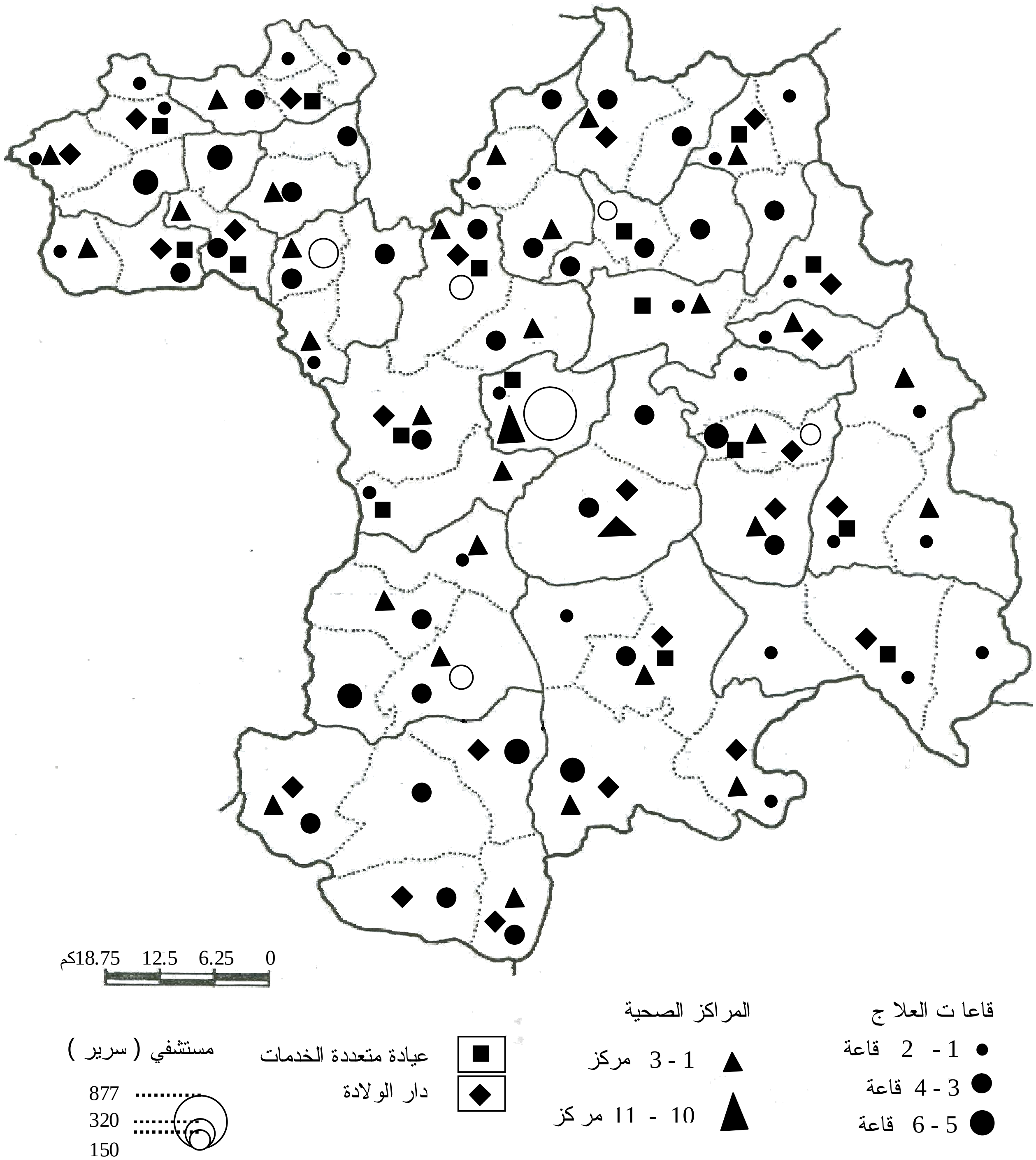
---

(1) مديرية الصحة والسكان بولاية سطيف 2002

خريطة رقم (13)

ولايـــة سطيف

توزيع التجهيزات الصحية



المصدر :مديرية الصحة و السكان – سطيف – 2000 + إنجاز الطالب

قدر معدل الخدمات في العيادات المتعددة الخدمات على مستوى الولاية بـــ :
87295 ساكن / عيادة ، وهو معدل مرتفع جدا يقارب ضعف المعدل الوفاة المقدر بـــ : 48000 ساكن / عيادة ، والنقص الكبير يمس كل من القطاعي عين الكبيرة وعين ولمان .

2 – 1 -3- المراكز الصحية

بلغ عدد المراكز الصحية بالولاية 56 مركز بمعدل مركز صحي لكن 23383 ساكن وهوضعف المعدل الوطني تقريبا البالغ مركز صحي واحد لكل : 12000 ساكن . فالمراكز الصحية قليلة بالولاية بالإضافة إلى أنها غير موزعة بالتساوي علي القطاعات الصحة حيث نجد 20مركز بقطاع سطيف بينما لا يوجد بقطاع عين الكبيرة إلا أربع مراكز صحية فقط، موزعة على أربع بلديات من بين 15 بلدية على مستوى القطاع .

2-1-4- قاعات العلاج

توجد بالولاية 171 قاعة علاج وهي موجودة بكل البلديات ماعدا بلدية بوعنداس، ومعدل الخدمة في هذا القطاع مرتفع جدا ويقدر بـــ : قاعة العلاج لكل : 2000 ساكن

2-2 القطاعات الصحية بالولاية :

ينقسم مجال الولاية إلى خمسة قطاعات صحية وهي كتالي :

*** القطاع الصحي سطيف:**

يضم هذا القطاع 6 بلديات بالإضافة إلى مركز الولاية هذه البلديات هي : عين أرنات، عين عباسة، الأوريسيا ، مزلوق ،قلال، أولاد صابر ، حيث يخدم هذا القطاع 348828 نسمة بنسبة 26.64 ٪ من مجموع السكان في الولاية .

من خلال دراسة هذا القطاع يتضح لنا أن المنشآة الصحية موزعة تقريبا بشكل حسن وهي تقدم خدمة للسكان ما عدا بلدية أولاد صابر التي تعاني النقص الملحوظ في المنشآت وهي لا تلبي حاجيات المواطنين ،حيث يتوجه سكان البلدية إلى مدينة سطيف للعلاج وكذلك بالنسبة لبلدية مزلوق، وعموما هذا القطاع يتطابق فيه عدد السكان وتوزيع الهيكل الصحية.

*** القطاع الصحي لعين الكبيرة:**

يضم هذا القطاع 10 بلديات بالإضافة لبلدية عين الكبيرة كما هو موضوع في الخريطة ويقوم هذا القطاع بخدمة عدد سكان : 161999 بنسبة 12.37٪من مجموع سكان الولاية.

يتميز هذا القطاع بعدم التطابق بين توزيع الهياكل الصحية وتوزيع السكان ،مثلا بلدية الدهامشة بها ثلاث قطاعات علاج تخدم 9761 ساكن بينما بلدية واد البارد بها 4 قاعات علاج لا تخدم سوى 3012 ساكن، ويعاني القطاع من النقص الكبير في التجهيزات الصحية و يتضح هذا من وضعية عين السبت التي توجد بها قاعة علاج واحدة وعدد السكان يقدر بــ :14345 ساكن .

*** القطاع الصحي عين ولمان:**

يقدر عدد السكان هذا القطاع بــ : 267451 ساكن بنسبة 19.20 ٪ من مجموع سكان الولاية ويضم هذا القطاع 12 بلدية .

في هذا القطاع يظهر جليا عدم التطابق بين توزيع السكان وتوزيع الهياكل الصحية مثل بلدية عين آزال تخدم 40667 نسبة ويوجد بها سوى مركز صحي و5 قاعات علاج، وبلدية أولاد تبان تحتوي على مركز صحي وثلاثة قاعات ولا تخدم سوى 9502 نسمة، بينما قلال بها مركز صحي وقاعتين للعلاج وتخدم 20108 نسمة، وسكان هذه المناطق أصبحوا يتجهون إلى مستشفى سطيف .

*** القطاع الصحي بوقاعة:**

يضم القطاع 17 بلدية و يخدم هذا القطاع 220940 نسمة، بنسبة 16.87 ٪ من إجمالي السكان في الولاية.

الملاحظ في هذا القطاع أن كل المعدلات لكل نوع من التجهيزات على أضعف بكثير من المعدلات الوطني وكذا الولائية، وعدم التطابق بين توزيع التجهيزات وتوزيع السكان مثل بلدية ذراع قبيلة بها خمس قاعات علاج وتخدم 15905 ساكن، وبلدية تلةافاسن لا يوجد بها سوى ثلاث قاعات علاج وتقدم خدمة لــ : 17588 ساكن .

*** القطاع الصحي العلمة:**

يضم هذا القطاع 13 بلدية ويخدم 312195 نسمة بنسبة تقدر بــ : 23.84 ٪ من إجمالي سكان الولاية .

من خلال دراسة هذا القطاع يتضح النقص في التجهيزات الصحة خاصة في بلدية بيضاء برج التي تضم 31496 ساكن و بها مركزان صحيان وقاعة علاج واحدة، وبلدية تلة بها قاعتان للعلاج وتخدم 6964 ساكن فقط.

جدول رقم (14) :مقارنة بين المعدلات الولاية والمعدلات الوطنية (التجهيزات الصحية)

التجهيزات الصحية	المستشفي سريرلـ:100ن	عيادة متعددة عيادة لكل :	مركز صحي مركز لكل :	قاعة علاج قاعة لكل :	صيدلية واحدة لكل :
المعدل الوطني	2	48000	12000	2000	6000
المعدل الولائى	1.64	87507	23383	7657	10560
قطاع سطيف	2.54	87507	17441	15856	5718
قطاع عين الكبيرة	0.92	81000	40501	5226	18000
قطاع عين ولمان	0.95	251439	22858	5588	13969
قطاع بوقاعة	1.45	55235	21549	4803	24549
قطاع العلمة	0.66	78049	31219	11563	11563

المصدر:مديرية الصحة والسكان2000+ معالجة شخصية

2-3- الموارد البشرية الخاصة بالفرع الطبي والشبه طبي:

تقدر نسبة التغطية من الطب العام بطبيب لكل 2447 نسمة، بينما المعدل الوطني بلغ طبيب عام لكل 1200 نسمة،ويأتي قطاع سطيف في المرتبة الأولي بطبيب عام لكل 2038 ساكن والقطاع الأخير هو قطاع بوقاعة بطبيب عام لكل 2930 ساكن[1] .

كما نسجل النقص الكبير في عدد الأطباء المختصين وتقدر نسبة التغطية طبيب خاص لكل 6255 ساكن، بينما المعدل الوطني يقدر بطبيب خاص لكل 5000 ساكن وفي هذا الاختصاص نجد أن قطاع سطيف أفضل من المعدل الولائي والوطني وقدر بطبيب خاص لكل 2791 ساكن.

تقدر نسبة التغطية من الصيدليات بالولاية بصيدلية لكل 6215 ساكن وهي نسبة قريبة من المعدل الوطني المقدر بصيدلية لكل من 6000 ساكن، ولكن هذه النسبة تختلف من قطاع إلى آخر بحيث نسجل فائض في الصيدليات في قطاع سطيف وعين ولمان، ونقص كبير في عين الكبيرة، وبوقاعة بمعدل صيدلية لكل 13502 ساكن وصيدلية لكل 20024 ساكن على التوالي.

(1) مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية 2002.

خلاصة العنصر الثاني:

من خلال تحليلنا للتجهيزات الصحية، اتضح عدم مراعاة العامل السكاني في توزيع المنشآت الصحية بحيث لا نجد انسجاما بين عدد السكان وحجم الخدمات التي تقدمها المنشآت.

إن التقسيم الحالي لا يتماشي ومجال الخدمات التي يقدمها كل قطاع بحيث لم يراعي عامل قرب البلديات من المستشفيات وأفضل مثال هو قطاع بوقاعة فالنقص الكبير للمنشآت الصحية خاصة في الجهة الشمالية للولاية يجبر السكان على التنقل لمسافات بعيدة قصد الحصول على الخدمات الصحية، و في الجهة الشمالية للولاية يجبر السكان على التنقل لمسافات بعيدة قصد الحصول على الخدمات الصحية .

ويسجل النقص الكبير في عدد الأطباء المختصين خاصة في بوقاعة، عين الكبير وعين ولمان، كما نلاحظ النقص الكبير في الصيدليات خاصة بوقاعة الذي يحتوي على 12 صيدلية فقط.

والمستنتج في هذا القطاع هو أن التنظيم المجال الولائي من طرف السكان لا يتماشي ولا ينطبق مع تقسيم القطاعات الصحية الخمسة بالولاية، لأنه لم يراعي فيه عدد السكان، وكثافتهم وتوزيعهم من منطقة إلى أخرى.

3. العنصرالثالث: الخدمات التجارية

مقدمة:

تبقى التجارة عامل مستقطب للسكان، لأن لها دور مهم في حياتهم، إذ بواسطتها تتوفر حاجيات الإنسان اليومية ومتطلباته، وقد بلغ عدد التجار في منطقة الدراسة 24643تاجر منهم 1488 مستورد و 1929 تجار جملة، و21226 تجار تجزئة.

فبالنسبة إلى التجار المستوردين نجد مدينة العلمة في المرتبة الأولى ب: 908 تاجر مستورد بنسبة 57.10% من إجمالي مستوردي الولاية وهذا ماأهلها لتكون مدينة تجارية على المستوى الولاية والوطن. ثم تليها مدينة سطيف ب:327 مستورد بنسبة 20.56% من إجمالي مستوردي المنطقة ثم تليها بلديتي عين آزال وعين ولمان ب: 73، 47 مستورد على التوالي.

أما تجار الجملة دائرة سطيف في المرتبة الأولى ب:1140 تاجر تليها دائرة العلمة ب: 394 تاجرثم عين آزال ب: 105 تاجر. وفي تجارة التجزئة تبقى دائما دائرة سطيف في المقدمة ب: 7328 تاجر بنسبة 35% من مجموع تجار المنطقة، تليها دائرة العلمة ب: 3467% ثم تليها دائرة عين ولمان ودائرة عين آزا ل.

وتبقى المناطق الوسطى أو منطقة السهول العليا في الولاية أكثر المبادلات التجارية من المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية بسبب وقوعها على الطريق الوطني رقم 05 وهذا يبين أهمية النقل في النشاط التجاري.

3-1-العوامل المساعدة على تطور التجارة في الإقليم:

من العوامل التي ساعدت على التطور التجاري في الولاية ما يلي:

- **الموقع:**

تعتبر ولاية سطيف همزة وصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، وكذلك وجود أكبر الأسواق الأسبوعية في الولاية أو حولها، مثل سوق "تاجنانت" الذي تجاوز نفوذه المجال الإقليمي إلى المجال الوطني، ويساهم فيه تجار ولاية سطيف بنسبة 24.75% من عدد التجار، وهذا السوق له دور كبير في تطور التجارة في إقليم الدراسة ، ومما يزيد في أهميته قيمة كراء السوق حيث إرتفع مبلغ كرائه من 3.1 مليار سنة 1998 إلى 7.1 مليار سنة 2001[1].

وكذلك وجود سوق العلمة للمواشي الذي يحتل المرتبة الرابعة وطنيا بعد سوق تاجنانت والحراش والخروب، وسوق السيارات الأسبوعي بمدينة سطيف المحاذي للطريق الوطني رقم05 ، وسوق حي 1000 مسكن المتخصص في المواد الغذائية بالجملة وهو ذو إشعاع إقليمي، وسوق حي 1006 مسكن وهو سوق ذو طابع جهوي متخصص في بيع مواد البناء.

- **النقل**: وجود الطريق الوطني الهام رقم 05 الذي يربط بين الشرق والغرب مرورا بمدينة سطيف والعلمة، وهو محور الأسواق الأسبوعية برج بوعريريج وسطيف ،العلمة، تاجنانت، شلغوم العيد، الخروب. ويبلغ طول هذا الطريق 79.05كلم، ومن الشمال يخترق الولاية الطريق الوطني رقم 09 والرابط بين سطيف وولاية بجاية وهذان الطريقان هما أهم روافد التنمية في الولاية.
- **التطور الصناعي**:ساهمت الصناعة بشكل كبير في التطور التجاري الذي تميزت به الولاية خاصة في مجال المواد الغذائية والمواد البلاستيكية ومواد البناء.

---

(1): مذكرة تخرج : دور الهياكل التجارية في تنظيم المجال الحضري حالة مدينة تاجنانت 2001

3-2-إنعكاسات التجارة على المجال:

- **تأثير التجارة على البيئة**: التأثير على البيئة الحضرية وهذا بمايلي:

- الضجيج: وتتنوع مصادره وإنعكاساته على الإنسان والبيئة الحضرية، فالتلوث الذي يخلقه يؤثر مباشرة على السكان، خاصة في تلك الأسواق اليومية مثل سوق 1000مسكن و1006 مسكن وسوق دبي بالعلمة.
- إستغلال المساحات الخضراء: خاصة الأرصفة والطرقات والفضاءات المنزلية والحدائق العمومية والأماكن العامة، وهوتعدي صارخ من أجل التجارة، ولهذا السبب السكان لايطالبون بحقهم في المساحات الخضراء، والكل مشترك في هذا.
- التلوث: تخلف الأسواق اليومية والأسبوعية الأوساخ والفضلات منها المتعلقة بالخضروات والمواشي وهي أضرار كبيرة على البيئة الحضرية.

- **تأثير التجارة على المظهر العمراني**: وهذا بظهور بنايات مزدوجة الوظيفة طابق سفلي للتجارة والأخر علوي للسكن، أو تحويل جزء من المسكن إلى وظيفة تجارية بعد أن كان المسكن كله ذو وظيفة سكنية، مثال على ذلك مدينة العلمة تحتوي على 75% من المساكن المزدوجة الوظيفة وهو خلل كبير في المظهر العمران(1).
- **تأثير التجارة على العقار**: أدت التغيرات الحاصلة في مدينة العلمة إلى إستهلاك الأحتياطات العقارية المبرمجة لمدة 20 سنة في فترة زمنية لاتتعدى 10 سنوات، وكذلك إرتفاع ثمن المتر المربع الواحد إلى 200ألف دج (سوق دبي بمدينة العلمة).
- وكذلك للتجارة دور في خلق وحدات صناعية صغيرة بالولاية وهي صناعات تركيبية، بالإظافة إلى دورها في خلق فرص للعمل وزيادة الدخل البلدي.

(1): مذكرة تخرج: مدينة العلمة التحولات التجارية وتأثيرها على المجال 2002



صورة رقم (1): محلات تجارية للبيع بالجملة في الطابق السفلي للعمارات (مواد غذائية)
(مدينة سطيف حي1000)



صورة رقم (2): محلات تجارية للبيع بالجملة في الطابق السفلي للعمارات (مواد غذائية)

4. العنصر الرابع: الخدمات السياحية

تعتبر السياحة محرك إقتصادي بالغ الأهمية، وعند بعض الدول يعتبر المدخول الرئيسي من العملة الصعبة وهو أحد أهم الرهانات التي توليها الدول المتحضرة إهتماما كبيرا، وتقاس الإمكانيات التي تساعد على جذب السياح بمدى توفر الموارد والمقومات السياحية، وللإقليم رصيد سياحي متنوع بين المواقع الأثرية والتاريخية والطبيعية لكنه يعاني من التهميش وعدم الإهتمام، وسنحاول التطرق إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها الولاية:

4-1- المواقع الأثرية:

- المدينة الأثرية " **كويكول**" ببلدية جميلة وهي على بعد 50كلم عن مقر الولاية، وتعتبر من أهم المعالم الوطنية.
- الآثار الرومانية بمدينة سطيف وبلدية بني فودة.
- آثار إسلامية ترجع إلى عهد الدولة الفاطمية ببلدية "بني عزيز".

4-2- المواقع الطبيعية:

- حضيرة البابور: وهي حضيرة وطنية صنفت كمحمية وطنية تقع شمال مقر الولاية على بعد 65كلم.
- جبال بوطالب: يبلغ إرتفاعها 1900م تتميز بجمالها الطبيعي ومناظرها الخلابة، ولكن تعرض غاباتها للحرق جعلها تفقد نوعا ماجمالها.
- جبال بني عزيز: يبلغ إرتفاعها 1600م، تتميز بطابعها السياحي الجذاب وتبعد عن مقر الولاية ب: 80كلم.

4-3- السياحة العلاجية:

تتوفر الولاية على ستة محطات معدنية ثلاثة منها مستغلة والأخرى غير مستغلة، وأهمها"حمام قرقور" الذي يقع على بعد 50كلم عن مقر الولاية، و"حمام السخنة" الذي يقع على بعد 40كلم عن مقر الولاية، وحمام "ولاد يلس" يقع ببلدية مزلوق، أما الحمامات الغير مستغلة فهي: سيدي منصور، بوطالب، النخلة.

4-4- الفنادق: تتوفر الولاية على 27 فندق تتوزع على 8 بلديات، بسعة إستقبال 1601 سرير، وهناك 8 فنادق مصنفة والباقي غير مصنفة.

4-5- المتاحف: هناك متحفين الأول المتحف الوطني للآثار بمدينة سطيف، والآخر متحف بمدينة جميلة للآثار كذلك.

وتحتوي الولاية على الكثير من المعالم خاصة بمدينة سطيف أهمها: عين الفوارة، المسجد العتيق، المتحف القديم، حديقة الأمير عبد القادر، القلعة البيزنطية، ضريح سيبون، الخزان الروماني، حي الحمامات، حي الكنائس، حي العابد.

للولاية مؤهلات سياحية كبيرة ،ولكن نقص المرافق السياحية وعدم إهتمام السلطات الولائية بالسياحة، جعل هذه الآثار تعاني التهميش والتخريب،وهذا ماجعل هذا القطاع لايلعب الدور الحقيقي في تنمية المنطقة.

II المبحث الثاني : البنية التحتية

يعتبر النقل العمود الفقري للنشاط الإقتصادي، فهو يقوم بربط المراكز ببعضها البعض، ويسهل حركة الأشخاص والبضائع داخل الإقليم وخارجه وهذا مايجعل دراسته ضمن العناصر المهمة.

1 شبكة الطرق:

تعتبر الطرق الشريان الرئيسي للحركة، وهي تعمل على تنظيم المجال وبها يمكن الوصول إلى كل المناطق وإستغلال الثروات حيثما كانت، وكلما كانت جيدة ساهمت بشكل فعال في التنمية، وتتوفر الولاية على شبكة معتبرة من الطرق موزعة على كامل تراب الإقليم حيث بلغ طول الطرق سنة 2002 حوالي 3326.3كلم موزعة كالتالي:

- 600.94كلم طرق وطنية بنسبة 18.06% من طرق الولاية.
- 708.48كلم طرق ولائية بنسبة 21.29% من طرق الولاية.
- 2016.78كلم طرق بلدية بنسبة 60.63% من طرق الولاية.

1-1- الطرق الوطنية:

هناك 8 طرق وطنية تمر بالولاية وهي : رقم 5، 9، 28، 74، 76، 77، 75،87.من أهمها:

- الطريق الوطني رقم 05: وهو من أهم الطرق الوطنية إذ يربط شرق البلاد بغربها من الجزائر العاصمة إلى قسنطينة مرورا بالمركزين الأساسيين في إقليم الدراسة وهما العلمة وسطيف.
- الطريق الوطني رقم 75: وهذا الطريق يربط الولاية بالساحل من الشمال الغربي إلى الجنوب الغربي مرورا بمركز الولاية.
- الطريق الوطني رقم 77: وهو يربط الشمال بالجنوب من ولاية جيجل إلى ولاية باتنة جنوبا مرورا بمدينة العلمة.

1-2- **الطرق الولائية**: وهي التي تقوم بتنظيم مجال الإقليم، ومن أهم الطرق الموجودة بالولاية مايلي:

- الطريق الولائي 118: الذي يربط الطريق الوطني رقم 05 بالطريق الوطني رقم 75 مرورا ببلدية بئر العرش.
- الطريق الولائي 171: الذي يربط بين العلمة ومدينة عين ولمان، كما يربط بين الطريق الوطني رقم 72 والطريق الوطني رقم 75 والطريق الولائي رقم 62.
- الطريق الولائي رقم 117: يربط مدينة سطيف بمدينة جميلة مرورا بالطريقين الوطنيين رقم 79ورقم 19.

هذه الطرق الولائية تلعب دور محاور ربط لكل مجال الإقليم مساعدة للطرق الوطنية وهي بحالة جيدة بالسهول العليا والجنوب ورديئة بالمناطق الشمالية لعدم صيانتها، وتأثير العوامل المناخية والتضاريس الوعرة.

1-3- **الطرق البلدية**:

لهذه الطرق أهمية كبيرة فهي تقوم بربط المراكز العمرانية الصغيرة ببعضها البعض، وكلما زادت كثافة هذه الطرقات في الإقليم زادت الحركة في البضائع والأشخاص، وبالتالي تنشيط جميع القطاعات، ولهذه الطرق دور مهم خاصة في المناطق الجبلية الشمالية أين تكثر التضاريس، فتقوم هي بدور فك العزلة.

" يعتبر قطاع النقل البري للمسافرين من القطاعات الهامة التي عرفت دخول الإستثمار الخاص ، وتراجع المؤسسات العمومية مما طرح إشكالية النقل في المناطق النائية والمعزولة كمناطق بابور وواد البارد في الشمال والحامة وبوطالب في الجنوب، والتي كان القطاع العام يغطي جزءا منها، كما ظهرت مشاكل التنظيم وتوجيه القطاع بسبب نمو الحظيرة وسوء التسيير.

كما عرفت الإدارة التي تسهر على تخطيط نظام النقل في الولاية مشاكل مختلفة وتجاوزات جعلت القطاع يعيش عزلة إدارية، حيث عاشت الولاية قرابة السنة دون تعيين مدير للنقل، وفي ظرف قياسي تعاقبت ثلاث إدارات للنقل في الولاية." [1]

---

[1]: رسالة ماجستير " النقل الجماعي للمسافرين في ولاية سطيف، السياسات، التخطيط، تنظيم المجال"، من إعداد الباحث عبد الحكيم كبيش جامعة قسنطينة سنة 2002.

وأهم ما يميز وضعية الطرق بالولاية وتوزيعها على المجال مايلي:

- الطرق الوطنية موزعة توزيعا متوازن وتشمل جميع المناطق.
- شبكة طرق كثيفة بالمناطق السهلية والجنوبية ورديئة في الشمال(هناك خلل في التوزيع).
- المراكز المحيطة بالولاية بها شبكة نقل كثيفة خاصة بالطرق الولائية، أما المناطق الشمالية فهي تحتاج إلى طرق ولائية وبلدية تضمن الإتصال بالتجمعات السكانية وتفك العزلة عنها وهذا يحتاج إلى صيانتها وتوسيعها حتى تغطي جميع المناطق الشمالية.

2- **السكة الحديدية**:

تعد هذه السكة إرث إستعماري، يقطع الولاية من الوسط على إمتداد 84كلم من الشرق نحو الغرب، يقوم بنقل البضائع والمسافرين عبر المراكز الكبرى: الجزائر وسطيف وقسنطينة.

3- المطار:

يبعد المطار عن مقر الولاية ب:8كلم وهو توسيع للمطار العسكري وليس له أهمية كبيرة لوقوعه بين ثلاث مدن كبرى تحتوي كلها على مطارات: قسنطينة على بعد 120كلم، جيجل 101كلم، ومدينة باتنة 130كلم.

خلاصة الفصل الأول

ولاية سطيف تنتمي إلى الشرق الجزائري وهي منطقة عبور بين الساحل والجنوب ،والشرق والغرب وتتوسط ستة ولايات، بحيث تتميز بما يلي:

طبيعيا: يتميز مجال الولاية بالتنوع الطوبوغرافي من الشمال إلى الجنوب ، يطغى عليه الطابع الجبلي مع وجود منطقة وسطى بين الشمال والجنوب تمثل السهول العليا ، مناخ المنطقة قاري جاف ، رطب في مناطق وشبه جاف في مناطق أخرى، أما مصادر المياه فهي جد محدودة ماعدا واد بوسلام.

سكانيا: عرفت الولاية تغيرات كبيرة وديناميكية سكانية سواءا بالطرد أو الجذب، حيث إرتفع عدد السكان من 1000723نسمة سنة 1987 إلى 1309430نسمة سنة 1998 وكان توزيع السكان وانتشارهم كمايلي:

- التوزيع متباين للسكان عبر المجال مع سيطرت المراكز الحضرية الكبرى، وتركز السكان في الناطق الجبلية.
- الكثافات السكانية ومعدلات النمو تختلف من بلدية لأخرى ، وتجدها عالية في التجمعات الحضرية الكبرى.
- توجد بلديات كثافة سكانها ضعيفة ومعدلات نموها سالبة خاصة في المناطق الجبلية.

التجهيزات والخدمات: من خلال دراستنا لمختلف التجهيزات لاحظنا أن تواجد التجهيزات يخضع للوظيفة الإدارية للمراكز وبدرجة أقل لعدد السكان :

- التجهيزات الصحية: عدد الهياكل جد منخفض مع وجود نقص في نوعية هذه التجهيزات خاصة في البلديات الهامشية.
- التجهيزات التعليمية: تعاني النقص في عدد الهياكل خاصة في الجنوب ، مع تسجيل النقص في الطور الثانوي بالمناطق الشمالية للولاية.
- المنشآت القاعدية : الربط بين مراكز الولاية جيد والشبكة مطوقة للمجال أما نوعية الطرق فهي رديئة في الشمال.

الفصل الثاني

الإمكانات الإقتصادية للولاية (دور الولاية في الإقتصاد الوطني) و تقدم :

المبحث الأول:

- القطاع الصناعي
- القطاع الفلاحي

المبحث الثاني :

- دراسة الشبكة الحضرية و الريفية

I المبحث الأول : القطاع الصناعي

مقدمة:

لكي نحيط بكل جوانب الموضوع ونتعرف أكثر على الولاية وجب علينا التطرق إلى الامكانيات الإقتصادية التي تتوفر عليها الولاية، لأن الإقتصاد هو من أهم العناصر المهيكلة للمجال، والمتحكمة في نموه وتطوره، ويعتبر المحرك الأساسي والرئيسي لعجلة التنمية، كما يمكننا معرفة وظيفة المنطقة وحيات السكان وكذلك مستوى معيشتهم، وسنحاول في هذا المبحث إبراز مكانة الولاية في الإقتصاد الوطني ، وعلاقة القطاع الصناعي بالقطاع الفلاحي، بالإظافة الى بيان مستوى تطور الإقليم الحالي والإمكانات الكامنة لتطيره مستقبلا، وأثر الصناعة على المجال.

1- الموارد البشرية:

على غرار باقي ولايات الوطن تعاني ولاية سطيف من إنخفاض في نسبة التشغيل وهي تسجل معدل أقل من المعدل الوطني ، ففي الولاية النسبة تقدر ب: 24.4% سنة 1998، وفي الوطن نسبة التشغيل قدرت ب: 27.9%، وهذا الإنخفاض يعكس مدى إرتفاع نسبة الفئات الغير منتجة من السكان ، وإرتفاع نسبة البطالة، حيث أن معدل الإعالة وصل إلى 6.4فرد سنة 1998 وهو يفوق المعدل الوطني الذي قدر بعامل يعيل 5.5فرد وهذا يعكس الوضعية الصعبة لسكان الولاية ، والجدول التالي يبرز ذلك.

جدول رقم (15) : الشغل في الولاية بالنسبة للوطن سنة1998

	نسبة التشغيل	نسبة البطالة	معدل الإعالة
سطيف	%24.40	%31.40	6.4فرد
الوطن	%27.90	%29.52	5.5فرد

Ons.themes statistiques.2000- www. Ons. dz

1- 1- توزيع العمالة حسب القطاعات:

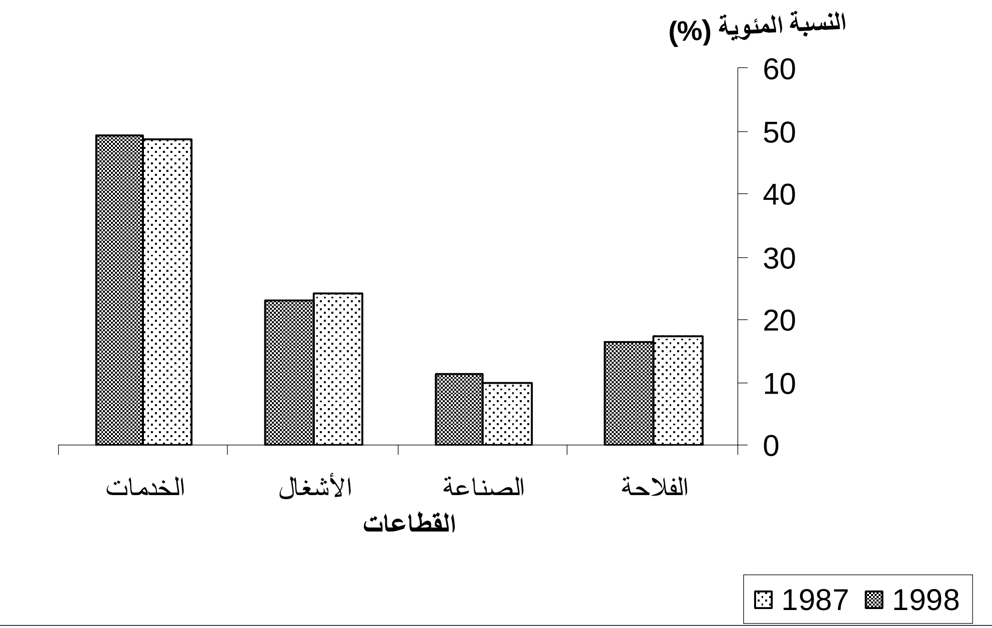
إن التركيبة الإقتصادية من المقاييس الهامة لمعرفة المستوى الإقتصادي والإجتماعي لسكان الولاية ، وذلك بتحديد حجم القوة العاملة وغير العاملة وتوزيعها على مختلف القطاعات، فالعملية مهمة للتخطيط وإقامة المشاريع الإنمائية ولهذا الغرض إستعرضنا تطور العمالة في الولاية حسبما يوضحه الجدول رقم(16).

جدول رقم(16): توزيع القوة المشتغلة حسب القطاعات الإقتصادية.

القطاعات الإقتصادية		**الفلاحة**	**الصناعة**	**الأشغال**	**الخدمات**	**المجموع**
1987	العدد(ن)	26688	15442	37215	75427	154772
	النسبة(%)	17.24	9.97	24.04	48.73	100
1998	العدد(ن)	31637	21955	44157	94743	192492
	النسبة(%)	16.43	11.4	22.93	49.21	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 1998

شكل رقم: (5) **توزيع القوة المشتغلة حسب القطاعات الإقتصادية بولاية سطيف سنتي 1998/1987**



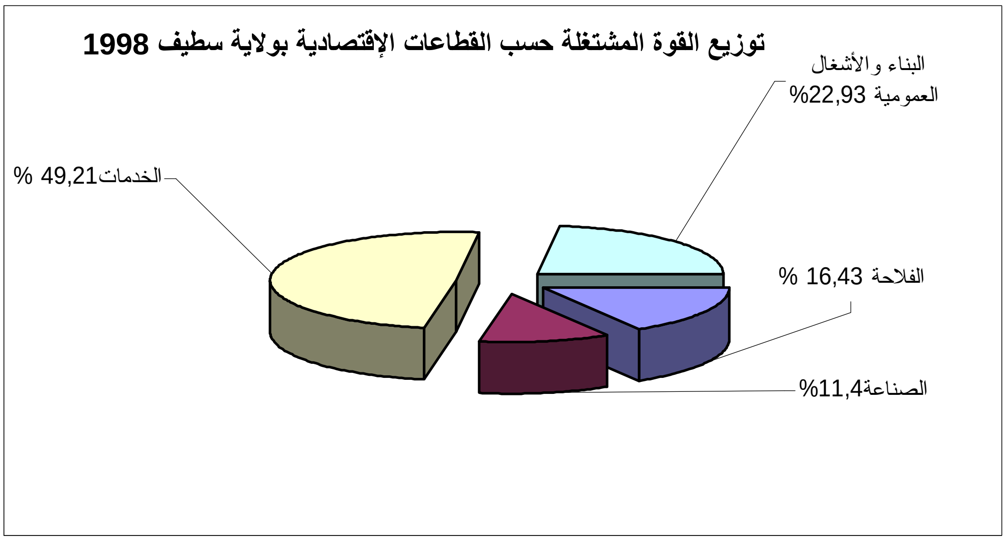
من خلال الجدول لاحظنا أن في تعداد 1987 تحصل قطاع الخدمات على أكبر نسبة للمشتغلين 48.73% من مجموع المشتغلين بالولاية ، في حين شغل القطاع الأول 17.27% من جملة المشتغلين. أما قطاع الصناعة فشغل نسبة 9.97% وهي اقل نسبة ، وثاني نسبة بالولاية فعادت إلى قطاع البناء والأشغال العمومية ب: 24.04%، وهذه النسب تؤكد أن الوظيفة الخدماتية هي السائدة بالولاية.

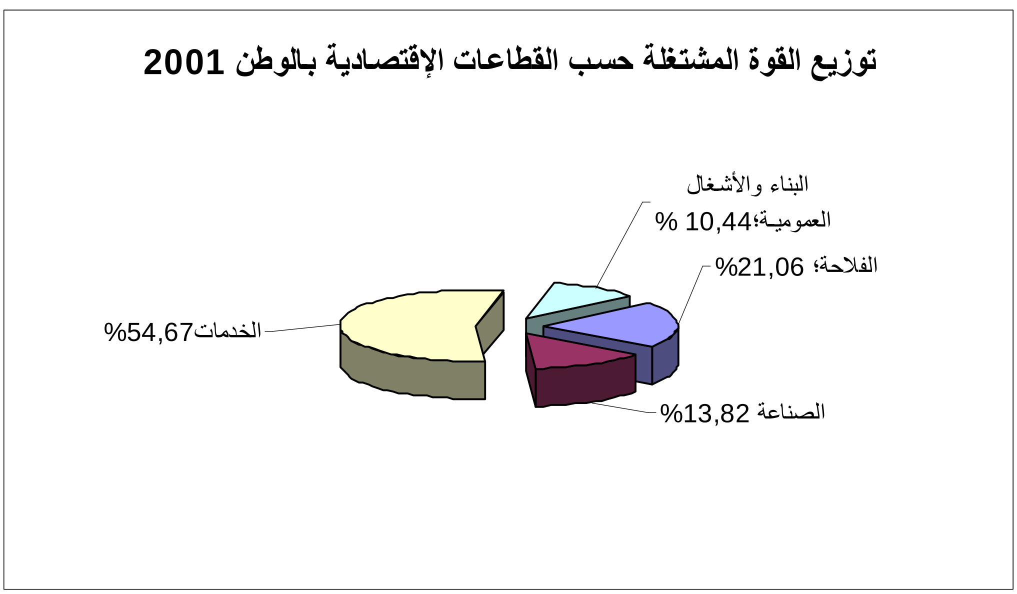
وفي سنة 1998 ظل القطاع الخدماتي هو المسيطر بمعدل 49.21% وارتفع القطاع الصناعي إلى معدل 11.40% و السبب يعود إلى ظهور المؤسسات الإقتصادية المتوسطة

والصغيرة، وانخفض قطاع الفلاحة إلى 16.43% بعدما كان 17.27% بسبب هروب اليد العاملة إلى القطاع الصناعي والخدماتي.

ويبقى ترتيب نسب توزيع العمالة حسب القطاعات هو الشائع في معظم ولايات الوطن وهذا بسيطرة قطاع الخدمات على اليد العاملة.

شكل رقم (6-7): توزيع القوة المشتغلة حسب القطاعات الإقتصادية للولاية والوطن.





1-2- تصنيف الدوائر حسب النشاطات الإقتصادية:

المظهر العام للشغل في سنة 1998 يشبه تماما الوضعية التي كان عليها في سنة1987 ،وكل دوائر الولاية لم تخرج عن مجال تخصصها ، فيبقى القطاع الصناعي والخدماتي يسود المراكز العمرانية الكبرى مثل دائرة سطيف والعلمة ،عين الكبيرة، بوقاعة، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فهو يسود شمال الولاية ويرجع هذا إلى عدم وجود وحدات صناعية بهذه المناطق، وقلة الخدمات والتجهيزات. ويسود القطاع الفلاحي نصف الولاية الجنوبي وكل منطقة السهول العليا (خريطة رقم (14)).

وقد صنفت دوائر الولاية حسب فروع النشاط الإقتصادي إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:

1- دوائر ذات بنية إقتصادية حضرية يبرز فيها قطاع الصناعة وقطاع الخدمات نتيجة لأهمية حجم التجمعات الحضرية التي تحتويها.

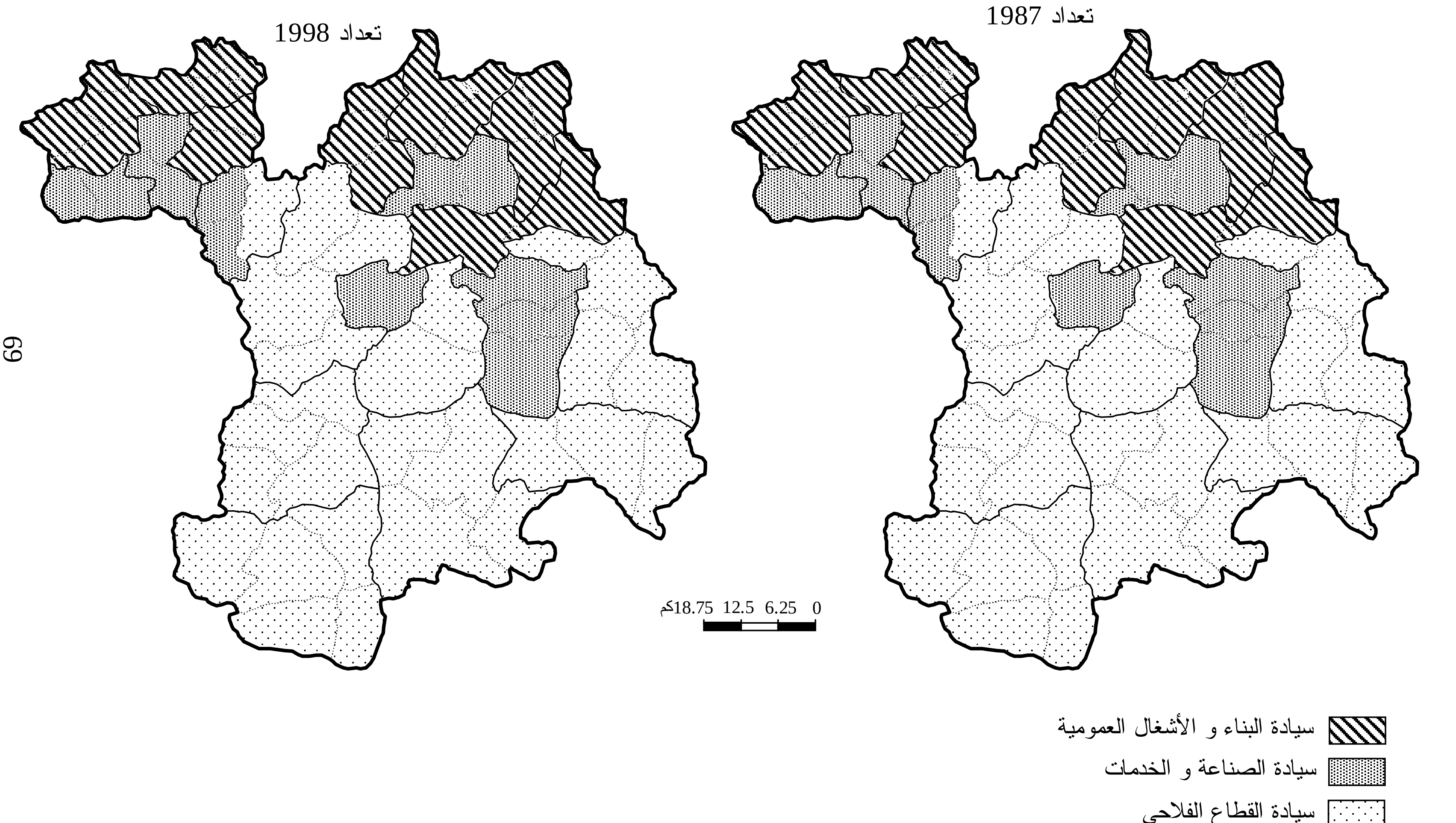
2- دوائر ذات بنية إقتصادية ريفية يتفوق فيها القطاع الفلاحي في منطقة السهول العليا فتنتشر فيها الزراعات الواسعة.

3- قطاع البناء والأشغال العمومية يسود شمال الولاية ذو التضاريس الجبلية الوعرة ولكن هذه البلديات لا تتميز بظاهرة البناء والتعمير ولكن سكانها يشتغلون بقطاع البناء خارج بلدياتهم خاصة في المراكز الحضرية الكبرى.

خريطة رقم: (14)

ولايــة سطيــف

السيطرة المجالية للقطاعــات الإقتصاديـــة



المصدر: مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية + الديوان الوطني للإحصاء

2- مراحل تشكيل القطاع الصناعي بالولاية:

2-1- مرحلة النشوء: (مرحلة القطاع العام 1962-1990)

عملت الجزائر بعد الإستقلال على وضع قاعدة صناعية كبيرة، و ظهرت أهم الإستثمارات الكبرى خاصت في السبعينات، وقد كان لمخططات التنمية دور هام في تطور الصناعة داخل الولاية حيث إبتداءا من 1973[1] تم وضع وتجسيد الوحدات الأولى من مركب إنتاج البلاستيك وتحويله، ثم تطورت إلى إنتاج كافة المواد الأولية من مواد البناء إلى المواد الغذائية، وهذا ما جعل ولاية سطيف قطبا صناعيا في السهول العليا الشرقية على غرار باقي ولايات الوطن.

وقد كان هدف الدولة من الإستثمار في القطاع الصناعي هو إجتماعي بالدرجة الأولى وإستعادت التوازن الجهوي بالدرجة الثانية، وليس المردودية الإقتصادية والإنتاج الصناعي، لهذا كان التطور مبني على أساس إشتراكي، ومنحت الشركات إمتيازات قانونية وجبائية ضخمة بالإظافة إلى تدعيمها بعائدات النفط.

وبدأت تظهر مشاكل التسيير في بداية الثمانينات حيث تراجع مؤشر الإنتاج الصناعي ب:25.8% [2] وانخفضت طاقات الإنتاج إلى 30% [3] واستمر هذا الواقع إلى غاية نهاية التسعينات.

إن أهم المشاكل التي إعترضت سياسة الدولة الصناعية هو عدم قدرة المؤسسات الصناعية على مسايرة قواعد إقتصاد السوق التي فرضت عليها في ظل العولمة التي إجتاحت دول العالم.

2-2- بداية تشكيل القاعدة الصناعية: (دخول الإستثمار الخاص)

في بداية التسعينات دخلت الجزائر إقتصاد السوق، ودخل المستثمرون الخواص الميدان الصناعي وبدأت الوحدات الصناعية الجديدة والمتخصصة في صناعة مواد البناء والصناعات الغذائية ، وقد تركز الإستثمار الخاص في مدينة سطيف والعلمة في البداية، ثم أخذ في الإنتشار على مجال الولاية ولكن بشكل محتشم بعد نفاذ العقار في المنطقتين الصناعيتين لسطيف والعلمة، وأهم ماميز هذه المرحلة هو أن المستثمرين الخواص تتبعوا نفس خطى القطاع العام حيث كان تركيزهم على الصناعات البلاستيكية والغذائية ومواد البناء.

---

(1)- مديرية الصناعة والمناجم 2003.

(2)-(3)- الديوان الوطني للإحصاء 2000.

3- توزيع الصناعات عبر الولاية:

3-1- صناعة مواد البناء:

تحتوي هذه الصناعة على 18وحدة صناعية مهتمة بصناعة الكرلاج والآجر والإسمنت منها 4 وحدات عمومية والباقي للخواص أهمها:

- المؤسسة الوطنية للإسمنت أنشئت سنة 1978 بعين الكبيرة.
- وحدة النجارة العامة بعين ولمان بدأت العمل سنة 1982.
- مؤسسة المواد المنجمية الغير حديدية (ENOF) لصناعة مواد البناء ببلدية عين الحجر.
- المؤسسة الوطنية للإسمنت ببلدية جميلة.

3-2- صناعة المواد الغذائية:

تتوفر هذه الصناعة على 24 وحدة صناعية منها 4 عمومي معظمها في بلدية سطيف وأهمها:

- المؤسسة الجهوية للصناعة الغذائية ERIAD بدأت العمل سنة 1973 متخصصة في صناعة الفرينة و العجائن متواجدة ببلدية سطيف.
- وحدة صناعة المشروبات الغازية أنشأت سنة 1980 ببلدية سطيف.

3-3- صناعة النسيج و الجلود:

تتوفر هذه الصناعة على وحدتين عموميتين و وحدتين خاصتين بصالح باي أما العموميتين فهما:

- المؤسسة الوطنية للأنسجة الصناعية (INDITEX) بدأت العمل سنة 1983 بحمام قرقور بلدية بوقاعة.
- المؤسسة الوطنية لصناعة الأحذية الرياضية ببلدية سطيف أنشأت سنة 1966.

3-4- الصناعات الكيميائية و المحروقات:

تتوفر هذه الصناعة على 30وحدة منها 11 عمومية معظمها في سطيف و 19 وحدة موزعة على بلدية العلمة ومزلوق وبازر سكرة، وأهم هذه المؤسسات:

- مؤسسة ملء القارورات (NAFTAL) ببلدية العلمة بدأت العمل سنة 1980
- وحدة المنتوجات الكهروكيميائية (ENPE) لصناعة البطاريات بدأت العمل سنة 1975ببلدية سطيف.
- صناعة النجارة البلاستيكية والأشرطة أنشئت سنة 1975 بمدينة سطيف.

3-5- صناعة الحديد والإلكترونيك:

تضم 10 وحدات عمومية و6 وحدات خاصة أهمها:

- المؤسسة الوطنية لتحويل المنتوجات الأولية والأسلاك (ENTPL) بدأ العمل بها سنة 1980ببلدية العلمة.
- المؤسسة الوطنية لصناعة الحنفيات واللوالب (BCR) ببلدية عين الكبيرة بدأ العمل بها سنة 1978.
- المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة ببلدية العلمة.

4- المناطق الصناعية:

أثناء تطبيق سياسة التنمية الإقتصادية التي تبنتها الجزائر في فترة السبعسنات ومحاولة تنمية المناطق الداخلية من أجل توزيع متوازن للمشاريع الصناعية إستفادة ولاية سطيف من منطقتين صناعيتين هما المنطقة الصناعية لسطيف تحتوي على 73 وحدة تتربع على مساحة 282 هكتار والمنطقة الصناعية العلمة وتضم 93 وحدة تتربع على مساحة 247 هكتار.

"والتوطن الصناعي لايكون وليد الصدفة أو الإلهام حيث أن الضوابط المتحكمة في التوطن متنوعة قد تكون ضوابط طبيعية أو بشرية حيث تلعب دورا رائدا في التحولات الإقتصادية والحضارية وينعكس أثر هذا الدور على كل أبعاد الحياة لحساب التقدم بصفة عامة "[1].

4-1- المنطقة الصناعية لبلدية سطيف:

تقع في الناحية الجنوبية للمدينة بمحاذات الطريق الوطني رقم05 وتضم 73 وحدة صناعية، وهناك وحدات صناعية أخرى خارج المنطقة الصناعية مثل وحدة الأحذية الرياضية ووحدة الرياض ووحدات صناعية صغيرة أخرى، بمجموع عمالي قدرة ب: 2392 عامل، والجدول رقم(17-18) يوضح أهم الوحدات الصناعية للقطاع العام والقطاع الخاص بالإظافة إلى عدد العمال.

(1)ـ الجغرافيا دعامة التخطيط: صلاح الدين علي الشامي ص 340.

جدول رقم (17-18): أهم الوحدات الصناعية للقطاع العام والقطاع الخاص لسنة 2004[1]

القطاع العام (الوحدات)	عدد العمال
القوالب ENPC	298
الأشرطة البلاستيكية	127
أدوات مختلفة	133
الوحدة ENPC	89
قنواتP.V.C	104
المركب ENPC	517
تحويل البلاستيك	47
تركيب وصيانةENCC	271
الجلود الصناعية	120
المجموع	**1706**

القطاع الخاص (الوحدات)	عدد العمال
SAFCER 2	200
SAFCER 1	140
SARL AFAQ	140
SOFAFE 1	120
SOFAFE 2	100
PROFIP 1	60
PROFIP 2	100
M.GUAZOUT 1	60
M.GUAZOUT 2	60
BATICERAM	78

4-2- المنطقة الصناعية لمدينة العلمة:

أهم الوحدات الصناعية للقطاع العام والقطاع الخاص داخل المنطقة الصناعية(أنظر إلى الجدول رقم(13-14).

جدول رقم(19-20): أهم الوحدات الصناعية العامةوالخاصة بالمنطقة الصناعية:

القطاع العام(الوحدات)	عدد العمال
ENTPL	481
نفطال	311
AMCالقياس والمراقبة	1024

القطاع الخاص(الوحدات)	عدد العمال
METALEST	60
SPEACHAAB	35
SOFAMIH	35

5- توزيع الوحدات الصناعية عبر مجال الولاية:

تضم الولاية 47 وحدة صناعية منها 26وحدة عمومية و21 وحدة تابعة للقطاع الخاص، وتتوزع توزيع غير عادل وغير متوازن بحيث أنه أكثر من النصف تتركز في مدينتي سطيف والعلمة بنسبة 57.44% من عدد الوحدات الموجودة بالولاية مع وجود بعض الوحدات في كل من عين ولمان،وعين الكبيرة بمعنى في المراكز الكبرى،كما توضحه الخريطة رقم(15).

5-1- القطاع الخاص: عرف القطاع الخاص تطور ملحوظ وتحسن كبير بحيث قارب عدد وحدات القطاع العام، فقد سجل سنة 2004 عدد 21 وحدة صناعية مهمة(1) ، منها 10 وحدات صناعية خارج المنطقتين الصناعيتين لسطيف والعلمة.

فبعد نفاذ العقار داخل المنطقتين الصناعيتين إتجه المستثمرون إلى بلديات أخرى للإستثمار بها، ولكن معظم المستثمرين يفضلون الحواضر الكبرى مثل قسنطينة وعنابة والجزائر العاصمة، وهذا ما يستدعي التدخل العاجل وبداية تحضير منطقة صناعية جديدة في أقرب وقت لجلب المستثمرين.

5-2- القطاع العام:معظم وحداته الصناعية أقيمت بالمنطقتين الصناعيتين بإستثناء بعض الوحدات التي وضعت في بلدية عين الكبيرة عين ولمان.

وقد أثر توزيع وحدات القطاع العام الصناعية على توجه القطاع الخاص فهو بدوره إتجه إلى نفس المنحى وركز وحداته وإستثماره في المدن الكبرى،وهذا ما خلق عدم توازن في توزيع السكان.

6- أهم العوامل التي ساعدت على تطور الصناعة في الولاية:

يتأثر التوطن الصناعي في منطقة الدراسة بعدة عوامل أهمها:

6-1- البنية التحتية: تعتبر الهياكل القاعدية من طرق وسكك حديدية شريان الحركة داخل الإقليم، فتقوم بربط المراكز ببعضها البعض وتضمن الحركة للأشخاص والبضائع داخل الإقليم وتربطه بالأقاليم المجاورة، والطريق البري هو الأكثر مرونة.

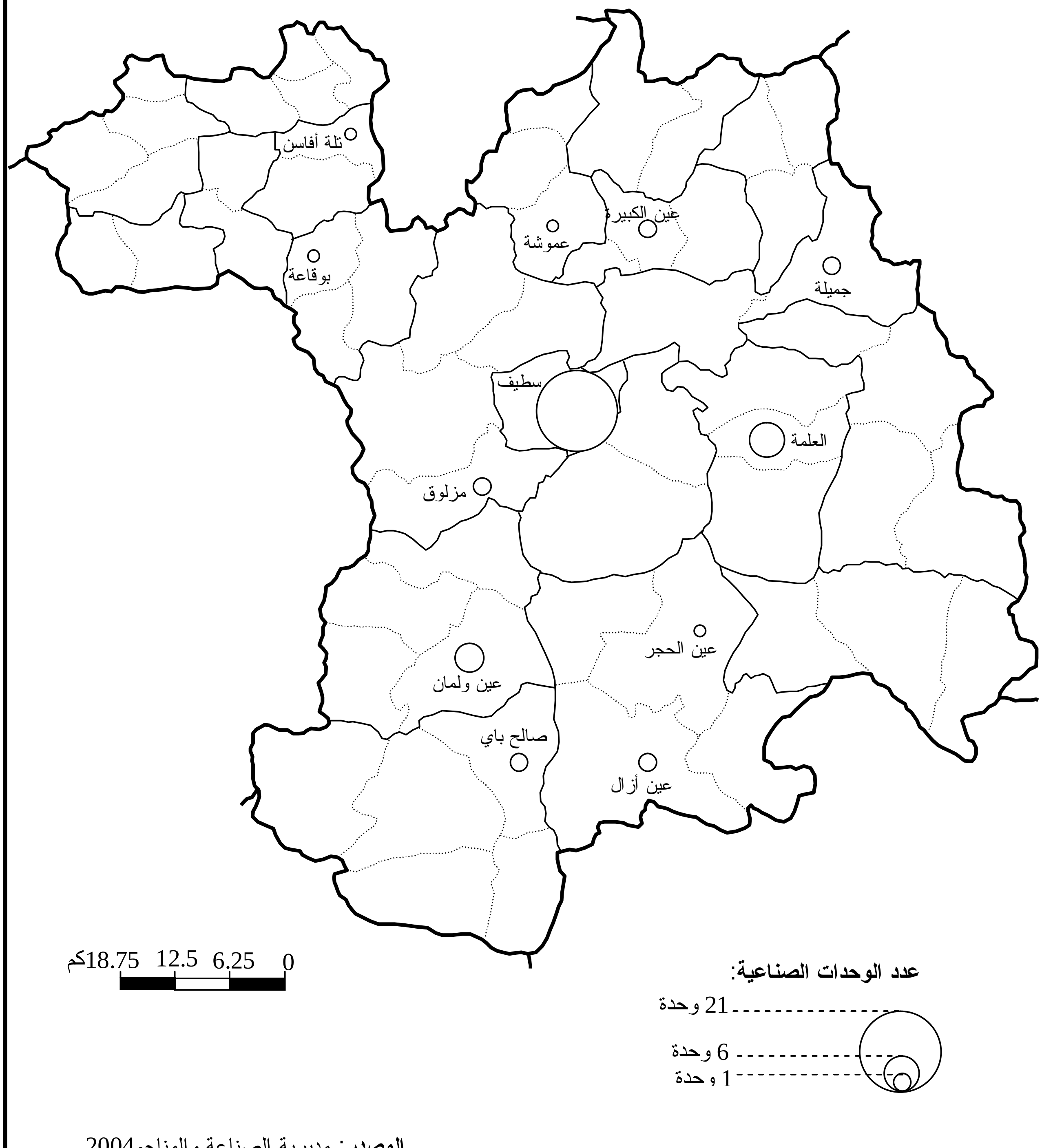
تحتوي ولاية سطيف على شبكة طرق في تحسن مستمر وهي موزعة على كامل تراب الإقليم بإستثناء المناطق الجبلية فهي غير صالحة للإستعمال، وأهم مايميز مجال الولاية هو أن المراكز العمرانية الكبرى موصولة ببعضها البعض بطرق وطنية.

---

(1)ــ مديرية الصناعة والمناجم سنة2004.

خريطة رقم: (15)

توزيع أهم الوحدات الصناعية عبر مجال الولاية2004



المصدر: مديرية الصناعة والمناجم2004 .

ويوجد قطبان يسيطران على مجال الولاية هما مركز سطيف نقطة عبور للنصف الغربي للولاية ومركز العلمة نقطة عبور للنصف الشرقي من الولاية.

فالتركيز الصناعي كان على محاور الطرق الكبرى وبشكل أخص في نقاط تقاطعها حيث التجمعات السكانية الكبرى مثل المنطقة الصناعية بسطيف والأخرى بمدينة العلمة.

6-2- السوق:

أو ما يعرف بمجال التسويق وهو بالنسبة لمؤسسة صناعية صغيرة المدينة أو مناطق التعمير القريبة من المدينة والوحدات الكبرى كان المقصود منها تغطية الإحتياجات المحلية ثم حاجات الأقاليم المجارة، فإقليم سطيف سوق كبير للبضائع والصناعات لاحتوائه على وزن بشري كبير يأتي في المرتبة الثانية بعد العاصمة بحجم : 1311413 نسمة و 2562428 نسمة على التوالي.[1]

ومما يزيد في أهمية الولاية كونها قطب علمي ثقافي بفضل جامعتها ومختلف معاهد التكوين في كل الإختصاصات.

6-3- القوى المحركة للصناعة:

وهي عوامل محلية تساعد على الإنتاج وتتمثل في شيئين أساسيين الأول المادة الأولية والثاني العنصر البشري أو اليد العاملة.

6-3-1- العامل الأول: المادة الأولية

وهي تعتبر أساس قيام النشاط الصناعي، وولاية سطيف تتوفر على إمكانيات ضخمة وكبيرة ومتنوعة، وهي بدورها تفتح آفاقا كبيرة لتطوير الإقليم. أهم مايميز الولاية توطن الصناعة وتحويلها موجودة في أماكن تواجد المواد الأولية في معظم المناطق وبذلك توفير نفقات النقل، مع وجود بعض المواد الأولية المتواجدة بالمناطق التضاريسية الصعبة، فالإستغلال بها محدود لعدم وجود شبكات نقل.

- **الثروة المعدنية الغير حديدية**: وهو منجم وحيد للزنك موجود بالمنطقة التي تدعى "خرزة يوسف" وتبعد عن بلدية عين آزال ب:7 كلم بدأ إستغلاله سنة 1979 [2] . ويحتوي على إحتياطي ضخم وهو مستغل حاليا. بالإظافة إلى هذا المنجم هناك مناطق أخرى بها الزنك وهي في بلدية بني ورتلان وعين الروى والواد البارد لكن هذه المناطق تعيش العزلة

[1]: الديوان الوطني للإحصاء 1998

[2]: مديرية الصناعة والمناجم لولاية سطيف 2004

وصعب النقل بها وهذا الأخير يحول دون إستغلالها.

- **الثروة الحديدية**:

تستخرج من جبل "عنين" ببلدية بوعنداس، قدر الإحتياطي ب:4مليون طن وهو يشكل مورد إقتصادي هام، ويزود الإقليم بالحديد كما يزود مركب الحجار بهذا المعدن الثمين، ولكن صعوبة الإستغلال وصعوبة النقل تحد من إنتاجه. والملاحظ أن هذين الموردين كانا يستغلان إبان الحقبة الإستعمارية وتنقل خاما إلى ميناء بجاية بواسطة العربات.

- **المحاجر أو المواد الأولية غير المعدنية**:

هناك 91 وحدة أو محجرة وهي موزعة على كامل الإقليم وتوجد تقريبا في كل دائرة ومعظمها تابع للخواص أهمها:

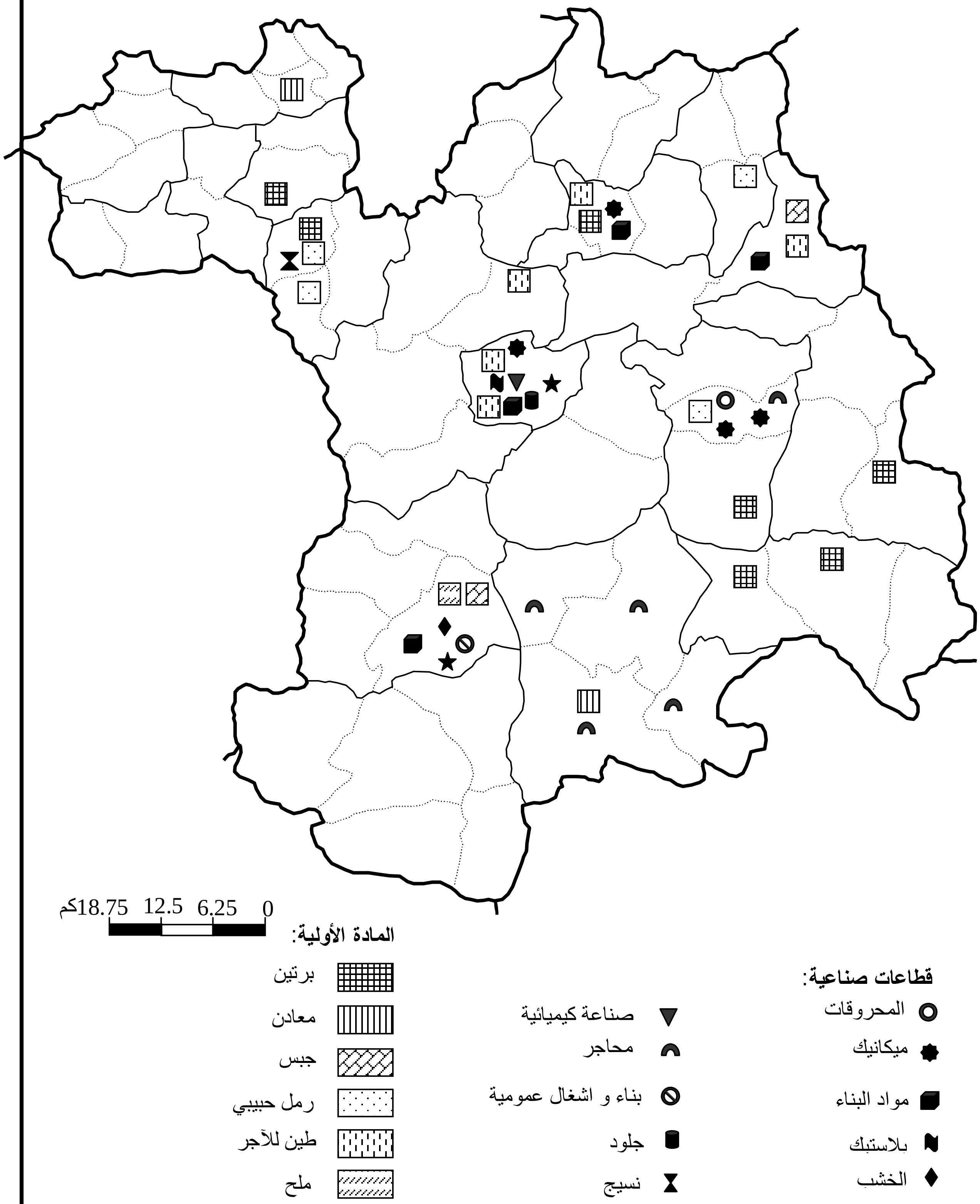
- **الجبس**:هناك منطقتين أساسيتين هما منطقة جميلة وهي تزود مصنع عين الكبيرة لإنتاج الإسمنت، وهي كذلك تزود الوحدات الصناعية التي تهتم بماد البناء والمنطقة الأخرى هي "سي الطاهر" ببلدية قلال وتستغل من طرف الخواص وتوجد 4 وحدات للإستغلال.
- **طين للأجر**: هناك ثلاث مناطق مستغلة واحدة موجودة ببلدية عين عباسة وإثنين موجودتين ببلدية سطيف.
- **الملح**: توجد بالمنطقة واحدة من أهم المناطق لاستخراج الملح بالشرق بمنطقة "قجال" وتستغله شركة وطنية تسمى ENASEL وتتراوح كمية الإنتاج بين 6000 إلى 14000طن في السنة وهي تصدر منتوجها إلى خارج الإقليم ويتم توزيعه في ولايات الشرق.
- **الكلس**: هناك الكثير من المحاجر ببئر العرش والعلمة وعين الروى وبوقاعة وعين الكبيرة وكذلك جبل مجون الذي يوجد بين بني فودة وعموشة وعين الكبيرة ويستغل من طرف مصنع الإسمنت بعين الكبيرة.

[1]: مديرية الصناعة والمناجم لولاية سطيف 2004.

خريطة رقم:(16)

ولاية سطيف

توزيع الصناعات والمواد الأولية



المصدر: مديرية الصناعة والمناجم لولاية سطف 2004

-**الرمل**: ويتمثل في جبل "مفريس" ببلدية العلمة ويستغل كمادة للبناء.

من خلال عرضنا لهذه المواد الأولية يمكننا ملاحظة مايلي:

- توفر الولاية على إمكانيات كبيرة من المادة الأولية تكفي الإقليم وخارج مجال الولاية خاصة ولايات الشرق.
- توفر مواد البناء بشكل كبير في السوق الداخلية للإقليم.
- هناك مجال واسع لاستغلال الموارد الطبيعية خاصة إذا توفر عامل النقل.
- مواد متنوعة تساعد على توفر الإسمنت يكفي حاجيات الولاية ويصدر الباقي إلى ولايات الشرق.
- هناك بعض المؤسسات تلعب دور كبير في الإقتصاد الوطني مثل:

- المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة يتم تسويق منتجات المؤسسة على المستوى الوطني.
- المؤسسة الوطنية لصناعة الحنفيات واللوالب BCR تمول الشرق الجزائري بهذه المواد عبر نقطتي بيع الأولى بسطيف والأخرى بقسنطينة.
- المؤسسة الوطنية للصناعات الغذائية ERIAD يتم تسويق منتجات رياض سطيف على مستوى الشرق الجزائري عبر النقاط التالية: سطيف ، سيدي عيش، المسيلة، سيدي عيسى ، تقرت وسوقها في توسع مستمر وذلك راجع للتحكم في التنظيم والتسيير.

بعد عرضنا للصناعات الغذائية بالولاية نستنتج أن العلاقة بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي محدودة على بعض المواد فقط (مواد غذائية قمح وشعير)، حيث لاتوجد وحدات خاصة بتحويل منتجات فلاحية أخرى مثل الطماطم والزيتون والفواكه.

6-3-2- العامل الثاني: اليد العاملة

بعدما كان القطاع الصناعي يمثل 9% من القوة المشتغلة في جميع القطاعات حسب إحصاء 1987 حيث كان عدد العمال 15442 ثم إرتفع العدد إلى 21955عامل حسب إحصاء 1998، وهي نسبة عالية بالنظر إلى الطابع الريفي للولاية وتتوزع الفئة العاملة على مؤسسات الإنتاج للقطاع العام والقطاع الخاص ، وبلغت كتلة العمل في الصناعة سنة 2000 ، 8680عامل تابع للقطاع العام و3201عامل تابع للقطاع الخاص بنسبة 26.94% من عدد العمال في القطاع

(1): مديرية الصناعة والمناجم لولاية سطيف 2004

الصناعي داخل الوحدات الصناعية و الجدول رقم (21) يوضح تطور عمال القطاع الخاص على حساب القطاع العام.

جدول رقم (21): تطور عمال القطاع الخاص على حساب القطاع العام.

	1998		2000	
	عدد العمال	النسبة(%)	عدد العمال	النسبة(%)
القطاع العام	9675	%87.76	8680	%73.06
القطاع الخاص	1104	%10.24	3201	%26.94
المجموع				

مديرية الصناعة والمناجم لولاية سطيف 2004

وقد عرف تطور عدد العمال في القطاع الخاص تطور معتبر وزاد عدد المشتغلين بثلاث أضعاف ولكن الرقم أكثر بكثير لأن الخواص لايصرحون بالعدد الحقيقي لأسباب كثيرة أهمها مشكل الضرائب.

7- أثر الصناعة على المجال:

ترسم الوحدات الصناعية الكبرى في الولاية معالم النسيج الصناعي وهي ستة:

- صناعة البلاستيك – صناعة النسيج – الصناعة الغذائية – صناعة مواد البناء – صناعة البطاريات والبراغي – الصناعة الإستخراجية.

ويدعم القطاع العام القطاع الخاص بوحداته المنتشرة عبر مجال الولاية خاصة المراكز الحضرية الكبرى وقد تخصص هذا الاخير في نفس تخصص القطاع العام وظهرت أربع أقطاب سطيف والعلمة في الوسط، وبلدية عين الكبيرة في الشمال وبلدية عين ولمان في الجنوب وترتبط هذه الاقطاب بطرق وطنية وتتواجد بها أهم الهياكل القاعدية ، وهذا التوزيع للوحدات الصناعية الغير متوازن أثر في توزيع السكان بحيث توافد السكان بكثرة على هذه المراكز خاصة سطيف والعلمة.

وجود وحدات صناعية حققت تطورا كبيرا في توزيع صناعتها خاصة مواد البناء والمواد البلاستيكية والصناعة الحديدية وتخطت إقليم الولاية إلى الأقاليم المجاورة خاصة شرق البلاد الذي إستفاد من تطور المنتوج ونوعيته خاصة بدخول القطاع الخاص المنافسة.

II المبحث الأول : القـــــطاع الـــــفلاحــــــي : تقييم الوضعية الحالية للقطاع الفلاحي و الإمكانيات الكافية لتطويره مستقبلا

مقــدمـــــــة :

تعتبر الفلاحة قطاعا مهما في الاقتصاد الإقليمي لكونها توفر أحد المطالب الأساسية و الضروريـــة للإقليم و هو الغذاء، و تلعب الفلاحة دورا مهما في عملية التنمية خاصة و أن المنطقة تمتلك مؤهلات فلاحية معتبرة، إذ أنها تتربع على مساحات شاسعة ذات خصوبـــة عاليـــة و وجود ظروف مناخية ملائمة، و بالمقابل هناك يعض العوامل طبيعية كانت أو بشـــرية تقف كعائق أمام تطورية القطاع الإستراتيجي في تنمية الإقليم، و سنحاول في هذه الدراسة الإحاطة بجوانب الموضوع كله.

1 – التوزيع العام لأراضي الإقليم :

تقدر المساحة الإجمالية لإقليم الدراســـة بـــ:654964 هكتار [1] وهي تتوزع كما يلي:

1-1- الأراضي الفلاحية : تقدر مساحتها بـــ: 461853 هكتار بنسبة 70.52 % من مســـاحة الولايـــة و تنقسم الأراضي الفلاحية إلى :

أ -الأراضي الفلاحية المستغلة فعلا: تقدر مســـاحة الأراضي الفلاحية المستغلة فعلا بـــ: 360272 هكتار[2] بنسبة 78% من مساحة الأراضي الفلاحية وهي تنقسم إلى قسمين:

-* **الأراضي الغير مسقية** :و تقدر ب:348881هكتار بنسبة 96.84% من الأراضي المستغلة فعلا، و75.54% من إجمالي الأراضي الفلاحية، و هذا يدل على أن أغلب الأراضي الفلاحية المستغلة فعلا لا تستفيد من عملية السقي، بل تعتمد على الأمطار وتشغل في الزراعات الواسعة مثل الحبوب و يغلب عليها الطابع التقليدي.

-* **الأراضي المسقية** : و تقدر مساحتها ب:11391 هكتار بنسبة 3.16% من إجمالي المساحة الفلاحية المستغلة فعلا، وبنسبة 2.47 % من المساحة الفلاحية الإجمالية وهي نسبة ضئيلة جدا ، وتأتي زراعة الخضر في مقدمة الزراعات المسقية بنسبة 43.80% ثم زراعة الأشجار المثمرة بنسبة 22.30% .

ب- الأراضي الفلاحية الغير مستغلة :وتمثل مساحة 43233 هكتار بنسبة 9.36% من المساحة الفلاحية الاجمالية .

---

(1)، (2): مديرية الفلاحة موسم 2002 / 2003.

ج-المراعي : تقدر مساحة المراعي ب: 53348 هكتار، بنسبة 11.55% من المساحة الفلاحية الاجمالية .

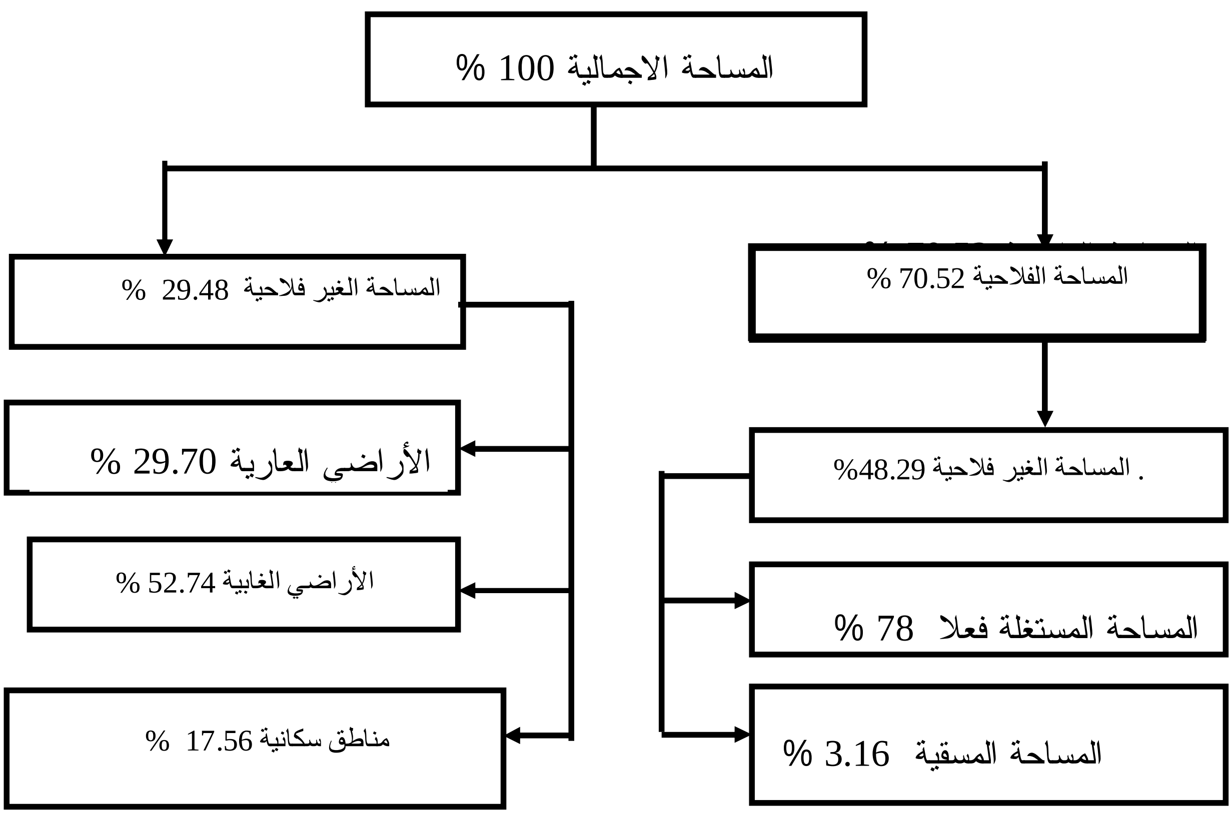
1-2- الأراضي الغير فلاحية : تقدر مساحة الأراضي الغير فلاحية ب: 192841 هكتار، بنسبة 29.48% من المساحة الاجمالية للولاية، وهي تنقسم الى :

** **الأراضي الغابية** : تقدر مساحة الأراضي الغابية بــ:101706 هكتار بنسبة 52.74% من اجمالي مساحة الأراضي غير الفلاحية .

** **الأراضي العارية**: و تقدر مساحتها ب: 57276 هكتار، بنسبة 29.70% من إجمالي مساحة الأراضي غير الفلاحية.

****الأراضي التي تشغلها التجمعات العمرانية** : و تقدر مساحتها ب:33859هكتاربنسبة 17.56% من مساحة الأراضي غير الفلاحية.

شكل رقم(8): التوزيع العام لأراضي الإقليم



2- المساحات الزراعية المستعملة فعلا و المسقية منها :

تقدر مساحة الأراضي المستغلة فعلا في الولايـــة : 360272 هكتار، بنسبة 78% من مساحة الأراضي الفلاحية و تتركز خاصة بالمنطقة السهلية، و هي تدل على أن منطقة الدراسة ذات طابع فلاحى، أما المساحات المسقية منهــا فتصــل 4.07 % [1] مــن المســاحة المستغلة فعلا و هي نسبة ضعيفة تدل على النقص الكبير في المياه الخاصة بالسقي .

و تحتل دائــــــــرة عين آرنات المرتبة الأولي من حيث المساحة الفلاحية المستغلة فعــلا بـــ: 49124 هكتار، بنسبة 13.61 % من مساحة الأراضي المستغلة فعلا في الولاية، و نســبة السقي فيها لا تتعدي 3.08 %.

و تأتي دائرة عين أزال في المرتبة الثانية من حيث المساحة الفلاحية المستغلة فعلا بــــ: 40215 هكتار، بنسبة 11.41 % من مساحة الأراضي المستغلة فعلا في الولاية، و نسبة السقي بها أكبر من المعدل الولائي بـــ : 6.97 % .

و تحتل دائرة عين ولمان و بئر العرش و حمام السخنة المرتبة الثالثة و الرابعة و الخامسة على التوالي بمساحة فلاحية مستغلة تقدر بـــ: 30525 هكتار لدائرة عين ولمــان و 29895 هكتار لدائرة بئر العرش و 27941 هكتار لدائرة حمام السخنة .

أما المساحات الزراعية المسقية فعادت المراتب الأولى الى دائــــرة عين ولمــان و عــين آزال بمساحة مسقية تقدر بـــ: 2330 هكتار و 2805 هكتار على التوالي و هدا راجع لوجــود بساط مائي مهم بالمنطقة يتم استغلاله من طرف التجمعات السكانية الريفية عن طريق حفر الآبار، أما دائــــرة عين آزال فيتم تزويدها بالمياه للسقي من جبال "بوطالب" عن طريق الأودية الغيــر منتظمة بالإضافة إلى السقي عن طريق الآبار.

و تحتل دوائر بني عزيز و عين الكبيرة مراتب متأخرة بمساحات سقي 755 هكتار و 462 هكتار على التوالي و هي مساحات قليلة مقارنة مع المساحات المستغلة فعلا وهــذا راجــع إلــى الزراعة التي تسود المنطقة و هي زراعة الأشجار، لأن المنطقة جبلية و تتغذى عن طريــق واد البرول و واد بوسلام.

ونجد منطقة العلمة بمساحة السقي تقدر بـــ: 1298 هكتار تسقي عن طريق عدة أودية منها واد شلدان ، و واد سيدي بلعبيد مع الابار الصغيرة بالمنطقة، و وجود سدود صغيرة لكل من دائرة عين آرنات و قجال هذا أدى إلى الرفع من المساحة الزراعية المسقية .

---

[1] : مديرية الفلاحة لولايــــــــــة سطيف لموسم 2002 – 2003

و عموما فان مساحات السقي بالولاية ضعيفة، هذا راجع لقلة مياه السقي و عدم وجود سدود كبيرة أو مصادر التخزين بالإضافة إلى قلة مياه الأمطار.

3- الــعــوامل الــمؤثــرة فـــي القطــاع الزراعـــي :

هناك عدة عوامل تؤثر في القطاع الزراعي بعضها ايجابي يساعد على تنمية القطـــاع وتطويره وبعضها سلبي يعيق تنمــية القطاع، ويقف حاجــز أمام تــطويره، وتتمثل أهم هذه العــوامــل فيما يــلي :

3-1- الــعامل الطبيــعــي : وهو احد العوامل الرئيســية المؤثرة على تركز الزراعات، وعلى الانتاج والانتشـــار، فكمية الأمطار المتساقــطة، ودرجات الانحدار، والارتفاع، واتجاه الرياح يمكن ان تؤثر ايجابيـــا على هـــذا القطاع كما يمكن ان تؤثر سلبيــــا عليه.

* **الامــطـــار** : يتلقى الاقليم كميات متباينة من الشمال الى الجنوب، فالأمطار المتساقطة في الشمال تقدر بـــ: 700 ملم /الســنة(المتوسط السنوي)وفي المنطقة السهلية تتراوح كمية التســاقط مابين (300-500 ملم)سنويا، وفي المنطقة الجنــوبية تتراوح كمية الامطار مابين (200-550 ملم)سنويا، هذه الكميات تعتبر حاجز لتطور الزراعات الواسعة فـــي السهول العليا وحافـــز على التشـــجير في المناطق الجبلية، ولكن التذبذب وفترات الجفاف التي تمر بها المنطقة في السنوات الاخيرة اثر سلبا على مردود الإنتاج الزراعي وجفاف الأودية والآبار التي كانت تساعد على السقي .

* **الـــــريـــــــــــح** : ويكون تأثير الرياح إيجابيا إذا كانت رياح شمالية غربيـــة وهي رياح تسبب الامطار السيلية الباردة وتتلقى منطقة الدراسة حوالي 70% من هذه الرياح أما الرياح الأتية من المنطقة الصحراوية "رياح السيــروكـــو " فهي حارة جافة تؤثر سلبا على المنتوج الزراعي، وعلى مختلف المحاصيل خاصة أثناء الفترة الجافة وتؤدي إلى تجفيف التربة وزحف الرمال نحو الشمال.

* **الانـــحـــدارات** : موجودة بالمناطق الشمالية والمنطقة الجنوبية من الولاية، أين توجد الانحدارات الشديدة، وهذا يــؤدي إلي جريان المياه، وبالتالي التعرية بشدة التي تــؤدي بدورها إلى غسل التربـــة وتفقيرها وتذهب بحمولتها إلي المناطـــق السهليـــة المنبسطة، وهي ذات فئات انحدار ضعيفة وهي المســيطرة على المجال بنسبة 65.38 من إجمالي المســاحـــة الكلية، وهذا يشجـــع على القيام بالنشاط الزراعي خاصة الزراعات الواسعة ويـــمكـــن استغـــلال المنـــاطـــق الجبلية في القـــطاع الغابي خاصة الأشجار المثمرة .

* **الــــــثــروة المــائــية** : تعتبر أهم العناصر التي ترفع من المنتوج الزراعي، وقــد استفاد القطاع الزراعي من 31 % من مجموع الموارد المائية بالولاية وهي نســبة ضــئــيلة مــقارنة مع حجم المساحات الــفلاحية والحجم الإجمالي للمياه الموجهة للفــلاحة يــقــدر : 56.46 (2) مليون م3 / الســنة ويتم استــغلال المياه من المياه السطحية والباطنية كما يلي :

- **الســدود الصــغيــرة** : يوجد بالولاية ســدين صغيرين موجهين للسقي بحجم قــدره 2.07 مليون م3 / الســنة، مليون م3/ الســنة على التوالي.

- **الآبار السطحــية** : تحتوي المنطقة على 16250 بئر بحجم مائي قدره 41.9 مليون م3/ السنة.

- **الآبار العميقة**: يوجد بالولاية10 أبار عميقة موجه للسقي بحجم قدره:8.48 مليــون م3/السنة.

و لتعويض العجز قامت الولاية بمشروع بناء سد "ماوان" لتحويل مياه الشمال السطحية الى الجنوب و هو يسمح بتخزين حجم سنوي يعادل 122مليون م^3، منها 91 مليون م3 لسقي المساحات الزراعية لسهل مزلوق.

وقد جاء في" تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر سنة 2000" في عنصر عوامل العطوبية البيئية ما يلي:" إن الهضاب العليا الحسنة التوزيع على صعيد الفضاءات المسطحة و التي تساوى مساحتها أكثر من مساحة المنطقة التلية أي 9 % من الإقليم الوطني تتوفر على ثلثي المساحة الزراعية المفيدة (5 ملايين هكتار) للبلاد إلا أن هذا الامتياز يصبح شبه منعدم بفعل الجفاف و ندرة الموارد المائية في هذه المناطق (3).

و تنتمي منطقة الدراسة إلى هذا المجال بمساحة 461853 هكتار من الأراضي الفلاحية بنسبة 9.24 % من المساحة الزراعية المفيدة بمنطقة الهضاب العليا بالبلاد.

---

(1): مديرية الري بولاية سطيف 2002

(2): مديرية الري بولاية سطيف 2001

(3): وزارة تهيئة الإقليم و البيئة (تقرير حول حالة و مستقبل البئية في الجزائر2000) صفحة 15.

3-2- العوامل الاقتصادية :

و تتمثل في الأسمدة المستعملة لتخصيب الأراضي الزراعية، و بعض المواد الصحية التي تتمثل في معالجة الأمراض التي تصيب النباتات، بالإضافة إلى الآلات المستعملة في الحصاد و الحرث و البذر و التي تعمل على رفع المردود الزراعي.

*** - الالات الزراعية :**

بعدما كان الفلاح يقوم بخدم الأرض بطرق تقليدية، جاءت الآلات الزراعية لخدمة الأرض و الفلاح، حيث حسنت من الإنتاج و المر دودية، و أهم الوسائل المستعملة في الإقليم هي الجرارات و آلات الحصاد ، و آلات الحرث، و الجدول الآتي يوضح وضعية المكننة في الولاية.

جدول رقم (22) : الآلات الزراعية.

نوع الآلات	عدد الآلات
الجرارات	3601
آلات الحصاد	3134
آلات السقي	10073
آلات الحرث	1704
آلات النذر	486

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية 2003

و يعتبر الجرار أهم الآلات حيث 1 جرار يستعمل 128 هكتار و هو بعيد عن المقياس الوطني الذي يقدر بـــ: 1 جرار50 هكتار [(1)] كما يلاحظ وجود آلات الحصاد بكثرة بعدد 3134 آلة مما يدل على أن القطاع الفلاحي لمنطقة هو الزراعات الواسعة خاصة الحبوب، أما آلات السقي التي بلغت 10075 آلة توضح اتجاه الفلاحين للزراعات المسقية خاصة الخضر و الأشجار المثمرة.

*** - الأسمدة :**

للأسمدة دور مهم في تخصيب التربة و رفع المر دودية، بشرط طريقة الاستعمال تكون علمية و بقاييس حديثة بحيث تتناسب عمليات الاستعمال على النوع المزروعات و المساحة الزراعية ووقت استعمالها .

---

(1) : مذكرة تخرج بعنوان (الاقتصاد الإقليمي لولاية جيجل) معهد علوم الارض جامعة قسنطينة دورة 2000.

جدول (23) : أهم الأسمدة المستعملة لمعالجة المزروعات وأسعارها لموسم 2000-2002

أنواع الأسمدة	استعمالها	الكمية(ق)	سعرها في السوق دج
سو لفات الألمونيوم	تخصب التربة –تشجع النمو السريع	30 ق	1150
UREE % 46	الحبوب- الأشجار المثمرة		1886
TSP	القمح-الشعير – الخرطال	14788 ق	2340
PK 25-20	الأشجار المثمرة	302 ق	1800
NPK 15-15-15	البطاطا – القمح اللين و الصلب	825 ق	2200
الامونترات 33 %	الحبوب – الأشجار	210 ق	

المصدر : مديرية الفلاحية لولايـــة سطيف 2001

من خلال الجدول يلاحظ أن كمية الأسمدة المتاحة للمنتجين أو الفلاحين تختلف من سماد لأخر، بالإضافة إلى غلاء الأسمدة وعدم توفرها في الأسواق مثل: الأمونيترات 33%، يؤدي بالفلاح الى عدم احترام المقادير اللازمة في الاستعمال وهذا يؤثر في الإنتاج والمردودية .

المواد الصحية: وهي مضادات تستعمل لمعالجة بعض المزروعات، وتؤدي الى قتل الطفيليات التي تضر النباتات، ولكن ارتفاع اسعار هذه المواد يؤدي بالفلاح الى الاستغناء عنها رغم فعاليتها في رفع المردود الزراعي و الجدول رقم (24) يوضح ذلك .

جدول رقم (24) :أهم المواد الصحية المستعملة في معالجة المزروعات وسعرها في السوق لموسم 2000 –2001 م.

المواد الصحية	الاستعمال	السعر (دج)	المقادير اللازمة
ILLOXAN.B	الأعشاب الضارة بالحبوب	1800	3-4 ل/ه
ثنائي الفعالية SUFFIX	الأعشاب الضارة	1170	5-6 ل/ه
TOPIK GRANSTAR	الأعشاب الضارة التي تصيب القمح والشعير	6000	12غ /ل
APYROS +GENAMIN		293-350	26.6 غ/ل

المصدر : مديرية الفلاحية لولايـــة سطيف 2001

3-3 – أثـــــر السياسات المتبعة في القطاع الفلاحي :

بعد توزيع الأراضي على الفلاحين وحل الوحدات الإنتاجية ، لم يصبح الفلاح مالـــك لـــلأرض ولكن أصبح مستفيدا مما أدى إلى ظهور الإستغلال المفرط واللامسؤول لــلأرض ، فممارســات الفلاحين لا تراعي خدمة الأرض والإعتناء بها بقدر ماتسعى إلى تحقيق الربح السريع ولو علـــى حساب الأرض وإنهاك التربة وهذا أدى إلى ضياع وفساد مساحات كبيرة من الأرض الخصـــبة ، كما تعد القروض البنكية من أهم المشاكل التي يعاني منها الفلاح بالولاية ، لأنها لاتعطى لجميـــع الفلاحين بالإظافة إلى هذا وفي إطار تدعيم القطاع الفلاحي تم جدواة ديون الفلاحين وليس كلهـــم وهذا ماأثقل كاهل الفلاح ولأجل مساعدة الفلاحين من طرف الدولة وتشجيع التنمية الفلاحيـــة تـــم تدعيم أسعار الأسمدة والمواد الصحية خاصة في المناطق ذات المردودية العالية وتتكفـــل الدولـــة بنسبة 50% من الأشغال لحفر الآبار والتنقيبات لكن هذه المساعدات لا تمس كل شريحة الفلاحين ، وهناك مشاكل أخرى يعاني منها فلاح المنطقة وهي سوء توزيع المحاصيل الزراعيـــة لإعـــادة زرعها ، ومشكلة التخزين التي تبقى دائما هاجس المسؤوليين في الولاية خاصـــة عنـــد موســـم الحصاد ، وهذا ماجعل الفلاح يفقد روح المنافسة والثقة بهذا القطاع الهام والإستراتيجي بالمنطقة والوطن ككل.

4- توزيع أهم المحاصيل الزراعية في الإقليم لفترة(1999-2004) :

يعتبر القطاع الفلاحي من النشاطات البارزة في اقتصاد الإقليم و هذا راجع لتوفر المنطقة علي الإمكانيات الطبيعة و البشرية جعلت هذا القطاع يعرف انتعاشا سنة بعد سنة، والجدول التالي يوضح أهم الزراعات الموجودة بالمنطقة حسب إحصائيات المواسم الفلاحية (1999- 2004) .

جدول رقم (25) : مساحة و إنتاج أهم المحاصيل الزراعية لفترة (1999-2004)

المنتوج	المساحة (هـ)	الانتاج (قنطار)	المردودية ق/2
القمح	176730	3619400	20.48
الأعلاف	35617	1020558	28.65
الاشجار المثمرة	28586	345729	12.09
زراعات معاشية	8037	999990	124.42
زراعات صناعية	739	9505	12.86
بقول جافة	575	5570	9.69

المصدر : مديرية الفلاحية لولاية سطيف 2004.

حسب هذا الجدول سوف نركز على كيفية توزيع أهم المحاصيل الزراعية الموجودة بالاقليم لفترة (1999-2004) مع الأخذ بعين الاعتبار مساحة كل محصول وكمية الإنتاج ومردوديته حسب كل منطقة وكانت النتيجة مايلي:

4-1 – القمح :

أهم محصول ساد بالإقليم هو القمح بمساحة تقدربـ: 176730هكتار، ووصلت كمية الانتاج الى 3619400 قنطار، وهذا اعطى مردودية 20.48 ق/هـ ،وهو أعلى من المعدل الوطني الذي قدر حسب الفترة 1996- 1999 ب 9.4 ق/هـ، ومتوسط الانتاج في هذه المرحلة بلغ 24 مليون ق وكانت نسبة ولاية سطيف منه حوالي العشر من الانتاج الوطني .

حيتث نجد ان البلديات السهلية هي التي اعطت انتاج اكبر مثل عين ارنات بـ191292ق وقجال بـ 160560 ق وعين ازال بـ 159200 ق، بالاضافة الى بئر العرش والبلاعة وعين ولمان ومزلوق باكثر من 100000 ق والمساحة المستغلة بهذه البلديات السهلية كبيرة تقدر مابين 5000 –9000 هكتار وهذا ما أعطى مر دودية اقل بقليل من المعدل الولائي 20ق /هـ والمردودية الانتاجية كانت عالية في المناطق الجبلية لصغر

المســاحــة وقدر الانتاج من المنــاطــق الجبالــية مثــل بني ورتلان 890 ق بمســاحة 40 هكتـــار وبني موحــلي بإنتاج 1310 ق ،بمســاحة 60 هكتار وكذلك بني شبانـــة 2010 ق بمساحـــة 90 هكتار.

وبالرغم من صغر الاراضي في المناطق الجبالية ونوعيــة التربــة الخصــبــة و رغم مســاحتـــها الضيــقــة ولكن تتلقــى الامــطار بكميــة كبيــرة تعطــي مــردودية عاليــة عكس المناطــق السهليــة فالمســاحــات كبيرة وشاســعــة ولكن قلة الأمطار و هشــاشــة الأرض تضعــف من المردودية ، أما ثلاث بلديات جنــوبــيــة وهي بيضاء برج ، عين الحجر، وبئر حداد راجع لوجــود التربة الملحية بالمنطقة والشــطوط والسبخات ، أنظــر الى خريطة رقم (08) .

2-4 - الأعلاف :

تاتي في المرتبة الثانية بعــد الحــبوب بمتــوســط مساحــة 35617 هــكتــار وانتــاج يــقدر بـــ 1020558ق بمــردود 28.65 ق/ هــ، وهي المــورد الرئيســي للثروة الحــيوانية وهــي تنقــســم الــى قسمين: مــراعــي طبيــعيــة ونســبة الاعلاف بــها 70 % [1] من مساحة الأعلاف الاجماليــة، حــيث توفــر الغذاء الاساســي للثروة الحيوانيــة ولكنها تتعرض للرعي الغير منتظــم ممـــا ادى الى تدهــور الاراضي خاصـــة فــي المنطــقة الجــنوبية للولاية وهذا ما سنتطرق اليــه فــي عــنصــر طاقة الحمل للماشــية، وهناك الأعلاف الاصطناعية بمساحة 30% من مســاحـــة الأعلاف الإجمالية وهي موزعة تقــريــبا عــلى كامل تراب الولايــة أما مــردوديــة الأعلاف الطبيعية (المراعي، الأراضي البور) ضعيفة 12.6 ق/هــ مقــارنة بمردود الاعلاف الصناعية 92.3 ق/هــ .

وتبقي بلديات بيضاءبرج ،عين ازال ، وقجال منتجة للأعلاف بالولايــة خاصـــة وان منتــوجها يــصل الى 81000 ق ،82300 ق ،187000 ق على التوالي أما البلديات الجبلية فهي ضعيــفة من ناحية المنتــوج والمردودية مــعا لقلة المنـــاطق الرعــوية انظــر إلى الخريــطة رقم (17) .

(1): الديــوان الوطــني للاحــصاء ONS 2000

4-3- الأشجار المثــمرة :

تحــتل الأشجار المثمرة مســاحة 28586هــكتــار تتركــز في المناطق الجبلية العالية والجنوبية بينما تقل في المــناطق السهلية خاصة فبي بلديــة عــين ارنات ، عــين ازال ، حمام السخنــة ، طاية ، تلة ، بئــر العرش ،الولجــة حيــث الانتــاج منعدم بينــما تحتــل الصدارة من حــيث الإنتاج والمردودية بلديــات كــل مــن بني ورتلان وعــين لقراح وقنزات بــ 75682 ق ،51980 ق ،30976 ق على التوالي بمردود 16ق/هــ، 15ق/هــ ،22.06 ق/ه على التوالي : وهو اعلى من المعدل الولائي بكثير .

ويأتي الزيتون على رأس الأشجار المثمرة وهي من الأطعمة اليومية للسكان ويعتمد الفلاح على الطرق التقليدية في هذه الزراعة مما أثر على الإنتاج إضافة إلى نقص الأسمدة والمبيدات وعدم غرس الأشجار الجديدة كل هذه العوامل أثرت على نوعية ومردودية الإنتاج مثلما هو حاصل في بلدية بابور التي هجر سكانها المنطقة تقريبا وتركت الأشجار بدون قطف أو عناية .

4-4 –الزراعات الصناعية :

تقدر مساحة هذه الزراعة بــ:739 هكتار بمنتوج قدر بــ:9505 ق ومردودية 12,86ق/هــ وهو يتركز في كل من بلدية عين ولمان أولاد تبان ،صالح باي وينعدم في جل البلديات ولم يتم تسجيل مثل هذه الزراعات .

4-5-البقول الجافة :

استغلت هذه المساحة 575 هكتار بمنتوج قدر بــ:5570 ق ومردودية 9,69 ق/هــ وتأتي في المراتب الأولى كل من بلدية عين السبت وبابور وبني عزيز ومعاوية بإنتاج قدر بــ:830 ق 600 ق،460ق،426 ق على التوالي، ومعظم البلديات لم يسجل فيها مثل هذه الزراعات .[1]

---

[1]:مديرية الفلاحة لولاية سطيف سنة 2002-2003

5- الثروة الحيوانية :

_تمثل الثروة الحيوانية موردا إقتصاديا هاما بإعتبارها مصدرا للمنتوجات الحيوانية والحليب ومشتقاته، وعلى هذا وجب العمل على ضرورة تنمية حيوانية تؤدي إلى تحسين الإنتاج الحيواني ويتحقق هذا بتحسين التفاعل بين الحيوان والأرض، وذلك بالإستخدام الأمثل للمراعي الطبيعية من أجل الحفاظ على التوازن البيئي والغطاء النباتي أساسا، إذا رعي يجني الإنسان ثمرة من التفاعل الذي يعود بالفائدة على تنمية الإقليم الإقتصادية [1].

يوجد بمنطقة الدراسة بثروة حيوانية معتبرة حيث يقدر عدد رؤوس الماشية بالولاية لموسم 2003-2004 بـــ: 587369 [2] رأس موزعة بين الأبقار والأغنام والمعز نلاحظ تركز كبير لعدد رؤوس الماشية في المناطق السهلية خاصة الجهة الشرقية منها مثل قجال ،حمام السخنة ،بئر العرش ،عين آرنات ، عين أزال ، عين الحجر ، بازر سكرة ، وهذا راجع لتوفر المراعي الطبيعية والأعلاف ويقل عدد الماشية بالمناطق الجبلية الصعبة التضاريس وقلة المراعي الطبيعية . وقد جاء توزبع الثروة الحيوانية كالتالي:

5-1- الأغنام :

تأتي في المرتبة الأولى حيث بلغ عدد رؤوس الإغنام 450570رأس،وذلك بنسبة 76,71 % من إجمالي رؤوس القطيع، وتتوزع بنسب متفاوتة حيث تتركز في كل من البلديات :تلة، وحمام السخنة ، قجال ،عين الحجر ، 25500 رأس ، 22500 رأس ، 21707 رأس ، 17500 رأس على التوالي ،ونجد اقلها بلدية بني ورتلان بـــ:398 رأس .

5-2- الأبقار :

جاءت الأبقار في المرتبة الثانية بعدد رؤوس بلغ سنة 2004 :109451 رأس ما يعادل 18,93% من إجمالي رؤوس القطيع، وتنتشر في المناطق السهلية وسجلت نسبة ببلدية بازر سكرة بعدد 7014 رأس تليها بلدية عين آرنات 5900 رأس ثم بلدية قجال بعدد 5022 رأس بينما يقل العدد بالمناطق الجبلية مثل بلدية قنزات بعدد 10 رؤوس وبلدية آيت تيزي بعدد 82 رأس فقط ومعظم هذه الحيوانات تربى بطرق تقليدية .

---

[1]: الجغرافيا عامة التخفيظ ، صلاح الدين علي الشامي ص 254 .

[2] :مديرية الفلاحة 2003-2004.

5-3- الماعز :

وتحتل المرتبة الثالثة بمجموع 27348 أي ما يعادل 4,66 % من مجموع القطيع بالولاية وقد إنخفض هذا العدد عما كان عليه في السنوات الماضية ففي سنة 2001 بلغ العدد 60599رأس بنسبة 10,33%من إجمالي الرؤوس وهذا راجع إلى قلة الإعتناء به والطرق التقليدية في تربية وهو في طريق الزوال مالم يتدارك الفلاح والسلطات المحلية والولائية لذلك .

وتحتل كل من بلديات : الدهامشة (1250 رأس) بني تبانة (1029 رأس) ذراع قبيلة(1075 رأس)، و تراجعت بعض البلديات في تربية المعز مثل بلدية بوطالب كان بها 2000 رأس وأصبح 890 رأس فقط وبلدية واد البارد كان بها 5000 رأس من الماعز سنة 2001 وأصبح 200 رأس سنة 2004 فقط وكذلك إنخفض عدد الأغنام بهذه البلدية من 2450 رأس إلى 1000 رأس فقط .

مما سبق يلاحظ أن الولاية تمتلك ثروة لابأس بها من الحيوانات وجب تطويرها والإهتمام بها أكثر، وذلك بدعم الفلاح ماديا وزيادة الإطارات في الميدان وكذلك الحفاظ على الأراضي الرعوية بتنظيم المراعي والراعي فيها بطرق علمية لأنها المصدر الأساسي لحياة المواشي ، بناءا على عدد الحيوانات يمكننا حساب طاقة الحمل لكل نوع من الأنواع الصادقة :

$$\text{*طاقة الحمل} = \frac{\text{عدد رؤوس الماشية}}{\text{المساحة الطبيعية الرعوية}}$$

وقدرت المساحة الرعوية الطبيعية بـــ:58348 هكتار والإنتاج العلفي قدر بـــ:617080قنطار[1] إذا المردودية هي 10,58 ق/هـــ

-طاقة الحمل بالنسبة للأبقار هي : 106990 /58348 =32 رأس في الهكتار .

-طاقة الحمل بالنسبة للأغنام هي :422997 /58348 =7 رأس في الهكتار .

-طاقة الحمل بالنسبة الماعز هي :54513 /58348 =1 راس في الهكتار .

ومعلوم أن كل هكتار يتطلب مابين 2 إلى 4 رأس في الهكتار ومن خلال النتائج تبين أن المراعي سكاني ضغطا كبير من ناحية الأغنام وهذا يقلص من مساحتها الرعوية وهذا ما أدى إلى مايلي :

(1): مديرية الفلاحة لولاية سطيف لموسم 2002-2003

متطلب الأرض لكل رأس = الإنتاج الإجمالي للأعلاف / مجموع الرؤوس = 617070 / 584500

= 105,57 كلغ لكل رأس سنويا

إذا المعدل هو 0,28 كلغ يوميا للرأس الواحد من الماشية ، وهو مقدار ضعيف جدا مقارنة بالمؤشر العالمي المحدد بـــ:5 كلغ /يوم لكل رأس

خلاصـــــــــــة

من خلال رأس للجانب الفلاحي للإقليم إستنتجنا ما يلي :

*منطقة الدراسة تتميز بثلاث مناطق تضاريسية سكانية تستحوذ منطقة السهول العليا على نسبة 53,75% من إجمالي مساحة الولاية أي نسبة كبيرة من المساحات الزراعية.

*يتأثر الإنتاج بعدة عوامل أهما :

عامل مناخي: بحيث تتميز منطقة الدراسة بمناخ ساري يمتاز بقلة تساقط ودرجات حرارة عالية .

عامل اقتصادي_: قلة اليد العاملة المؤهلة وعدم الإستعمال الجيد للأسمدة وقلة الآلات .

عامل سياسي_: سياسات إقتصادية متعاقبة لم تجد حلا لمشاكل القطاع الفلاحي ولكن علقت في مشاكل الفلاح والأرض معا .

يسود بالإقليم ثلاث محاصيل زراعية هامة هي الحبوب والأعلاف والأشجار المثمرة

وجود ثروة حيوانية كبيرة تسود كل الإقليم بنسب متفاوتة وتأتي الأغنام على رأسها تربيتها تقليدية وذات سلالات محلية .

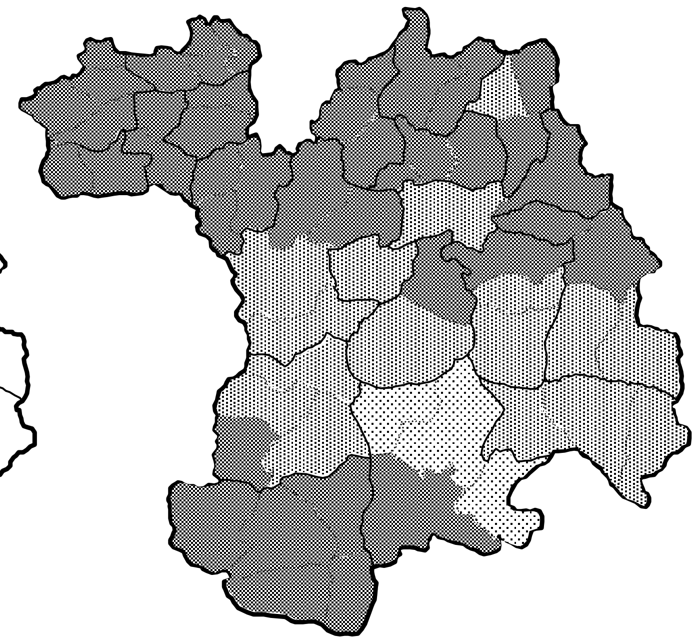
كل هذه المؤهلات الإمكانيات تساعد على تنمية الاقتصاد بالإقليم في حالة الإهتمام أكثر بهذا القطاع الحساس ومحاولة النهوض به وحل مشاكله، وإيجاد وسائل حديثة لتطوره، وهذا ما نحاول إيجاده في الفصل الثالث.

خريطة رقم :(17)

ولايـــة سطيــف

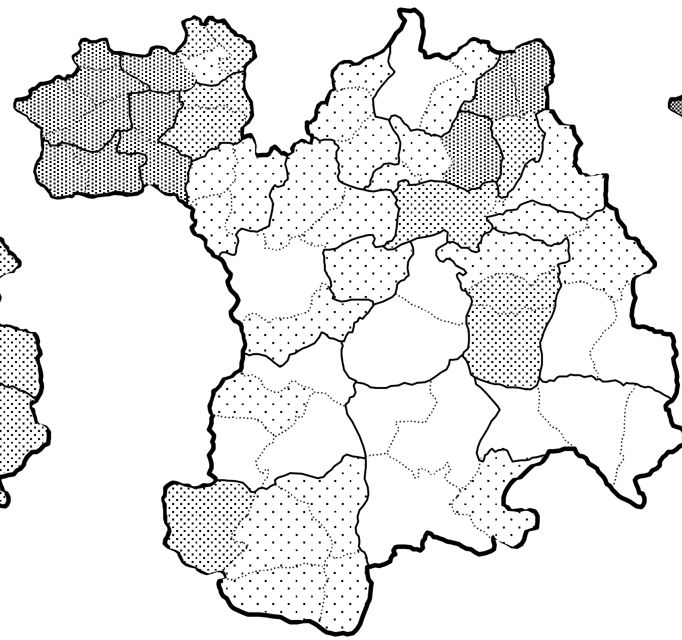
أهم المنتوجات الفلاحية

القمح



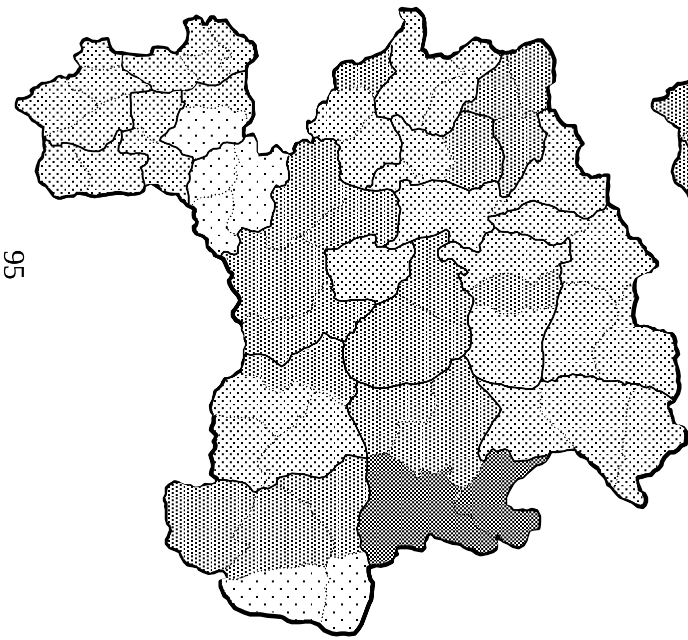
(ق/ هـ) 21.52 - 23.21	
18.24 - 20.95	
12.90 - 15.49	

الأشجار المثمرة



(ق/ هـ) 12.83 – 22.06	
7.69 - 10.35	
1.48 - 5.95	
0.00 - 0.89	

الأعلاف الصناعية



(ق/هـ) 57.24 - 64.75	
30.45 - 46.75	
15.57 - 25.16	
10.00 - 11.80	

18.75كم 12.5 6.25 0

المصدر: مديرية الفلاحة2004 + معالجة شخصية

المبحث الثاني : دراسة الشبكة الحضرية و الريفية لولاية سطيف

مقــدمة:

تــعد الشبكـــة الحضرية و الريفية من أهم العناصر المنظمة و المهيكلة للمجال، فهي الشبكة المنظمـــة التي تجمع و تشمل التجمعات الحضرية و الريفية ولأجل دراستها و كيفية توزيعها في المجال و معرفة مدى انسجامها أو الاختلالات الموجـــودة بينها، إتبعنا طريقتين هما تصنيف المراكز العمرانية حسب وتيرة تزايد السكان بها، وثانيا تصنيف المراكز حسب أحجامها أو ما يعرف : "بقانون زيف" ، وقبل أن نبدأ بهما ندرس توزيع السكان حسب نوع التجمعات لسنة 1998 .

1- توزيع السكان حسب نوع التجمعات 1998:

إعتمادا على تعداد 1998 ونتائج مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية جاء توزيع السكان المقيمين حسب نوع التجمع كمايلي:

1- 1- سكان التجمعات الرئيسية (ACL):

سجلت أكبر نسبة لهذا التجمع بمدينة سطيف بــ: 91.18% ثم تأتي أهم المراكز العمرانية على التوالي : العلمة بــ 85.48% ، بوقاعة بــ 78.90 % ، عين آزال بــ 63.81% ، عين ولمان بــ 56.76% ، عين الكبيرة بــ 51.64% .

1- 2- سكان التجمعات الثانوية (AS):

بلغ عدد سكان هذا النوع 156857 نسمة بنسبة 11.95%، أهم البلديات الموجودة بها هي عين آرنات بــ 53.17% ، وبني تبانة بــ 48.38% ، عين لقراج بــ 44.12% ، بني ورتلان بــ41.85%.

1- 3- سكان التجمعات المبعثرة (ZE):

عدد سكان هذا النوع هو 578042 نسمة بنسبة 44.08%، سجلت أكبر نسبة في بلدية تاشودة بــ 97.89 ، ثم أولاد صابر بــ 84.44 ، عين السبت بــ 87.70 ، بابور 86.91بــ ، بلدية سرج الغول 94.57 بــ ، واد البارد 98.62 ، أهم ماميز هذه البلديات هو وقوعها في المنطقة الشمالية الجبلية وهي تعيش العزلة وسكانها معظمهم لهم أراضي خاصة (ملكية الأراضي).

بعض الملاحظات:

- يغلب الطابع الريفي على الولاية حيث بلغ عدد سكان المناطق المبعثرة حالي أكثر من نصف مليون نسمة بنسبة 44.08%.
- سكان التجمعات الرئيسية يمثلون 43.96%، أما سكان التجمعات الثانوية فهو ضئيل بالولاية بنسبة 11.95%.
- نلاحظ أن هناك توازن بين التجمعات الرئيسية وسكان المناطق المبعثرة خلال سنة 1998.

2- التوزيع الجغرافي لسكان منطقة الدراسة سنة 2002:

بلغ عدد سكان ولاية سطيف سنة 2002 ما يقارب : 1438702نسمة ، وسكان الولاية يتوزعون كما يلي:

- **سكان التجمعات الرئيسية :**

قد زادت نسبة هذه التجمعات وبلغت نسبة 53.43%من مجموع سكان الولاية ، وسجلت أكبر نسبة بسطيف بــ 91.22%، من مجموع سكان الولاية ثم تأتي أهم المراكز العمرانية الأخرى بدءا بالعلمة ، بوقاعة، عين الكبير، صالح باي ، كما نجد وجود قنزات بنسبة 50.65% بسبب تخلي السكان عن أراضيهم لأسباب أمنية.

- **سكان التجمعات المبعثرة :**

بلغت نسبة هذه التجمعات 28.53% من مجموع سكان الولاية أكبر النسب بالبابور وحمام السخنة، بئر العرش ، ماوكلان ، وعموشة وعين آزال.

- **سكان التجمعات الثانوية:**

إرتفعت نسبة هذه التجمعات إلى 18.03% بعدما كانت 11.95% سنة 1998 وأهم الدوائر التي تكثر بها هذه التجمعات هي دائرة بني وتلان بنسبة 53.65% من مجموع سكان الولاية كما نجد دائرة بوعنداس بنسبة 46.16%.

نلاحظ مما سبق أن التجمعات الرئيسية تغلب على المراكز الحضرية الكبرى، وسكان المناطق المبعثرة تغلب على المنطقة الشمالية بسبب الملكية العقارية للأفراد.

أهم التطورات بين سنة 1998 و2002 مايلي: التحول من مرحلة التوازن إلى مرحلة سيطرت التجمعات الرئيسية، وهروب اليد العاملة من القطاع الفلاحي إلى قطاع الخدمات والأشغال العمومية.

3- تصنيف المــراكــز العمرانيــة:

3-1- حسب وتيرة تزايد السكان فيها :

من خلال دراسة تطور سكان البلـــــديات للفترتين « 1977 – 1987» «1987 – 1998 » نستنتج ما يلي :

- انخفاض معدل النمو في الولاية من 3,67%خلال الفترة الأولى إلى 2,37% في الفترة الأخيرة .
- إنخفاض معدلات النمو بجميع الولاية تقريبا .
- تم تسجيل بلديات معدل نموها سالب و 06 بلديات ، والسبب راجع للعزلة والأوضاع الآمنيـــة التي شهدتها البلاد مما أدى الى هجرة السكان من مناطق الخوف الى مناطق الأمن :وهذا يظم المعدلات المرتفعة التي سجلت بالبلديات المستقبلة.

ولتسهيل عملية المقارنة والتحليل قمنا بتصنيف السكان حسب وتيرة التزايد السكاني فيها للفترة (1987-1998)، والأساس هو المعدل الولائي و مقارنته مع معدلات نمو البلديات ومنه نستطيع معرفة البلديات التي شهدت نموا بطيئا ، وبالتالي نستطيع وضع إستراتيجية لتطوير هذه البلديات على مستوى الإقليم ضمن الموقع الذي تحتله والدور الذي تلعبه في تنظيم المجال، وإحداث توازن على مستوى الشبكة الحضرية بمراعاة وظيفتها الإقتصادية وهذا التصنيف كالتالي:

- **الفئة الأولى:**

وتيرة التزايد السكاني فيها أكبر من المعدل الولائي حيث سجل أكبر معدل ببلدية عين آرنات 4,61% وأدنى معدل ببلدية بوقاعة 2,53% وتضم هذه الفئة 25 بلدية معظم هذه البلديات تتواجد حول المدن الكبرى أو في المنطقة السهلية والقليل منها يوجد بالمنطقة الجبلية .

- **الفئة الثانية:**

تضم هذه الفئة بلديات قصر الأبطال ، عين الحجر ، ذراع قبيلة، ماوكلان ، تلة ، بني فودة ، وتيرة تزايد السكان بها يتماشى والمعدل الولائي 2,37%وتتراوح معدلاتها بين (2,27% 2,40)وهي زيادات ناتجة عن الزيادة الطبيعية .

- **الفئة الثالثة :**

وتيرة التزايد السكاني بهذه البلديات أقل من المعدل الولائي وسجل أكبر المعدلات ببلدية سطيف 2,18% وأقل معدل ببلدية معاوية 0,74%وتضم هذه الفئة 23 بلدية موزعة على أكبر مجال الولاية .

- **الفئة الرابعة:**

بلديات ذات معدل سالب وهي ما بين 0,041%-7,4% هذه البلديات هي :بلدية الرصفة وبوطالب في المنطقة الجنوبية وبلديات البابور ،سرج الغول ، واد البارد وحربيل في المنطقة الجبلية الشمالية .

من خلال دراسة وتيرة تزايد السكان ببلديات الولاية، نلاحظ الإختلاف في التوزيع السكاني وكيفية تزايدهم من بلدية لأخرى وهذا يرجع لعدة أسباب أهمها الظروف الإجتماعية والإقتصادية التي مرت بها معظم بلديات الولاية في هذه الفترة (1987-1998).

2-3- تصنيف المراكز حسب أحجامها "قانون زيف":

إن الوصول إلى منظومة حضرية متوازنة هي إحدى الأهداف التي تهدف إليها التهيئة الإقليمية والتي تتم من خلال دراسة الترتيب الحجمي للتجمعات السكانية والذي هو بدوره يهدف الى إبراز :

- التقليل أو الحد من حجم المدن المتضخمة لإحداث نظام حضري متكامل.
- إيقاف نمو المدن الواقعة على الخط المثالي .
- تشجيع الزيادة الحجمية لبعض المدن الواقعة تحت الخط المثالي.

ولدراسة التوازن الحضري عبر كامل بلديات الولاية إتبعنا طريقة "زيف" القائمة أساسا على قاعدة الرتب والحجم ، والذي يهدف إلى إستخراج الأحجام المثلى للتجمعات المهيكلة للمجال .

- نقوم بحساب عدد السكان المثالي للمدينة الأولى لأنها هي التي تقدم أحسن خدمة لسكان باقي الشبكة، وحساب ميل خط الإنحدار لهذه الشبكة نستطيع معرفة مدى توازن الشبكة وإنتظامها وكلما كان المستقيم في إنحدار شديد يفسر بوجود مدينة رئيسية بالقمة تشرف على الإقليم ، ولهذا كلما إقتربت قيمة α من ناقص واحد($\alpha = -1$) كلما كانت الشبكة في حالة إنتظام وتوازن وكلما إبتعدت قيمة α من ناقص واحد كلما كانت الشبكة الحضرية في حالة فوضى وعدم توازن .

ومما يستخرج من المنحنى هو أنه كلما كان التوزيع بعيدا عن الخط المثالي يدل على إختلال النظام الحضري .

ولدارسة الشبكة الحضرية لولاية سطيف إعتمدنا على سكان 60 بلدية المشكلة للإقليم خلال الفترة (1977-1987) والفترة (1987-1998) بصدد معرفة تطور الشبكة الحضرية من فترة لأخرى.

معادلة زيف : $PN = P1 / N^{\alpha}$

تحويلها إلى معادلة لوغاريتمية :

$$\text{Log } PN = \text{Log } P1 + \alpha \text{ Log}N$$

$$\text{Log } PN = N \text{ Log } P1 + \alpha \text{ Log}N1$$.

$$\text{Log } P1 . \text{Log } N = \text{Log } P1 \quad \text{Log } N + \alpha (\text{Log}N)^2 \ 2$$

بالإعتماد على الشكلين رقم (9-10) والجدولين رقم ( ) بالملحق يمكننا إستنتاج مايلي :

الفترة الأولى : سنة 1987

بلغ الميل في هذه الفترة (&=-0,65) ومنه فالشبكة بعيدة عن الإنتظام قليلا ونلاحظ وجود مدينة سطيف ومدينة العلمة واقعتين فوق الخط المثالي فقد سجلت سطيف عدد سكان 186642 نسمة وهو أكثر من حجمها المثالي الذي ينبغي أن يكون 95392نسمة

والفارق كان كبيرا 91250 نسمة وهذا راجع كونها عاصمة الإقليم والمستحوذة على معظم التجهيزات والخدمات والنشاطات الإقتصادية بالولاية .

أما بلدية العلمة فهي ضمن الشبكة الحضرية المثالية 60805 نسمة لكن العدد الحقيقي للسكان بها هو 79475 نسمة بفارق 18672 نسمة وهذا راجع للوظيفة الكبيرة التي تقوم بها في الولاية ووجود النشاطات الإقتصادية والتجارية بها .

الفترة الثانية ::سنة 1998

الملاحظ في هذه الفترة تحسن ميل خط الانحدار مما كان عليه في الفترة السابقة فقد وصل (α =-076) وأخذت α في إتجاه حالة الإنتظام والتوازن .

حيث:

P1 :عدد السكان الفعلي للمدينة ذات الرتبة الأولى

α **:** ميل خط الإنحدار

N:رتب مدن الإقليم

PN:عدد السكان النظري أو المثالي للمدينة ذات الرتبة N

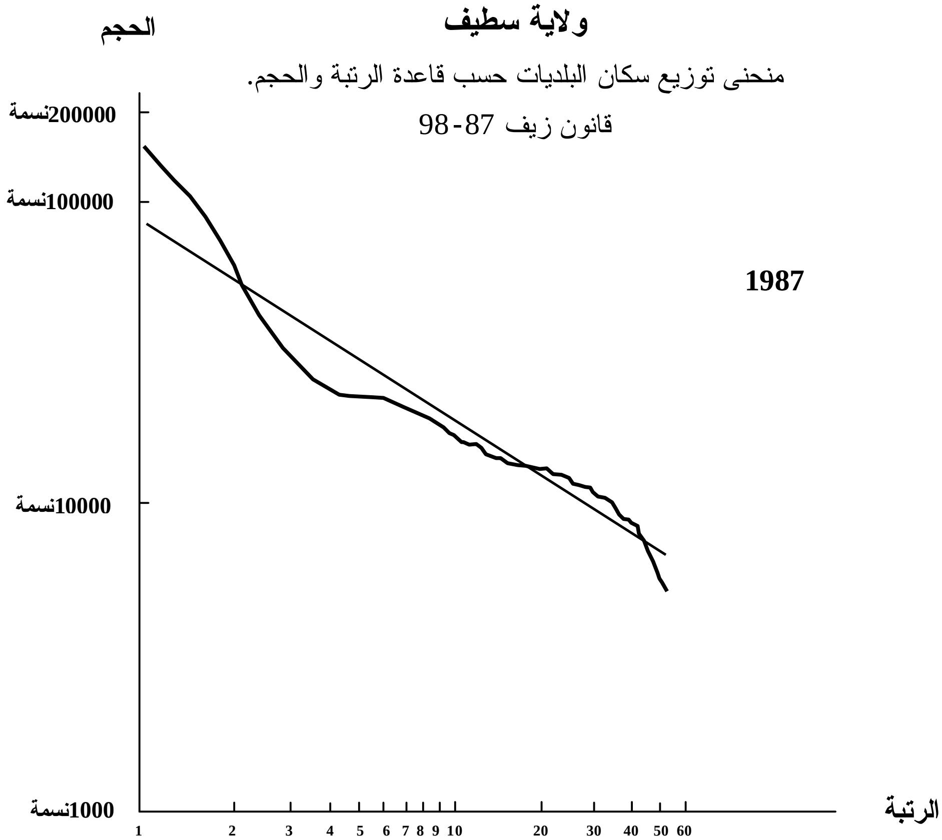
PN :عدد السكان الفعلي للمدينة ذات الرتبة **N**

شكل رقم : (9)

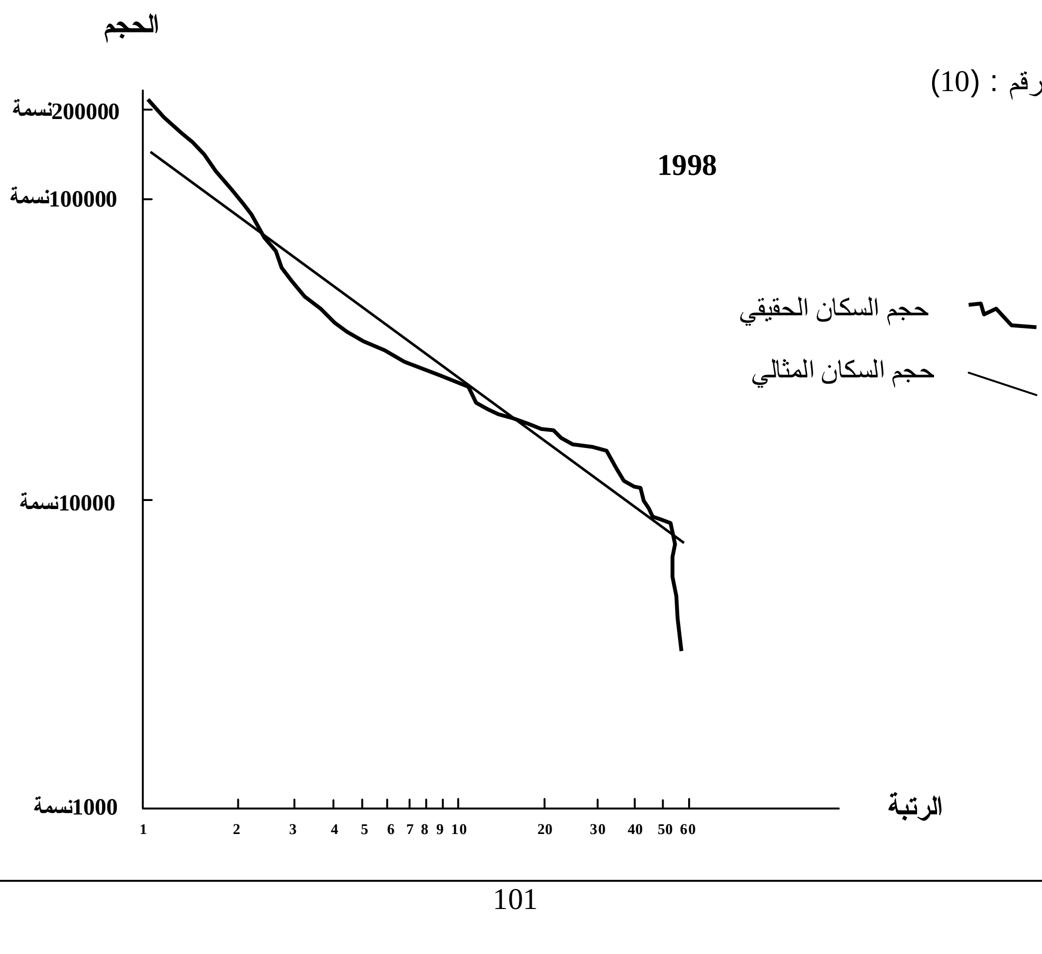
ولاية سطيف

منحنى توزيع سكان البلديات حسب قاعدة الرتبة والحجم.

قانون زيف 87-98



شكل رقم : (10)



سيطرت عاصمة الإقليم بلدية سطيف متبوعة ببلدية العلمة وبقائها فوق الخط المثالي وتقلص الحجم الحقيقي مقارنة بالحجم المثالي فبالنسبة لبلدية سطيف أصبح 73656 نسمة أما مدينة العلمة فقد إرتفع إلى 22092 نسمة .

زيادة الفرق بين الأحجام الحقيقية والنظرية المثالية للأقطاب المساعدة وهي كالتالي بلديات: عين ولمان ، عين أزال ، عين الكبيرة ، بوقاعة، ومعظم هذه الزيادة ناتجة عن الزيادة الطبيعية ولكنها تبقى تحت الخط المثالي لأنها لم ترقى بعد إلى مستواها الحقيقي ضمن الشبكة الحضرية .

4- أسس تنظيم الشبكة الحضرية :

* - **الهيراركيـــــــة الوظيفية** :

إقليم الولايـــــة مقسم حسب مجالات تأثيـــر الأقطاب الحضرية الكبرى سطيف العلمة ، عين الكبيرة ، عين ولمان ، عين آزال ، بوقاعة ، بالإضافة إلى المحاور الكبرى للمواصلات و عليه و ضعت هيكلة هيراركية حسب وظائف الشبكة :

- القطب الحضرى الرئيسي و المتمثل في عامة الإقليم سطيف الباسطة سيطرتها على الاقليم بمساعدة مدينة العلمة القطب المساعد أو قطب توازن و التي تلعب دور مهم في تنظيم الشبكة الحضرية .

- 4 أقطاب حضرية من النوع الأول أو المسؤول الأول و التي تساعد في توازن الشبكة الحضرية و هي مسؤولة عن البلديات الداخلة ضمن مجال تأثيرها و نفوذها و هي اثنان في الشمال و هما عين الكبيرة و بوقاعة و إثنين في الجنوب :عين ولمان ، عين آزوال.

- 12 مركز مساعد ذو أهمية أقل درجة من المستوى الاول هذه البلديات لها بنية تحتية تمكنها من السيطرة أكثر على المجال المحيط بها و يمكن تطوير هذه المراكز للحفاظ على توازن الشبكة الحضرية للولايـــة و تضم : عين آرنات ، قجال، عموشـــة ، بني ورتيلان ، حمام السخنة ، حمام قرقور، بوعنداس، بني عزيز ، جميلة، بئر العرش، صالح باي ، الآوريسيا .

- المراكز المحلية و هي قاعدة عريضة و تضم البلديات الفقيرة و المهمشة و التي يجب ربطها بالمراكز المساعدة.

جدول رقم(26): الهيراركية الوظيفية للمراكز

المراكز المنظمة للمجال	دورها في المجال	المراكز المساعدة	مجالات النفوذ
سطيف	عاصمة الإقليم	عين آرنات –قجال- الأوريسيا	كل الولاية
العلمة	قطب توازن في الولاية	بني عزيز- جميلة – بئر العرش	حمام السخنة- الطاية - التلة
بوقاعة	قطب حضري مساعد في الشمال الغربي	بني ورتلان- حمام قرقور- بوعنداس	منطقة بوقاعة
عين الكبيرة	قطب حضري مساعد في الشمال الشرقي	عموشة	منطقة عين الكبيرة
عين ولمان	قطب حضري مساعد في الجنوب الغربي	صالح باي	بوطالب- الرصفة
عين آزال	قطب حضري مساعد في الجنوب الشرقي		بيضاء برج – عين الحجر

المصدر : إنجاز الباحث

خلاصة الفصل الثاني :

بعد معرفة كيفية توزيع النسيج الصناعي والوقوف على الطاقات والإمكانات الموجودة وبعد تسليطنا الضوء على النشاط الفلاحي للولاية ومختلف المؤهلات والمقومات التي تلعب الدور المهم في تنمية القطاع الزراعي لاحظنا أن التوزيع المجالي للقطاع الصناعي والفلاحي لم يسلك المنهج العقلاني واقتصر على التركز بالمنطقة السهلية وهمشت المنطقة الجبلية بسبب السياسة المنتهجة التي تتحجج بالمصاعب والمعوقات الطبيعية والتي لم تسعى للتغلب عليها لخلق تنمية متكاملة للإقليم.

وخلاصة القول أن منطقة الدراسة تزخر بإمكانات فلاحية هامة كما أتها تتوفر على مقومات صناعية وموارد باطنية معتبرة من شأنها إحداث التكامل بين القطاعين وذلك بخلق وحدات إنتاجية تنتشر حسب المقومات الزراعية والحيوانية خاصة في المناطق المهمشة كي تساعد على نشر التنمية بين مختلف أرجاء الإقليم.

الفصل الثالث

مقومات الخطة التنموية و تقدم :

المبحث الأول:

- ما استثمر في التنمية خسرناه في البيئة

المبحث الثاني :

- الآفاق المستقبلية لتطوير الولاية

المبحث الأول: ما استثمر في التنمية خسرناه في البيئة

مقدمة:

يوميا يتزايد الوعي بأهمية المحافظة على البيئة من تأثير التلوث بمختلف أنواعه، خاصة الناتج عن نشاطات المؤسسات الصناعية، بالإضافة إلى التلوث المائي عن طريق المياه القذرة المنزلية والصناعية، وانتشار القمامة في كل المناطق الحضرية هذا التلوث الذي يلحق أضرارا على الإنسان والنبات والأرض.

ويصف كل من" LOWE" و"LEWIS" البيئة بأنها " ذلك النظام الذي يشمل جميع الأشياء الحية والبيئة المادية" [(1)] ، وتعرف البيئة كذلك بأنها" مجموعة العوامل المادية والكيمياوية والبيولوجية وكذا مجموعة العناصر الإجتماعية الكفيلة بأن تكون لها تأثير مباشر عاجل أو بعد حين على الكائنات الحية مرئية أو غير مرئية وعلى النشاطات البشرية لذلك حمايتها لا تستلزم فقط حماية الطبيعة والآثار والموارد،ولكنها تستلزم أيضا حماية كل ما يرتبط بإطار الحياة وظروفها ، فالإنسان مثله مثل كل الأنواع الحيوانية والنباتية يخضع لقوانين الطبيعة حيث يستمد من بيئته العناصر الضرورية لبقائه مع إرجاع الكل أو البعض التي تحتاج إليه الأنواع الأخرى، فعندما يقوم الإنسان في إستغلال هذه البيئة فإنه يقوم بإستنفاذ موارده الخاصة به وبتغير العوامل البيولوجية والكيميائية أو الفيزيائية للوسط، على هذا الأساس يجب على الإنسان أن يعوض عمله التمهيدي بعمل الأحياء من جديد إذا أراد تفادي خطر التسبب في تدهوره وتقهقره" [(2)]

وقبل أن نتطرق في بحثنا هذا عن أهم مصادر التلوث وطرق معالجته نحاول توضيح العلاقة بين التنمية والتلوث البيئي وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

I. التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية : بين التأييد والمعارضة

في سنة 1972 بمدينة "ستوكهولم" كانت هناك ندوة للأمم المتحدة حول القضايا البيئة على مستوى الكرة الأرضية وهذه الندوة قامت بتقييم الأضرار المتعلقة بالتنمية على البيئة حيث ظهر رأيين متناقضين:

---

(1): د. القط عبد الهادي احمد عثمان "قياس تكاليف اضرار ومعالجة التلوث الصناعي مع التطبيق على صناعة الحديد والصلب" جامعة الأزهر . القاهرة 1989، صفحة 4،5.

(2): م. بودهان " حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري " مجلة حقوق النسان، الجزائر العدد6 سبتمبر 1994 صفحة 11،12.

1- الرأي الأول: علماء الاقتصاد

هؤلاء العلماء يرحبون بالتلوث البيئي طالما كان مصحوبا بالنمو الصناعي والإقتصادي، لهذا هم يرون أن هناك تعارض بين التنمية الإقتصادية ومتطلبات حماية البيئة، ويبررون هذا الموقف بالمفاضلة بين تلوث البيئة والمشاكل الناتجة عن الفقر والجوع.

يتمسك دعاة هذا الرأي بالتقرير الذي أعده البنك الدولي في مجال الحفاظ على البيئة والذي قدر بحوالي 25-50 % من التكلفة الإجمالية للمشاريع الصناعية الجديدة، وعلى هذا الأساس ركز دعاة تلوث البيئة حججهم، ويعتبر هذا المبلغ ضخما خاصة على دول العالم الثالث لأنها تعتمد على التنمية المحلية ، إن الإنفاق على حماية البيئة يترك آثارا سلبية على معدلات النمو الإقتصادي مما يؤدي إلى التخلي عن بعض الأهداف التنموية ويضاعف البطالة .

ويؤكد علماء الإقتصاد أنه في حالة إتخاذ إجراءات علمية وعملية لحماية البيئة من التلوث سيؤدي حتما إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج وهذا يعتبر عائقا يحد من القدرة التنافسية في الأسواق العالمية ، ويعتقد أنصار هذا الرأي أن دول العلم الثالث لها قدرة إستيعاب كبيرة تمكنها من تحمل الآثار الناتجة عن التنمية.

وخلاصة القول أن أصحاب هذا الرأي ينادون بتلوث البيئة طالما كان مصحوبا بارتفاع معدلات النمو الإقتصادي التي تنعكس إيجابيا على الحياة الإجتماعية.

2- الرأي الثاني : دعاة حماية البيئة

حسب التقديرات الحديثة للبنك الدولي لحماية البيئة تقدر الكلفة الإضافية للسيطرة على التلوث والمحافظة على سلامة البيئة 3% من جملة التكاليف الإجمالية للمشاريع الجديدة مما يدل على ضآلة التكاليف الحقيقية لحماية البيئة، إذا قارن المخطط الإقتصادي بين ما ينفق على حماية البيئة وما يتحمله المجتمع من آثار التلوث لوجد الفرق شاسعا (إنتشار الأمراض التي ينقلها الماء الملوث،إنخفاض مردود الأراضي الزراعية، إخلال بالنظم البيئة).

3- الموازنة بين الرأيين:

إذا نظرنا إلى أصحاب الرأي الأول نجد لهم بعض العذر ، حيث نعلم أن دول العالم النامية لها معدلات سكانية مرتفعة أكثر من النمو الإقتصادي وتتضاعف خلال 24 سنة وبالتالي هذا يعرقل التطور كما أن خلق منصب شغل في القطاع الصناعي يؤدي إلى خلق خمس مناصب عمل في القطاعات الأخرى.

أما الرأي الثاني فإن الحفاض على سلامة الأنظمة البيئية لايعني أنه شكل من أشكال إيقاف عملية التنمية وإنما العمل على التنمية الدائمة، من هنا جاء التفكير في حماية البيئة. حيث ظهر

لأول مرة مصطلح التنمية المستديمة في ندوة "ريو دي جانيرو" 12جوان 1992وسمية قمة الكرة الأرضية وهذه الندوة للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، وقد طلبت من الدول الأعضاء الإلتــزام بتطبيق مبادئ التنمية المستديمة، وركز المؤتمر بصورة رئيسية على ثلاث إتجاهات هي:

- التغير المناخي – حماية التنوع البيولوجي – التنمية المستدامة. (1)

- **مفهوم التنمية المستديمة:**

التنمية المستديمة هي البحث عن التوازن بين الإهتمام البيئي والإهتمامات الإجتماعية والإقتصادية باستخدام طاقات نظيفة . ويمكن تعريف التنمية المستديمة من خلال أهم هدف تسعى إليه وهو المحافظة على التوازنات الكبرى للكرة الأرضية ورفض الأضرار الناتجة عن التنميــة الإقتصادية الحرة الغير مراقبة مما يضمن حاجيات الأجيال القادمة.

- **أبعاد التنمية المستديمة:أو مرتكزاتها**

للتنمية المستديمة أربعة أبعاد هي : البعد الإجتماعي، البعد الإقتصادي، البعد الثقــافي، البعد البيئي، وهو البعد الأكثر شيوعا لأنه يهدف إلى إستغلال الثروات والموارد الطبيعية بطرق عقلانية مع المحافظة عليها للأجيال القادمة، وتشمل التنمية البيئة عدة مواضيع هــي : الميــاه، الهاء، التربة، الغطاء النباتي.

وفي العنصر الموالي وبعدما تطرقنا إلى إيجابيات التنمية الإقتصادية في الفصل الثاني من البحث سنركز الآن على أهم مصادر التلوث وطرق معالجتها.

II. أهم مصادر التلوث وطرق معالجتها:

1- التلوث المائي

من أهم مصادر التلوث المائي المياه القذرة المنزلية والمياه القذرة الصناعية التي لها آثار ســلبية على الإنسان والطبيعة.

1-1- المياه القذرة المنزلية: ولاية سطيف تتكون مــن 60 بلديــة بحجــم ســكاني يقــدر ب: 1311413نسمة حسب تعداد 1998، يستهلكون كمية من الميــاه الصـــالحة للشــرب تقــدر ب: 119338.6م^3/اليوم، حيث يحصل كل ساكن على 91ل/اليوم، يتحول 56% من إجمالي هذه المياه إلى مياه قذرة أي: 66829.62 م^3 /اليوم، وتصرف هذه المياه مباشرة في الأودية مع الملاحظة أن هذه الوديان تستغل في السقي خاصة في فصل الصيف (أنظرالصورة رقم 3-4)

(1): كتاب " جغرافية التنمية والبيئة " المؤلف: عيسى علي ابراهيم- فتحي عبد العزيز أبو راضي الطبعة الأولى ، سنة الطبع 2004.



صورة رقم 3: القطاع الحضري وتصريف المياه في الواد مباشرة



صورة رقم 4: السقي من الواد مباشرة وهو ملوث

جدول رقم (27): كمية مياه الإستهلاك والصرف المنزلي عبر دوائر الولاية

الدوائر	عدد السكان تعداد 1998	معدل الإستهلاك فرد/اليوم/ل	الإستهلاك الكلي م3 /اليوم	كمية المياه القذرة م3 /اليوم
عين ولمان	109810	91	9992.7	5596.0
عين آزال	121085	91	11018.7	6170.5
عموشة	41487	91	3775.3	2114.5
قجال	38666	91	3518.6	1970.4
بوعنداس	46335	91	4216.5	2361.2
ماوكلان	32723	91	2977.8	1667.6
عين آرنات	73875	91	6722.6	3764.7
سطيف	236287	91	21502.1	12041.2
بني عزيز	41184	91	3747.7	2098.7
عين الكبيرة	49838	91	4535.3	2539.8
حمام قرقور	30294	91	2756.8	1543.8
قنزات	8214	91	747.5	418.6
صالح باي	66069	91	6012.3	3366.9
جميلة	42890	91	3903.0	2185.7
بئر العرش	49956	91	4546.0	2545.8
بوقاعة	50157	91	4564.3	2556.0
العلمة	159591	91	14522.8	8132.8
البابور	29490	91	2683.6	1502.8
حمام السخنة	18262	91	1661.8	930.6
بني ورتلان	53217	91	4842.7	2711.9
المجموع	**1311413**	**91**	**119338.6**	**66829.6**

المصدر: معطيات مديرية المياه 2002 + معالجة الباحث

1-1-1- تلوث أهم الأودية: " واد بوسلام"

واد بوسلام يعتبر أهم الوديان في ولاية سطيف ينطلق من بلدية الأوريسيا ويصل إلى حدود ولاية البرج مرورا بمدينة سطيف، ويصل إلى واد الصومام بولاية بجاية، ولقد تم إنجاز سد " عين زادة " فوق هذا الواد والذي يمون مدينة سطيف والعلمة بالمياه الصالحة للشرب والمياه الموجهة للصناعة وبلغ حجمه 22.07 مليون م3 ، ويراد إنجاز سد آخر فوق هذا الوادي ولكون بولاية بجاية، وسنلخص حالة الوادي بشكل نقاط وهي كالتالي:

- هناك 21 بلدية ترمي بفضلاتها في هذا الوادي أهم هذه المراكز الحضرية هي: سطيف، عين ولمان، عين آرنات، بوقاعة، عدد سكان هذه البلديات 613676 نسمة وهو أكبر من نصف مليون ساكن يرمي بفضلاتهم في واد بوسلام ، وتقدر كمية المياه القذرة ب:31272.9 م3 /اليوم .
- توجد محطة تصفية واحدة بمنطقة " عين السفيهة " ببلدية عين آرنات تبعد عن مدينة سطيف بحوالي سبعة كيلومترات وتشتغل بشكل جيد ومتواصل وتعتبر من المحطات القليلة في الوطن المشتغلة بحيث في تقرير" حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000" أعدته وزارة تهيئة الإقليم والبيئة يؤكد أن 95% من محطات التصفية بالوطن لا تشتغل.
- محطة التصفية هذه تصفي فقط المياه القذرة الصناعية للمنطقة الصناعية لمدينة سطيف وعدد سكان لا يزيد عن 150 ألف نسمة (1)
- بعد محطة التصفية عن المنطقة الحضرية والمنطقة الصناعية ترك خلالهما فراغ إستغله الفلاحين لسقي أراضيهم من الوادي قبل التصفية (أنظر إلى صورة رقم 5-6) .
- خلال الدراسة الميدانية وجدنا أن وحدة صناعة الفرينة والعجائن (ERIAD) ترمي بالمياه القذرة الصناعية مباشرة في واد بوسلام وعلى بعد حوالي كيلومتر واحد خزانات المياه تعبأ من الوادي " ماء صالح للشرب " (أنظر إلى صورة رقم 7).
- من أهم الوحدات الصناعية التي تشكل خطر على واد بوسلام وحدة صناعة النسيج والجلود (INDITEX) الموجودة ببلدية حمام قرقور حيث ترمي لوحدها 1488 م3/اليوم كلها مياه قذرة صناعية خطيرة بدون تصفية بالإضافة إلى الروائح الكريهة التي تنطلق من الوادي وتزكم نفوس المارة الراجلين أو الراكبين.

(1): مديرية البيئة لولاية سطيف 2003.



صورة رقم 5 : السقي من الواد مباشرة قبل التصفية(بلدية سطيف)



صورة رقم 6 : السقي من الواد مباشرة قبل التصفية(بلدية سطيف)



صورة رقم 7 : جلب مياه للشرب في خزانات(واد ملوث بنفايات ERIAD)

و حسب النتائج النهائية لدراسة مذكرة تخرج في معهد العلوم فرع بيولوجيا جاءت النتائج كالتالي: يجب دق ناقوس الخطر لأن نتائج تحاليل مختلف الثوابت الفيزيائية والكيميائية وميكرو بيولوجي تعدت المعايير الثابتة التي تبيح إستعمال هذه المياه في السقي.(1)

1-1-2- المياه المنزلية القذرة لمدينة العلمة وعين آزال: تلوث السبخات

- **مدينة العلمة**: بلغ عدد سكان مدينة العلمة حسب تعداد 1998 ، 119622نسمة وتقدر كمية المياه القذرة التي ترمى مباشرة في الوادي والذي بدوره ينقلها إلى السبخة " سبخة بازر " ب: 6095.9م3/ اليوم وفي السنة تصبح الكمية كارثة بيئية 2225003.5 م3/ السنة مياه ملوثة في مكان منخفض بالإظافة إلى أن الفلاحين يقومون بسقي الأراضي الفلاحية مباشرة من الواد الملوث مثلما توضحه هذه الصور 6 ، وهذا خاصة في فصل الصيف.

بالإظافة إلى المياه القذرة المنزلية هناك المياه القذرة الصناعية والتي بدورها ترمى مباشرة في الوادي ثم السبخة وتحتوي المنطقة الصناعية على 93 وحدة صناعية ترمي بمخلفاتها مباشرة في الوادي بمحاذات المنطقة بدون تغطية أومعالجة كما توضحه الصورة رقم 7-8 .

- **عين آزال** : وبدرجة أقل من مدينة العلمة وصل عدد سكان هذه المدينة حسب تعداد 1998، 40667نسمة ، وكذلك هذه المدينة ترمي بمياهها القذرة مباشرة في السبخة الموجودة ببلديتي بئر حدادة وعين الحجر وتقدر الكمية ب: 2072.4 م3/ اليوم وفي السنة تقدر ب: 756426 م3/ السنة هذا يعني أن حوالي مليون متر مكعب من المياه القذرة تصب في السبخة بعد 10سنوات كيف يصبح حال هذه السبخة إذا لم نبادر بوضع محطة تصفية في أقرب وقت لمدينة العلمة أو لمدينة عين آزال.

1-2- المياه القذرة الصناعية : تتميز المياه الصناعية بالتنوع والإختلاف ، وهذا من وحدة صناعية إلى أخرى حسب نوعية النشاط وكمية الإنتاج ، ولهذا من الصعب إعطاء المظهر النوعي للمياه القذرة الصناعية ، حيث يمكن أن نصنفها حسب حمولتها الى:

- مياه ذات حمولة عضوية.
- مياه ذات حمولة المواد السامة.
- مياه ساخنة.

(1): MEMOIRE" POLLUTION DE L'OUED BOUSSELLEM PAR LES EAUX USEES URBAINES ET INDUSTRIELLES" PRESENTE PAR: M.BOUDJELAL- H.DJOUDI OCTOBRE 2003. UNIVERSITE FERHAT ABBAS-SETIF.



صورة رقم 8 : رمي المياه القذرة من المنطقة الصناعية للعلمة مباشرة في الطبيعة (مظهر من الناحية الشرقية)



صورة رقم 8 : رمي المياه القذرة من المنطقة الصناعية للعلمة مباشرة في الطبيعة (مظهر من الناحية الغربية)



صورة رقم 9: أراضي زراعية بمحاذات المنطقة الصناعية (الآبار تحفر بمحاذات المياه القذرة)

إنطلاقا من المعطيات المتحصل عليها من طرف مديرية البيئة ومديرية الري فإن الوحدات الصناعية الموجودة بالولاية تستقبل مياه كافية لحاجياتها وتكون إما جوفية أو سطحية، وبعد عملية استغلال هذه المياه فإن هذه الوحدات أو المصانع تقوم بصرفها ، والقليل من الوحدات تقوم بمعالجتها قبل الصرف وهذه بعض أهم الوحدات الصناعية (1)التي تلوث الطبيعة وتشكل خطر على الإنسان برميها للمياه القذرة مباشرة في الطبيعة :

- المنطقة الصناعية لمدينة سطيف ترمي بكميات كبيرة من المياه القذرة في واد بوسلام ولم نستطع الحصول على مقدار المياه لا من مديرية البيئة ولا من مديرية الري، مع ملاحظة أن معظم الوحدات الصناعية بها محطات تصفية، ويعاد تصفية هذه المياه بمحطة "عين سفيهة" قبل وصول الوادي إلى سد " عين زادة " الذي يمون مدينة سطيف والعلمة بالمياه الصالحة للشرب.
- المنطقة الصناعية لمدينة العلمة ترمي بالمياه القذرة الصناعية مباشرة في الطبيعة والقليل من الوحدات الصناعية تقوم بالتصفية.
- وحدة (ENPEC) ترمي كمية 200 م3/اليوم في واد" أكوش" والذي بدوره يرمي في وادي بوسلام ، ولا تقوم هذه الوحدة بتصفية المياه القذرة الصناعية والتي تحتوي بدورها على الحمض بكميات كبيرة.
- وحدة (EPRE) لصناعة الآجر بسطيف وترمي كمية 40م3/ اليوم في الطبيعة مباشرة بدون معالجة.
- وحدة (ERIAD) لصناعة العجائن والفرينة وترمي كمية 330 م3/اليوم من المياه القذرة في واد بوسلام مباشرة .
- وحدة (ORELAIT) ببلدية مزلوق ترمي بمياهها القذرة في وادي بوسلام مباشرة بدون تصفية وتقدر الكمية ب: 480 م3/ اليوم.
- وحدة (ENTPL) وهي المؤسسة الوطنية لتحيل المنتوجات الأولية والأسلاك ببلدية العلمة، كمية المياه القذرة التي ترميها مباشرة في الطبيعة هي 265 م3/ اليوم.
- وحدة (BCR) بعين الكبيرة ويرمي بالمياه القذرة مباشرة بدون معالجة في" واد تومي" وتقدر الكمية ب: 228 م3/ اليوم.

(1): Rapport de synthèse générale de la commission de prévention et de lutte contre la pollution 17/07/1995.

- وحدة (E.R.C.E) المؤسسة الوطنية للإسمنت بعين الكبيرة ترمي بمخلفاتها من الميـــاه القذرة في" واد نوقار" وتقدر الكمية ب: 38 م3/ اليوم بدون معالجة.
- وحدة (INDITEX) وهي المؤسسة الوطنية للأنسجة الصناعية ببلدية بوقاعة ترمي بكمية تقدر ب: 1584 م3/ اليوم مباشرة في واد بوسلام أما محطة التصفية فهـــي لا تعمل على الدوام.

1-2-1- **الوديان الملوثة في الولاية**: وهي ثلاث - واد بوسلام – واد فتيسة – واد الكبير.

- واد بوسلام : أهم الوحدات التي ترمي فيه المياه القذرة (ERIAD) ، (ORLAIT) (ENPEC) ، (INDITEX) ، وكمية المياه القذرة الصناعية الغير معالجة التي ترمى فيه يوميا من طرف أهم الوحدات هي 2004 م3/اليوم.

- واد فتيسة : ببلدية عين ولمان من أهم الوحدات التي ترمي فيه هي : (CARRELAGE) ،(E.N.M.G.P) .

- واد الكبير : ببلدية عين الكبيرة من أهم الوحدات التي ترمي فيه المياه القـــذرة هـــي وحـــدة (E.R.C.E)، (BCR).

1-2-2- **الوديان الأقل تلوثا في الولاية** : وهي واد ملاح و واد خراروة.

1-3- طرق المعالجة : وهي كثيرة وتتطلب تكاتف وتعاون من طرف الجميـــع ، الســـلطات، المجتمع المدني، الحركات الجمعوية خاصة البيئية منها، لأن التلوث البيئي ليس له حدود والكارثة تعم الجميع ، ولكن بتضافر الجهود وكل من منتهى مسؤوليته. وهذه بعض الحلول:

- محطات تصفية مستعجلة : بلدية بوقاعة (لتصفية مياه مصنع الجلود)، المنطقة الصناعية لمدينة العلمة.

- محطات تصفية ضرورية : موزعة على الخريطة رقم (18)

- إنشاء مركزيين في المنطقة الصناعية لمدينة سطيف والعلمة بغرض متابعـــة عمـــل محطـــات التصفية للوحدات الصناعية .

- إجراء دراسات على واد بوسلام ومتابعة نوعية مياهه ودرجة تلوثه بسبب وجود سد عين زادة ومشروع إنجاز سد آخر على هذا الوادي بولاية البرج.

- إدراج بند حماية البيئة في ميزانية المؤسسات الصناعية وتخصيص جـــزء 3% مـــن التكلفـــة الإجمالية للمشروع الصناعي للحفاظ على البيئة .

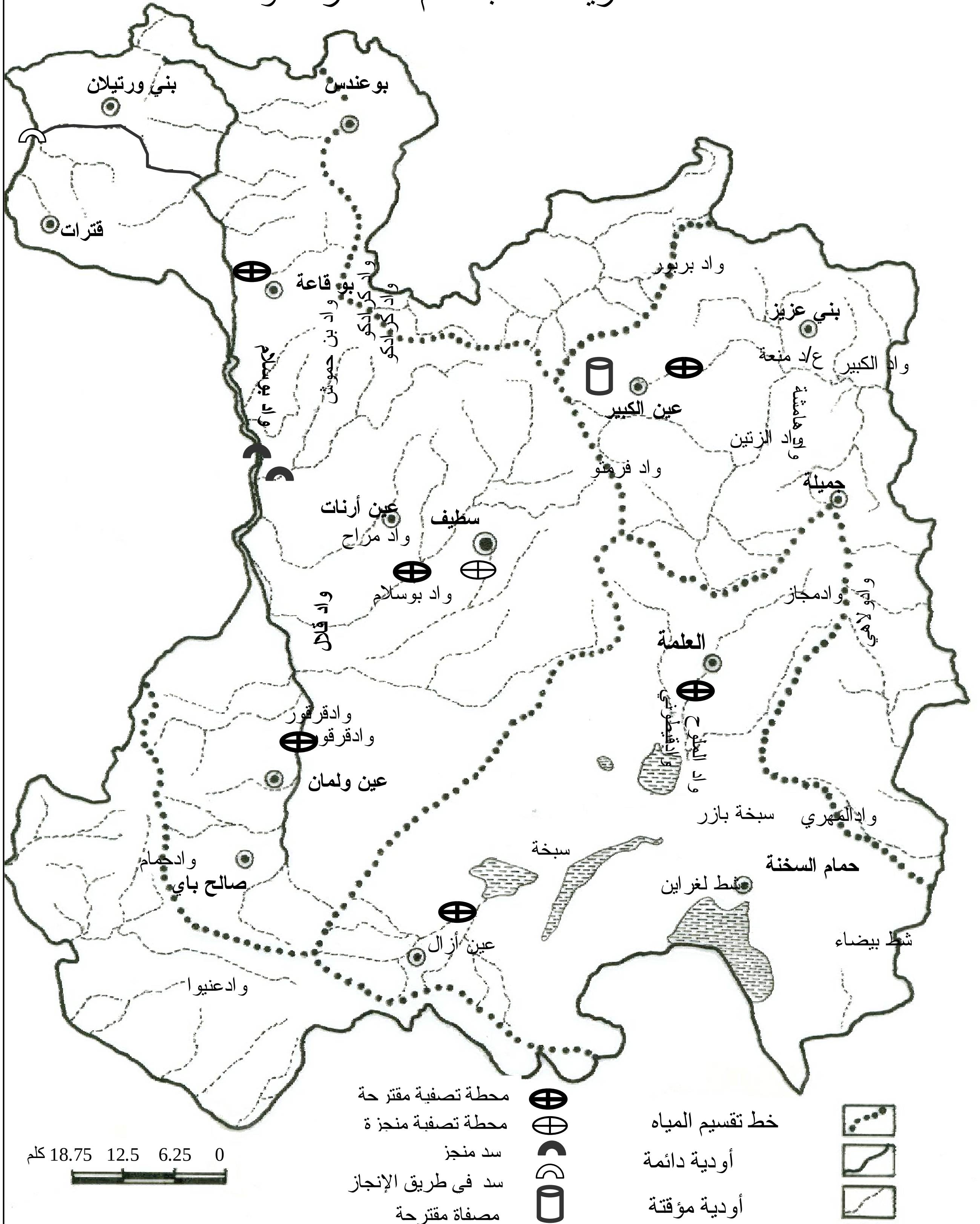
- تصنيف الوحدات الصناعية في الولاية حسب الإنتاج والأثر على البيئة.

- على مستوى المؤسسات الصناعية : دراسة الآثار البيئية للمصنع.

خريطة رقم : (18)

ولاية سطيف

طريقة معالجة أهم مصادر التلوث



المصدر: مديرية الري+ مديرية البيئة + إنجاز الباحث

2- تقديرات السكان لسنة 2015 واحتياجاتهم للمياه الصالحة للشرب:

2-1- تقديرات السكان لسنة 2015:

تعتبر المياه من أهم المشاكل المطروحة حاليا وقد تزداد حدتها مستقبلا إذا لم نحسن إستغلالها واستعمالها ومعالجتها ونبدأ أولا بحساب عدد السكان على المدى المتوسط ثم احتياجاتهم من المياه.

جدول رقم (28): تقديرات عدد سكان ولاية سطيف لسنة 2015/2002

الدوائر	عدد السكان تعداد 1998	معدل النمو %	عدد السكان سنة 2004	عدد السكان سنة 2015
عين ولمان	109810	3.38	134048	193225
عين آزال	121085	3.11	145511	203800
عموشة	41487	2.2	47273	60059
قجال	38666	3.48	47475	69165
بوعنداس	46335	1.69	51236	61608
ماوكلان	32723	3.13	39370	55258
عين آرنات	73875	3.85	92669	140413
سطيف	236287	2.16	268612	339793
بني عزيز	41184	2.1	46653	58636
عين الكبيرة	49838	3.6	61620	90924
حمام قرقور	30294	2.25	34621	44221
قنزات	8214	1.0	8719	9728
صالح باي	66069	2.76	77793	104956
جميلة	42890	1.83	47820	58377
بئر العرش	49956	1.59	54915	65321
بوقاعة	50157	1.99	56452	70115
العلمة	159591	3.52	196406	287356
البابور	29490	1.0	31304	34925
حمام السخنة	18262	3	21806	30184
بني ورتلان	53217	1.87	59474	72918
المجموع	**1311413**	**2.37**	**1509300**	**1952879**

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية 2004+ معالجة الباحث

نستنتج من الجدول رقم (28) ما يلي:

- ولاية سطيف ستشهد زيادة سكانية معتبرة ، أكثر من نصف مليون نسمة في أفق 2015م.
- حسب التقديرات سيصل عدد السكان في أفق 2015 إلى حوالي 2 مليون نسمة.
- 6 دوائر سيفوق عدد سكانها مائة ألف نسمة بالولاية.
- المراكز الحضرية الكبرى ستعرف إرتفاعا مذهلا بدءا بدائرة العلمة التي سيتضاعف عدد سكانها خلال هذه الفترة بزيادة تقدر بـ: 90950 نسمة ليرتفع عدد سكانها ويصبح 287356نسمة ، متبوعة بسطيف بزيادة تقدربـ:71181نسمة، وهذا راجع للنشاطات التجارية والصناعية والخدماتية التي تقدمها هذه المراكز، تليها دائرة عين ولمان ، عين آزال وعين آرنات بزيادة تقدر بـ: 59177نسمة، 58289نسمة، 47744نسمة على التوالي .
- ستعرف الدوائر التي تقع في المناطق السهلية إرتفاعا ملحوظا في عدد السكان بينما الدوائر التي تقع في المناطق الشمالية فالزيادات السكانية بها ضعيفة جدا بسبب تعطل المشاريع التنموية بها وعزوف القطاع الخاص عن الإستثمار في هذه المناطق .

2-2- إحتياجات سكان الولاية للمياه لسنة 2015:

تزيد إحتياجات السكان للمياه الصالحة للشرب بزيادة عدد السكان والجدول الموالي يوضح إحتياجات سكان المنطقة لهذه المنطقة وذلك على أساس المعيار الوطني الذي يخصص 186ل/فرد/اليوم [1]، وهذا يوضح أن الولاية سنة 1998 كانت تعاني من عجز لأنها توفر فقط 91ل/اليوم لسكانها ، وبذلك سيتم إبراز مدى الكمية الهائلة التي يتطلبها السكان حاليا ومستقبلا إذا كان في العلم أن الجزائر من بين البلدان التي تقع تحت حد الندرة في وفرة الماء المحددة دوليا ب 1000م3/السنة/ ساكن ، وحاليا وفرة الماء في بلادنا بالنسبة لكل ساكن تقدر ب: 383م3/السنة وستنخفض في أفق 2020 إلى 261م3/السنة. أما في الولاية فهي تقدر ب: 249م3/السنة/الساكن هذا سنة 1998 فماذا نقول سنة 2015.

---

(1): تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000 أعدته وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

جدول رقم (29): إحتياجات سكان الولاية للمياه للفترة 1998-2015

	عدد السكان	المياه الموجهة للشرب م3/اليوم	احتياجات السكان من المياه م3/اليوم	العجز م3/اليوم	المياه القذرة م3/اليوم
1998	1311413	119338.6	243922.8	124584.2	66829.6
2004	1509300	137346.3	280729.8	143383.5	76913.9
2015	1952879	177712.0	363235.5	185523.5	99518.7

- محطة معالجة : يوجد بولاية سطيف منشأة تطهير مياه الصرف المنزلي والمتمثلة في محطة التصفية لمدينة سطيف (STEP) والتي شرعت في العمل في أوائل 1996 لتحقق هدفا مزدوجا :

- حماية مياه واد بوسلام من التلوث.
- إعادة استعمال المياه المطهرة في السقي الزراعي.

- فوائد محطة المعالجة: تقوم محطة التصفية بمعالجة المياه القذرة لعدد سكان يقدر بـ: 150000نسمة ، كمية المياه القذرة التي يرميها هذا العدد في واد بوسلام هي 7644 م3/اليوم إذا فكمية المياه المصفات هي 7644م^3/ اليوم والبقية ترمى في وادي بوسلام .

وعلى إعتبار أن كل هكتار يتطلب سنويا 7000م3/السنة في الهضاب العليا وذلك باستعمال الطرق التقليدية العدية غير أن التقنيات الحديثة باتباع أسلوب التقطير أو الرش المحوري يؤدي إلى اقتصاد هذه الكمية إلى النصف تقريبا .(1) فلو إستطعنا تصفية المياه القذرة لكل الولاية لوصلنا إلى سقي 9000 هكتار في السنة ، ولكن أولا نبدأ بعاصمة الولاية فبتصفية كل المياه القذرة لسكان المدينة نستطيع سقي مساحة 700هكتار باستعمال الطرق التقليدية .

لو انشأنا محطات تصفية بكل من العلمة ، عين آزال وعين ولمان لاستطعنا سقي مساحة 2000هكتار في السنة ، ومنه نكون قد حافظنا على الطبيعة والأودية أولا واستفدنا اقتصاديا من المياه في الميدان الزراعي ثانيا .

ملاحظة : نفتح الباب للإستثمار الخاص في ميدان محطات التصفية لأنه أحرص على الألات والمعدات واستمرار عملية التصفية و بمساعدة الدولة عن طريق مساعدات مالية وتحفيزات لأن الأعباء والتكاليف كبيرة لتصفية المياه القذرة ولكن إذا نظرنا إلى آثار التلوث نجدها وخيمة على المدى القريب والبعيد .

---

(1): مذكرة ماجيستير في التهيئة الإقليمية :"تقييم المخاطر البيئية للمناطق الحضرية مثال مدينة قسنطينة" من إعداد نمول مسعود 2004/2003 جامعة منتوري بقسنطينة، كلية علوم الأرض.

3- القمامة العمومية

يولد النشاط البشري نفايات صلبة لاسيما منزلية وتسمى أيضا حضرية تشكل مصادر هامة لتلوث البيئة والنفاية هي : " كل فضالة يتخلى عنها صاحبها لأنها غير صالحة للإستعمال . على أساس نسبة إنتاج 0.5 كلغ /لكل ساكن /يوميا ، تقدر كمية النفايات المنزلية المتولدة سنويا بـــــ: 5.2 مليون طن "[1]

3-1- يحتوي التكوين المتوسط للنفايات المنزلية على مايلي :

- 73.74% من المواد العضوية.
- 2.5% من البلاستيك
- 1.9% من المعادن.
- 0.9% من الزجاج.
- 7.4% من الورق.
- 12% من النفايات المختلفة.

3-2- في معظم البلديات تم اختيار نقاط تفريغ الفضلات ، لكن كيفيات جمع النفايات المنزلية غير متحكم فيها بالإضافة إلى طريقة التسيير غير الفعالة للمفرغات العمومية بسبب غياب التكفل الأمثل من طرف الجماعات المحلية .

يوجد على مستوى الولاية 50 مفرغة عمومية مقسمة كمايلي:

- ثلاثة مفارغ شبه محروسة محاطة بسياج ومدعمة بحراسة وهي المفارغ التابعة للبلديات: سطيف ،العلمة ، أولاد عدوان.
- 47 مفرغة مهملة وغير محروسة وغير مسيجة.

تجدر الإشارة إلى أن جل المفرغات غير مهيأة للتخلص من الفضلات وفق التقنيات المعمول بها كما أن أغلب البلديات تعاني من نقص الإعتمادات المالية والخاصة لتحسين وضعية المفارغ وجمع ومعالجة النفايات الصلبة الحضرية.

- يقدر حجم الفضلات المنزلية والصناعية الصلبة التي تفرزها ولاية سطيف يوميا بحوالي 525 طن كما أن معدل نسبة السكان المعنية بجمع النفايات عبر تراب الولاية لا يتعدى 55% ماعدا بعض البلديات : سطيف، العلمة، عين آزال، عين ولمان، صالح باي، عين الكبيرة وبوقاعة ، التي يقدر بها نسبة تجميع الفضلات بحوالي 80%.

3-3- لتحسين تسيير النفايات: ينبغي عمل مايلي:

- تدعيم قدرات تدخل المصالح البلدية لتمكينها من تحسين ظروف جمع وإخلاء النفايات المنزلية
- تطوير الفرز الإنتقائي للنفايات.

---

(1): تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000 أعدته وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.ص60

- تحسيس سكان المدينة بوجوب تنظيفها.
- تطوير أنشطة الرسكلة .
- إنجاز وتهيئة مزابل خاضعة للمراقبة.

3-4- الفرق بين مزبلة مراقبة والأخرى فوضوية:

مزبلة فوضوية:

-الإيداع الفوضوي للنفايات.
- إنبعاث الدخان والروائح الكريهة.
- تلويث المياه السطحية والجوفية.
-تلويث الأراضي الزراعية والتربة.
-تكاثر الحشرات والقوا ضم والحيوانات الشاردة.
- إنتشار الأمراض والأوبئة.

مزبلة مراقبة:

- إستقبال مراقب للنفايات.
- تغطية النفايات بمواد جامدة.
- القضاء على أخطار التلوث وانتشار الأمراض.

3-5- فوائد معالجة النفايات : يتم رمي آلاف الأطنان يوميا عبر التراب الوطني دون الإستفادة منها وعلى إعتبار أن 73 % من تركيبة النفايات هي عبارة عن مواد عضوية يمكن استرجاعها وجعلها أسمدة عضوية تقدر ب 4 ملايين طن /السنة تغطي جميع الأراضي الصالحة للزراعة بمتوسط 14 قنطار في الهكتار. ومن كل هذا ندرك أهمية معالجة النفايات اليوم وبذلك نكون قد حققنا تنمية مستديمة تراعى فيها جميع المشاكل البيئية والتنمية الإقتصادية . ولو إستطعنا إدخال الإستثمار الخاص في هذه العملية خاصة في المدن الكبرى مثل سطيف والعلمة في جمع النفايات وإعادة رسكلتها لكان خير من الناحية البيئية والتنموية.



صورة رقم (10) : رمي القمامة في الوادي دليل على عدم وعي العمال بمخاطر هذا التصرف (مدينة سطيف)

4- التلوث الجوي

4-1- مصنع الإسمنت بعين الكبيرة:

يشكل مصنع الإسمنت بعين الكبيرة المصدر الرئيسي االتلوث الجوي بالولاية، حيث يسبب إزعاجا كبيرا وخطر على الصحة العمومية والبيئية بالمناطق المجاورة له نتيجة إنبعاث كميات كبيرة من الغبار الذي يقذفه المرشح الكهربائي القديم والقليل الفعالية.

بالرغم من الكوارث التي ألحقها بسكان مدينة عين الكبيرة والأراضـي الزراعيـة إلا أننـا نطلب فقط وضع مصفاة جديدة تعمل باستمرار لأنه من الصعب إغلاق هذا المصـنع وتشـريد العمال ونقص مادة الإسمنت في السوق، بالإضافة إلى تعويض المزارعين الذين فسدت أراضيهم بالغبار المنبعث من المصنع.

4-2- المحاجر:

توجد بالولاية حوالي 91 محجره وموزعة على كل الدوائر، وفي بلدية عين الحجر شكلت خطرا كبيرا على سكان البلدية سواء بالغبار أو تصدع المنازل من جراء التفجيرات التـي يقـوم بهـا أصحاب المحاجر ، وعدم تدخل السلطات الولائية أدى بالسكان إلى الإحتجاج وغلق الطريق لأن أحد المستثمرين يريد محجرة قريبة من المحيط العمراني وأدى الإحتجاج إلى تـدخل السـلطات ومنعه من إستغلال المحجرة ، وعوض بأخرى بعيدة عن العمران ولاتشكل خطر على السكان.

ومايلاحظ في هذه البلدية هو أن نتائج الإستمارة الميدانية بينت أن كل سكان البلدية أو جلهـم يرفضون المحاجر حتى وإن كان أبناؤهم أو آباؤهم يشتغلون بها، وعلى الـرغم مـن أن هـذه المحاجر تعطي ديناميكية تنموية بالبلدية إلا أن السكان يرفضونها.

5- التلوث عن طريق الضجيج

وهو يؤثر على السكان مباشرة مثل سوق دبي بالعلمة وسوق 1000 مسكن بمدينة سطيف وهـو الذي حول حياة السكان إلى جحيم بسبب وقوعه في الطابق السفلي للعمارات ، ويوجـد حـوالي 300 محل لبيع المواد الغذائية بالجملة بالإضافة إلى حركة الشـاحنات التـي تشـحن أو تفـرغ البضائع وهذا في الليل مع إستعمال منبهات الصوت، وعليه فتدخل السلطات الولائية ضـروري وذلك ببناء سوق خارج المحيط العمراني وتوزيع المحلات على التجار .

المبحث الثاني : الآفاق المستقبلية لتطوير الولاية

مقدمة :

انطلاقا من الدراسة الشاملة للعناصر المهيكلة لمجال ولاية سطيف والمتمثلة في العناصر الطبيعية والسكانية والإقتصادية، والتي فمنا من خلالها بالدراسة التمهيدية السابقة للخطة التنموية والتي حدد هدفها بتحقيق تنمية شاملة ومتكاملة ومتوازنة لكل القطاعات، وذلك عن طريق خطة زراعية أولا ثم تقسيم أراضي الولاية الى مجموعة من المناطق المتجانسة مع الوقوف على إمكانيات و عوائق كل منطقة، مع مراعات مبدأ الأولويات في التقسيم.

I. الخطة المستقبلية الزراعية

بالرغم من أن القطاع السائد بالولاية هو قطاع الخدمات ثم يليه القطاع الصناعي وفي المرتبة الأخيرة القطاع الفلاحي، إلا أن هذا لا يغير في أن الولاية فلاحية بالدرجة الأولى قبل أن تصبح قطب صناعي وتجاري بالشرق الجزائري .

بما أن الإقليم يعيش كغيره من أقاليم البلاد مشاكل بيئية جدية، وهي تهديدات باقية على خطورتها والآخذة في التعميم مثل :

- استنفاد الموارد الغابية بفعل الحرائق .
- اختفاء أنواع نباتية وحيوانية ،وتفقير الأراضي الزراعية والتربة .
- التصحر الزاحف من الجنوب بفعل الجفاف ورياح السيروكو ونقص التشجير وطاقة الحمل الكبيرة .

أمام هذا كله يبقى علينا حتما دراسة خطة زراعية مهامها الرئيسية تتمحور حول تنمية القطاع الزراعي وهذا بزيادة المساحات الزراعية الجديدة ضمن العملية الإنتاجية مع رفع المردودية وهذه الخطة الزراعية تعتمد على مقومات ومستلزمات .

1- مقومات نجاح الخطة الزراعية :

1- 1- اليد العاملة : والتي تكون لها خبرة علمية كافية ودراسة بالتقنيات الزراعية وحسب الإحصائيات المتوفرة لدينا، فإقليم الدراسة يعرف نقص في المؤطرين إذ لا يتعدى عددهم 41 مهندس زراعي و24 تقني سامي و 17 مساعد تقني، حسب مديرية المصالح الفلاحية للولاية 1998 موزعين على مساحة زراعية مستغلة تقدر بـــ :360989.36 هكتار [1]، و إذا اعتبرنا أن لكل 1000 هكتار نحتاج الى ثلاث مهندسين فإن الاحتياج هو 1083 مهندس حتى نستغل كل الأراضي الزراعية والقطاع الفلاحي في كل الإقليم .

1- **2- الآلات والأسمدة** :

إن لكل من الألات والأسمدة دور كبير في التأثير على القطاع الزراعي، فوجود الآلات وتوفرها في الأسواق والاستعمال الأمثل للأسمدة وانخفاض أسعارها كفيل بالحصول عل الإنتاج الزراعي أولا، والمحافظة عل الأراضي الزراعية ثانيا .

لكن الوضعية الحالية للأسواق الوطنية توضح غلاء المكننة وغلاء كرائها، وعدم توفر الأسواق على الأسمدة المطلوبة أدى بالفلاح إلى استعمال أساليب وطرق تقليدية في الزراعة والحصاد مما أدى إلى إتلاف الكثير من الأراضي .

والمؤشر المعمول به وطنيا هو جرار لكل 50 هكتار والولاية تحتوي على 3601 جرار وهو عدد غير كافي لأن المطلوب هو 7219 جرار للوصول إلى المعدل الوطني ،ومن هذا نقترح على الدولة فتح طريق الاستثمار في الآلات الزراعية والأسمدة بتقديم التسهيلات والدعم المادي .

1-3- انتشار الأراضي في حالة راحة :

بلغت مساحة الأراضي المستغلة فعلا في الولاية سنة 1998 : 221023 هكتار أما الأراضي الفلاحية في حالة راحة فقد بلغت :139452 هكتار وفي ظرف 5 سنوات استغلت هذه الأراضي كلها بسبب تدعيم الولاية للفلاحين و القروض التي أعطيت لهم عن طريق صندوق الدعم الفلاحي و الذي استطاعت الولاية عن طريقه إستثمار الأراضي في حالة راحة و قد بلغت مساحة الأراضي المستغلة فعلا في موسم 2002-2003: 360989 هكتار ، و يبقى إجمالي الأراضي في حالة راحة في الولاية 101004.34 هكتار و تستطيع الولاية إدماج هذه الأراضي ضمن الأراضي الزراعية المستغلة في ضرف 5 سنوات القادمة لو يبقى الدعم المادي للفلاحين بنفس الوتيرة و الطريقة .

[1]:مذكرة تخرج :تخطيط الأقاليم الزراعية في الشرق الجزائري دورة سبتمبر 2001، جامعة قسنطينة.

4-1 : رفع المردودية :

أهم منتوج في الولاية هو الحبوب و قد وفرة له مساحات شاسعة لزراعته و مردوديته بالولاية تزيد سنة بعد سنة فقد بلغ في الفترة 1994 –1998 : 9.50 ق/هــ [1] ، وعلى المستوى الوطني 19.86 ق/هــ وبلغ في الفترة 1999-2004 : 17ق في الهكتار بينما بقي المعدل الوطني يتراوح بين 9-10 ق/هــ، و بتوفر الآلات الفلاحية و توفر الأسمدة في الأسواق و إنخفاض أسعارها ووجود مهندسين أو كفاءات عالية يؤدي بالضرورة إلى رفع المردودية دون المساس بنوعيية التربة و المحافظة على المساحات الزراعية الصالحة .

2- مستلزمات الخطة الزراعية :

2-1- التربة :

تعتبر دراسة التربة من العناصر التي تسمح لنا بزراعة النبات الذي يتلائم معها ،وهي من أهم العناصر الطبيعية التي تؤثر في الزراعة ذلك أنها تمثل الطبقة السطحية التي يثبت فيها النبات جذوره ويمتص منها الغذاء والماء ،بالإضافة إلى كونها تساعد على اختيار طريقة السقي الملائمة والتي تختلف باختلاف مكوناتها .

ومجال الدراسة به نوعين من الأتربة :

- تربة قليلة التطور :ناتجة عن عدم وجود تركيب متوازن بين الأفق (A.B.C) ومن مميزاتها تربة قليلة العمق، ومعرضة للإنجراف المائي وتوجد بالمناطق السهلية وسفوح الجبال متوسطة الإرتفاع وهي تغطي تقريبا الإقليم كله ،وهي صالحة خاصة للزراعات الواسعة .

- تربة ملحية : وهي ناتجة عن كون التبخر أكبر من كمية التساقط وهذا يؤدي إلى تركز الأملاح على السطح ولا تصلح للزراعات وتتواجد خاصة في الجنوب الشرقي للولاية ذات المناخ الشبه جاف بمحاذات الشطوط والسبخات .

2-2- الثروة المائية :

عنصر الثروة المائية سواءا كانت سطحية أو جوفية يعد عنصر مهم، وعامل رئيسي لا غنى عنه في جميع الأنشطة الإقتصادية، والحيوية وهو العصب المحرك في التنمية الإقليمية، وبما أنه عنصر مهم وجب التطرق له .

تتم عملية استغلال المياه الموجهة للقطاع الفلاحي من المياه السطحية والجوفية كمايلي :

- السدود الصغيرة : يوجد بالولاية سدين صغيرين موجهين للسقي بحجم قدره 2.07 مليون م^3/ السنة .
- السدود الترابية :تمتلك الولاية 11سد ترابي موجه للسقي بحجم قدره 4.6 مليون م3 /السنة

- الآبار العميقة :توجد بالولاية 10 آبار عميقة موجهة للسقي بحجم قدره 8.48 مليون م3/السنة
- الآبارالسطحية:تحتوي المنطقة على 16250 بئر بحجم مائي قدره 41.3 مليون م3/ السنة.

الحجم الإجمالي للمياه الموجهة للفلاحة يقدر بـــ56.5 مليون م3/ السنة .

3- تقدير الإحتياجات المستقبلية من مياه السقي :

بما أن الحجم الإجمالي للمياه الموجهة للفلاحة يقدر بـــ 56.5 مليون م3/السنة والمساحة التي أمكن سقيها هي 11391 هكتار والجدول رقم(30) يوضح الموارد المائية المعبأة والمساحة التي يمكن سقيها .

جدول رقم (30): الموارد المائية المعبأة والمساحةالتي يمكن سقيها

المصادر المائية	العدد	المياه المعبأة (م.م3/السنة)	المساحة التي يمكن سقيها (2)
السدود الصغيرة	02	2.07	414
السدود الترابية	11	4.6	920
الآبار العميقة	10	8.53	1706
الآبار السطحية	16250	41.3	8260
إجمالي الولاية		56.5	11391

المصدر :مديرية الري لولاية سطيف سنة 2001

ولتقدير المساحة المسقية لسنة 2015 قمنا بحساب معدل تطور الأراضي المسقية خلال فترة 1997-2002.

جدول رقم (31) : معدل تطور الأراضي المسقية

السنة	1997	2002	معدل تطور الأراضي المسقية	2015
مساحة الأراضي المسقية (هـــ)	8844	11391	%5.19	21996

المصدر : مديرية الري لولاية سطيف 2001

لتقدير احتياجات مياه السقي لسنة 2015 نقوم باستعمال معيار 5000 م3/ سنة للهكتار الواحد أي:

21996 x 5000 =109.90 م.م 3/ سنة .

وبمقارنة إجمالي المياه الموجهة للسقي سنة 2001 وهو :56.5 م.م3/السنة فإنه سيتضاعف سنة 2015 الى 109.98 م م3/السنة وهذا هو المطلوب ،ولهذا وجب البحث عن سياسة واستراتيجية لتخزين المياه وذلك ببناء السدود جديدة والاستغلال العقلاني للمياه السطحية والبحث عن آبار جديدة لتدعيم قطاع المياه ،وايجاد مصادر أخرى لجلب المياه خاصة من الشمال لأن العجز يبقى وارد جدا.

4- الدورة الزراعية :

من الأمور المهمة في تخطيط انتاج المحاصيل الزراعية تحديد الدورة الزراعية والتي يؤدي تطبيقها إلى تحقيق مايلي:

- الحفاظ على التربة ومكوناتها (عدم اجهاد الأرض).
- زيادة المردودية .
- تحسين خصوبة التربة كمياويا وفزيائيا .

غير أن تطبيق الدورة الزراعية يختلف من منطقة إلى أخرى تبعا للظروف المناخية لنوع المنتوج الزراعي وهذا مثال على دورة زراعية خماسية على مناطق الولاية .

جدول رقم (32) : الدورة الزراعية

المناطق / السنة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
1	بور	حبوب	حبوب	بور	حبوب
2	حبوب	بور	حبوب	حبوب	بور
3	حبوب	حبوب	بور	حبوب	حبوب
4	بور	حبوب	حبوب	بور	حبوب
5	حبوب	بور	حبوب	حبوب	بور

ولتطبيق الدورة الزراعية والحصول على تلك المناطق خلال السنة الأولى من الدورة نقتصر على كمية التساقط في كل منطقة من مناطق الولاية وبذلك نتحصل على 4 فئات هي :

- الفئة الأولى :أقل من 300 ملم :منطقة جبال الحضنة منطقة الهضاب .

- الفئة الثانية :300 – 600 ملم :تضم منطقة الهضاب العليا ،منطقة أقدام الجبال .
- الفئة الثالثة :600 – 900 ملم : تضم المنطقة الجبلية الشمالية .
- الفئة الرابعة 900– 1200ملم :تضم المناطق الجبلية المرتفعة في المنطقة الجبلية الشمالية.

و بالمطابقة مع معطيات الجدول نجد المناطق التي تستثمر في زراعة الحبوب وتضم كل من منطقة الهضاب العليا ومنطقة أقدام الجبال والمنطقة الجبلية الشمالية ،أما التي تبقى في حالة راحة أو بور هي منطقة جبال الحضنة ومنطقة الهضاب ،والمناطق المرتفعة في المنطقة الجبلية الشمالية .

وبتطبيق هذه الدورة الزراعية فإن لها فائدة كبرى ترجع بالدرجة الأولى على التربة من ناحية الزيادة في المكونات العضوية والكيمياوية، وهذا يكون مفيدا في السنة الموالية أثناء عملية الزرع حيث تعطى انتاج وافر ومردودية عالية .

5- أهمية التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي :

إن العلاقة بين الزراعة والصناعة قوية وكبيرة وكل منهما مكمل للآخر ،فبالمنتوجات الزراعية يمكن النهوض بالجانب الصناعي وتنميته وخلق مجالات جديدة في الصناعة، تحتاج إلى اليد العاملة ، كما للصناعة دور في تطوير القطاع الفلاحي بواسطة توفير الآلات والمكننة والأسمدة الزراعية، إلا أن منطقة الدراسة لا توجد بها علاقة قوية بين الزراعة والصناعة رغم أنها منطقة زراعية (حبوب ،أشجار مثمرة ،أعلاف صناعية)، وهذا راجع إلى توطين الصناعة بالإقليم من أجل الصناعة واستغلال اليد العاملة وليس من أجل استغلال امكانيات المنطقة،

و معظم الوحدات الصناعية لا تقوم على استغلال الإنتاج الفلاحي باستثناء بعض الوحدات القليلة مثل : المؤسسة الوحيدة العمومية لاستغلال الحبوب وهي الرياض /ومؤسسة واحدة لانتاج الحليب ومشتقاته ببلدية مزلوق ووحدة لدبغ الجلود الخام وغسلها وتوزيعها على أماكن التصنيع الأخرى، كما توجه بعض المؤسسات الصغيرة في القطاع الخاص تستغل نفس المواد (الحليب والحبوب) ،بينما لاتوجد وحدات صناعية لاستغلال المواد الأخرى التي تزخر بها المنطقة مثل الطماطم ،الفواكه ،الصوف ،الزيتون :...الخ.

رغم أن الولاية تزخر بإمكانيات زراعية هامة ووجود مقومات صناعية من شأنها إحداث التكامل بين القطاعين وذلك بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة تنتشر حسب المقومات الزراعية و الحيوانية لكل منطقة وهذا يتم بتشجيع القطاع الخاص للقيام بالستثمارات التي تخدم الإقليم وتستغل موارده وتنشطه اقتصاديا .

II. تصنيف الولاية إلى مناطق:

مقدمة:

من خلال دراستنا للعناصر الطبيعية والسكانية وإقتصاد الإقليم وأثره على البيئة والسكان، وبعد أن قمنا بتحليل وتقييم الوضعية الحالية للولاية، وهي الدراسات التمهيدية التي تسبق الخطة الإقليمية، وأهم ماميز الإقليم عدم التوازن بين مختلف المناطق من كل المجالات وعلىكل الأصعدة الجانب السكاني و الفلاحي ، وتوزيع الصناعات، حتى الجانب الطبيعي شارك في توسيع الفوارق بين المناطق، وتماشيا مع دور الدراسات الأقليمية إرتأينا إعادة تقسيم المجال إلى ثلاث مناطق متجانسة إعتمادا على المؤشر الطبيعي، وهو الأساس بالإضافة إلى خصوصيات كل منطقة وإمكانياتها الإقتصادية.(أنظر إلى خريطة رقم (20)).

1- المؤشرات المعتمدة في تقسيم المجال:

من أجل توظيف الإمكانيات والطاقات الموجودة بالإقليم سواءا كانت بشرية أو طبيعية في عملية التقسيم لتفادي الإختلالات الناتجة عن التقسيمات الإدارية التي لم تراعي الجانب الطبيعي في التقسيم، قمنا بإعادة تقسيم المجال حسب وحدات متجانسة من الناحية الطبيعية والإقتصادية وأهم المؤشرات المعتمدة عليها في تحديد الوحدات المتجانسة هي:

1-1- المؤشرات الطبيعية: وهومؤشر ثابت لايتغير إلا على فترات طويلة ويتمثل في: الإرتفاعات ،الإنحدار، الأمطار،الرياح، نوعية التربة ،مقاومة الصخور...الخ، ولهذا يعتبر عنصر بالغ الأهمية في تحديد الوحدات المتجانسة، واحتوائه على مختلف الموارد الأولية المطلوبة في عملية التنمية.

1-2- المؤشرات البشرية والاقتصادية: لهذه المؤشرات دور فعال في تحديد الوحدات المتجانسة فهو الموجه للتنمية حسب مؤهلات وطاقات كل منطقة ، فالحجم السكاني للولاية وتوزيعهم على المجال ، بالإضافة إلى المقومات الصناعية والفلاحية المتنوعة، والبنية التحتية وتركزها من منطقة لأخرى يساهم في تحديد الوحدات المتجانسة، وهيكلة المجال.

2- إعادة تقسيم المجال على أساس طبيعي:

يتميز إقليم الدراسة بالتنوع في مظاهره الطبيعية من الشمال إلى الجنوب هذا مانتج عنه إختلال في توزيع السكان والخدمات، فكلما كانت المناطق متضرسة كانت الخدمات ضعيفة والتجهيزات قليلة. وقد قسمنا الإقليم إلى ثلاث مناطق رئيسية وهي:

- المنطقة الجبلية الشمالية: وهي بدورها تنقسم إلى قسمين: منطقة جبلية شمالية ومنطقة أقدام الجبال، وتضم 33 بلدية.

- منطقة الهضاب العليا: وتضم منطقتين هما: منطقة الهضاب العليا ومنطقة الهضاب وبهما 22 بلدية.

- منطقة جبال الحضنة: تضم 5 بلديات.

لكل من هده المناطق خصائصها الطبيعية والمناخية التي تميزها عن غيرها من المناطق، مثلما يوضحه الجدول رقم (33) والخريطة رقم (19)، وقمنا بعدها بمقارنة المناطق الثلاث مع إضافة العنصر السكاني والإقتصادي، والنتائج جاءت كمايلي:

2-1- المنطقة الجبلية الشمالية: تنقسم إلى قسمين هما:

- **المنطقة الجبلية الشمالية**:وتضم 20 بلدية وهي بوقاعة، ماوكلان،تلة إفاسن، آيت تيزي ،آيت نوال مزادة، بوعنداس، بوسلام، ذراع قبيلة، حمام قرقور، حربيل، عين لقراج، قنزات، بني ورتلان، بني شبانة، بني موحلي، واد البارد، البابور، سرج الغول، بني عزيز، عين السبت.

تتميز هذه المنطقة بالإنحدار الشديد والتضرس الكبير والإرتفاع من 600-1400م مناخ المنطقة رطب، تشهد تساقط كبير خاصة على المرتفعات، نوعية التربة طمي وغرين وهي خاضعة لعوامل التعرية والحت المائي، وشغل الأرض الحالي تشجير وزراعات كثيفة معاشية.

– **منطقة أقدام الجبال**: وتضم 13 بلدية وهي : بني وسين، عين الروى ،عين عباسة ، الأوريسيا، تيزي نبشار ، عموشة، أولاد عدوان، عين الكبيرة، الدهامشة ، بني فودة، معاوية ، جميلة ،تاشودة.

الإنحدار بهذه المنطقة أقل حدة ، الإرتفاع من800-1300م، التساقط يتراوح مابين 500-600ملم، نوعية التربة صخرية عميقة، تتميز هذه المنطقة بزراعة الحبوب والأعلاف.

2-2- منطقة الهضاب العليا:وتنقسم بدورها إلى قسمين هما:

- **منطقة الهضاب العليا (سطيف-العلمة)**:وهي المنطقة الحيوية بالإقليم وتستحوذ على كل النشاطات والخدمات، بها 11 بلدية، التساقط بهذه المنطقة يتراوح مابين 300-450ملم إرتفاعها من 800-1000م، وهي مناطق مستوية مع إنحدار ضعيف شمال جنوب، نوعية التربة فيضية، تتميز بزراعة الأعلاف والخضروات.بلديات المنطقة هي:عين آرنات، مزلوق، قلال، قجال، سطيف، أولاد صابر، بازر سكرة، العلمة، القلتة الزرقاء ،البلاعة ، بئر العرش.

جدول رقم(33): المناطق المتجانسة طبيعيا

المناطق	المساحة الزراعية	الإنحدار	الإرتفاع (م)	المناخ	نوعية التربة	شغل الأرض الحالي	استهلاكات ممكنة
المنطقة الجبلية الشمالية	م إ:176075 %31.33 م م:83075 %23.02	شديد الإنحدار	600-1400	منطقة رطبة 500-700ملم على المرتفعات 1000-1500ملم	طمي وغرين خاضعة للتعرية والحت المائي	زراعة حبوب معاشية-تشجير	رعوية-غابية
منطقة أقدام الجبال	م إ:67975 %12.10 م م:45655 %12.57	إنحدار أقل حدة(خفيف)	800-1300	500-600ملم	تربة صخرية عميقة	حبوب وأعلاف	تكثيف زراعة الحبوب-تربية الأبقار
منطقة الهضاب العليا(سطيف-العلمة)	م إ:112580 %20.03 م م:99515 %27.57	مناطق مستوية مع إنحدار ضعيف شمال جنوب	800-1000	300-450ملم	تربة فيضية وطين متوضعة على صخور كلسية	زراعة الأعلاف والخضروات	زراعة الحبوب- تربية الأغنام والأبقار
منطقة الهضاب	م إ:160525 %28.66 م م:114525 %31.71	إنحدارضعيف	550	150-200ملم	طمي وغرين رملي طين كلسي	حبوب(شعير وخرطال)خضروات وزراعات صناعية	حبوب وتربية الأغنام
منطقة جبال الحضنة الجنوبية	م إ:44845 %7.98 م م:18130 %5.02	إنحدار قوي	600-1800	أقل من 300ملم	تربة فقيرة (قلة المناطق الزراعية)	زراعةحبوب معاشية	تشجير

المصدر: مديرية الفلاحة 2004 + معالجة شخصية

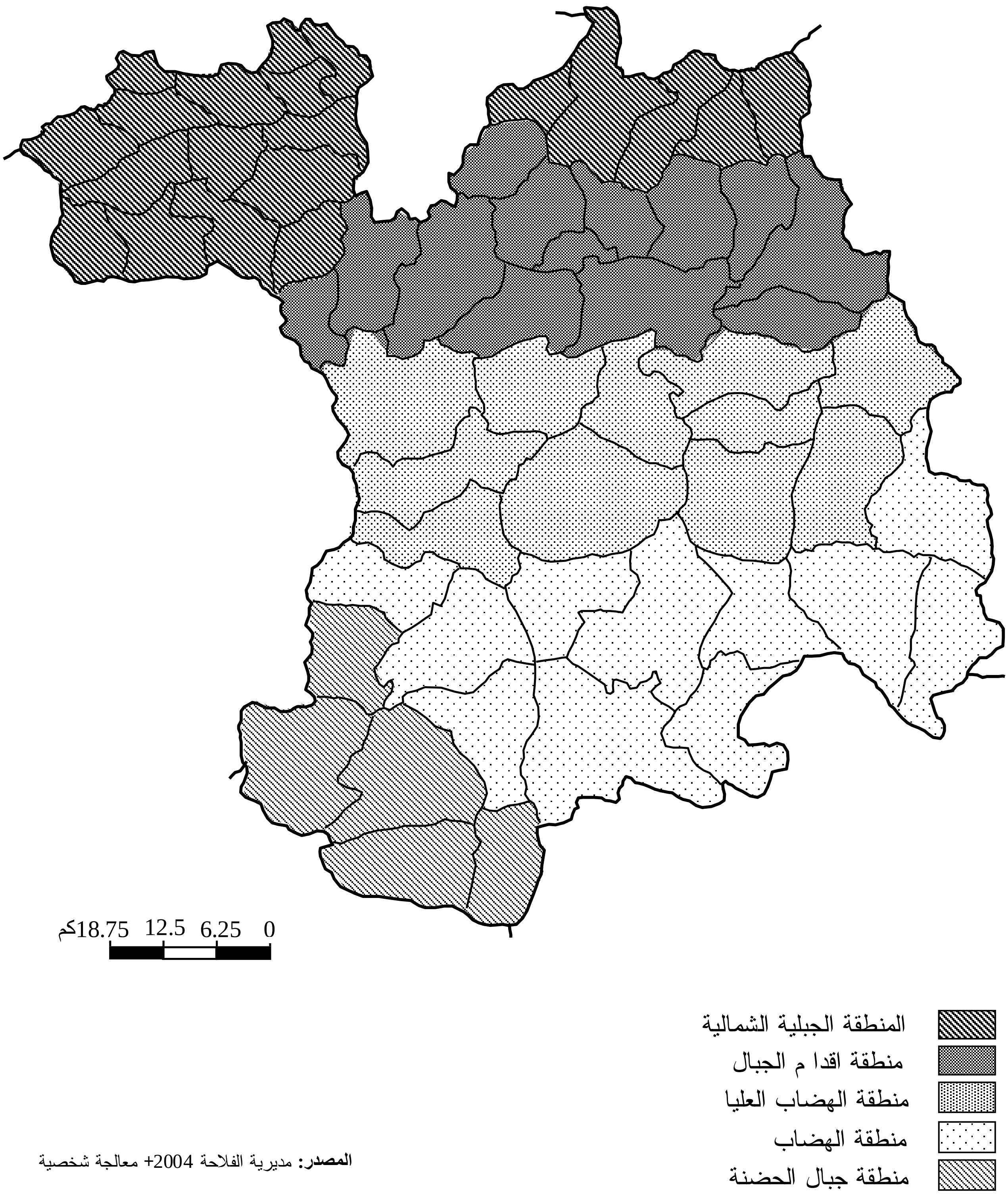
- **منطقة الهضاب**: تضم 11 بلدية تتميز بمناخ شبه جاف التساقط لايزيد عن 200ملم، الإنحدار ضعيف، الإرتفاع 550م، نوعية التربة طمي وغرين رملي، شغل الأرض الحالي هو زراعة الحبوب، بلديات هذه المنطقة هي: قصر الأبطال، عين ولمان، صالح باي، بئر حدادة، عين آزال، عين الحجر، بيضاء برج، تلة، حمام السخنة، طاية، الولجة.

- **منطقة جبال الحضنة**: وهي أصغر الناطق وتضم 5 بلديات هي: بوطالب، الحامة، الرصفة، أولاد تبان، أولاد سي أحمد.تتميز هذه المنطقة بالإنحدار القوي، والإرتفاع الكبير من 600-1800م المناخ شبه جاف أقل من 300ملم ، تربتها فقيرة ،المناطق الزراعية قليلةسكانها يزرعون الحبوب المعاشية.

خريطة رقم: (19)

ولاية سطيف

المناطق المتجانسة طبيعيا



المصدر: مديرية الفلاحة 2004+ معالجة شخصية

3- مناطق التهيئة المقترحة: (مبدأ الأولويات)

3-1- منطقة التهيئة الأولى: (المنطقة الجبلية الشمالية)

تتميز هذه المنطقة بكثافة سكانية عالية،حوالي أكثر من نصف مليون يعيشون في هذه المنطقة، يتوزعون على 33 بلدية ، تعاني كلها من العزلة وقلة المرافق والخدمات، والمنشآت القاعدية، وقد فرض عليها الجانب الطبيعي عزلة كبيرة عن المنطقة السهلية في الجنوب، تعاني هذه المنطقة من تقهقر التربة وتفقيرها بسبب الإرتفاع الكبير والإنحدار الشديد، والأمطار الغزيرة والوابلية، بالإضافة إلى الحرائق التي مست المنطقة في السنوات الأخيرة والتي تركت آثارا مأساوية على المنطقة،وقد جاءت إقتراحاتنا عبر القطاعات الإقتصادية كمايلي:

3-1-1- القطاع الفلاحي:

تتدخل المعطيات الطبيعية والشبكة المائية ونوعية التربة في تحديد نمط إستخدام الأرض، ومن أهم المعوقات الزراعية بهذه المنطقة مايلي:

- الإرتفاعات الشديدة مما نتج عنها وجود إنحدارات قوية تعمل على تعرية وتفقير التربة خاصة عن طريق الأمطار السيلية.

- صعوبة إستغلال المصادر المائية خاصة وأن الحوض التجميعي يصب خارج المنطقة.

- الطرق التقليدية في إستغلال الأراضي الزراعيةأدى إلى تدني مستوى الإنتاج.

وعلى هذا وجب وضع حلول من شأنها تحسين إستغلال هذه الأراضي:

* إستغلال الثروة المائية التي تسقط بالمنطقة خاصة في فصل الشتاء ، بخلق سدود للتخزين صغيرة كانت أو ترابية.

* تشجيع الزراعات المسقية خاصة على ضفاف واد بوسلام، وواد الكبير في الشمال الشرقي

* تشجيع تربية الحيوانات مع تحسين السلالات مع التركيز على زراعة الأعلاف.

* زراعة الأشجار المثمرة.

* إستصلاح المناطق الجبلية وذلك بممارسة الزراعة في السفوح على شكل مدرجات .

* تدعيم السلطات للفلاح عن طريق الدعم المادي وإعفائه من الفوائد البنكية مع توفير وسائل النقل والري والأسمدة.

* الإهتمام بتربية النحل لوجود الغابات والبساتين.

3-1-2- القطاع الصناعي:

تتوفر هذه المنطقة على بعض الصناعات خاصة في بلدية بوقاعة (صناعة النسيج) وبلدية عين الكبيرة (الإسمنت ومواد البناء)، بالإضافة إلى وحدة صناعة الجلود بحمام قرقور، ومع إستفادة المنطقة من هذه الصناعات إقتصاديا واجتماعيا فإن لها أثارا كارثية على الطبيعة والبشر، لأن هذه المنطقة تحتوي على أكبر المصادر للتلوث الصناعي بالولاية والشرق وهو مصنع عين الكبيرة للإسمنت(1) ، حيث يشكل خطر كبير على الصحة البيئية والعمومية للمناطق المجاورة، نتيجة إنبعاث كميات كبيرة من الغبار الذي يقذفه المرشح الكهربائي القديم والقليل الفعالية، والذي يؤثر على التربة ويكون ذلك بتدفق الدخان(2)ونتيجة تراكمه بمرور الزمن يشكل طبقة صماء تعيق عملية التنفس لدى النباتات، مما يؤدي إلى نقص الإنتاج والمردودية، بالإضافة إلى تأثيره على السكان عن طريق غبار المصنع الذي يحتوي على مادة السيليس بأشكالها المختلفة، مما يسبب للسكان مرض السيلوكوز وهو مرض يؤدي إلى تغيير النسيج الرئوي،وهذا يؤدي إلى أمراض الربو والحساسية.

وهناك مصنع الجلود بحمام قرقور الذي يرمي المياه القذرة والملوثة مباشرة إلى الواد من دون تصفية، ووجود الروائح الكريهة بجانب الطريق خاصة في فصل الصيف.

قبل إعطاء الحلول والإقتراحات يجب إيجاد حل بالنسبة لمصنع الإسمنت بمعالجة الدخان عن طريق مصفاة تعمل بشكل جيد ومستمر،وكذلك مصفاة لوحدة الجلود لتصفية المياه الملوثة قبل رميها في الواد.

إن الحفاض على سلامة الأنظمة البيئية لا يعني بأي شكل من الأشكال إيقاف عملية التنمية وإنما العمل على تنمية دائمة، لهذا لانغلق الوحدات الصناعية الملوثة للجو ولكن بتخفيض كل المخلفات مصادر التلوث، في سياق يحترم البيئة.

وبما أن هذه المنطقة جبلية فلها خصوصيات خاصة التهميش والعزلة وهروب رأسمال المستثمر لهذا يجب على الدولة أن تعطي للخواص إمكانية تحقيق أرباح في المناطق الفقيرة والمحرومة وهذا عن طريق :

---

(1) : بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية(فرع إدارة الأعمال): مساهمة في تحليل و قياس التكاليف أضرار و معالجة التلوث الصناعي. إعداد خالد بوجعدار 2001

(2): مديرية البيئة 2002: تدخل حول وضعية البيئة في الولاية(النقاش الوطني حول البيئة ومستقبل البيئة على المستوى المحلي) 30 أكتوبر 2001.

أولا: - يمكنها إصدار قرارات تتضمن إجراءات تحفيزية.

- يمكن للدولة أن تتدخل بأموالها لتهيئة المجال للخواص .

ثانيا: الإجراءات التحفيزية مثل

- بناء البنية التحتية في المنطقة " شبكات ، طرق ، مياه "

- مراعات سعر الأراضي في المناطق الصناعية ، مع إقتراح منطقة صناعية ببلدية عين الكبيرة.

- منح نقود لكل مؤسسة تخلق منصب شغل .

- الإعفاء من الضرائب لمدة زمنية معينة (مثل 5 سنوات).

وهذه بعض الحلول التي من شأنها تفعيل دور الصناعة في تنمية المنطقة الجبلية:

* استغلال الموارد الباطنية بكل من بوعنداس (ثروة حديدية) وبلدية عين الروى (صناعة إستخراجية).

* تشجيع الصناعات الصغيرة و المتوسطة الملائمة لهذه المنطقة الجبلية، خاصة النشاطات الحرفية.

* الاستفادة من الثروة الحيوانية مع إنشاء وحدات لتحويل اللحوم والألبان و الجلود.

* فرض تسهيلات إدارية من طرف السلطات المعنية لتحفيز وجذب الاستثمارات الخاصة.

* استغلال الثروة الغابية الموجودة بالمنطقة و إنشاء وحدات لتحويل هذه المادة.

3-1-3- البنية التحتية:

لفك العزلة عن المنطقة و تدعيم شبكة الطرق و تنشيط التبادلات التجارية بين مختلف بلديات المنطقة، وجب وصلها بمجموعة من الطرق نرى بأنها كفيلة بحل مشاكل سكان المنطقة و إخراجهم من العزلة، هذه الطرق هي:

* صيانة و تجديد الطريق الوطني رقم 47 الذي يربط بين بلدية بني ورتلان و بلدية عين شرشار.
* صيانة الطريق الوطني رقم 76 يربط بين بلدية قرقور و بلدية حربيل.
* صيانة الطريق الوطني رقم 75 الرابط بين بلدية بوعنداس و بلدية عين الروى.
* صيانة و تجديد الطريق الولائي رقم 14 الرابط بين بلدية عين عباسة و بلدية تيزي نبشار (20 كلم).
* صيانة الطريق الوطني رقم 77 الرابط بين المنطقة و ولاية جيجل.

3-1-4- التجهيزات و الخدمات:

نظرا لضعف التجهيزات والخدمات أو انعدامها و الذي تعاني منه تقريبا كل بلديات المنطقة، و صعوبة التضاريس و ضعف شبكة النقل و ردائتها، و من خلال تطرقنا لواقع الخدمات التعليمية و الصحية خاصة في هذه المنطقة، لذلك نقترح ما يلي:

- مدرستين للطور الابتدائي واحدة ببلدية عين الكبيرة و الأخرى ببلدية ماوكلان.
- بناء ثانوية بالمنطقة الشمالية الغربية و نخص بالذكر بلدية ماوكلان.
- تدعيم المؤسسات الموجودة للطور الأساسي و الثانوي بالأساتذة.
- يرجى إعادة تقسيم القطاعات الصحية بالولاية كلها و فق دراسات محكمة ودقيقة يراعى فيها توزيع الهياكل وعامل القرب أو البعد.

3-1-5- القطاع السياحي:

تملك المنطقة مؤهلات سياحية يمكن أن تجعلها قبلة السياح من جميع مناطق الوطن ، لتوفرها على الآثار التاريخية والغطاء الغابي والموقع الجبلي لهذا وجب على السلطات التفكير في التنمية السياحية بهذه المنطقة ونحن نقترح مايلي:

- إنشاء هياكل إستقبال لتحسين مستوى الخدمات ، وتوفير النقل النقل خاصة بالبلديات التي تحتوي البابور ،جميلة ،حمام قرقور، بني عزيز.
- الإهتمام بحضيرة البابور نظرا لموقعها الخلاب.
- حماية الآثار الموجودة ببلدية جميلة وبني عزيز وربطهما بالطرق لتسهيل الحركة والتنقل.

3-2- منطقة التهيئة الثانية: (منطقة السهول العليا)

بالرغم مما تتوفر عليه المنطقة من إمكانيات إقتصادية وتجهيزات وشبكة نقل متطورة وموزعة على المجال توزيع جيد إلا أن هاجس المنطقة هو المياه، وعدم توفر المنطقة على السدود الكافية لتغطية حاجيات السكان والفلاحة والصناعة، بالإضافة إلى الزحف العمراني على المناطق الزراعية مثلما حدث في الكثير من البلديات خاصة بلدية العلمة حيث استهلكت الإحتياطات العقارية المبرمجة لمدة 20سنة في فترة زمنية لا تتعدى 10سنوات.

وقد جاءت الإقتراحات كما يلي:

3-2-1- القطاع الفلاحي:

تتوفر المنطقة على أخصب الأراضي بالولاية،والنشاط الفلاحي هو السائد تقريبا،ولكن قلة المياه هو هاجس الفلاحين لاستغلال أراضيهم ، ضف إلى هـذا زحـف العمـران علـى الأراضي ،مثال المنطقة الصناعية لبلدية العلمة توجد فوق منطقة من أخصـب الأراضـي بالولاية، مما جعل المردود الفلاحي متذبذب، ومرتبط مباشرة بالأمطار، لهذا نقترح مايلي:

- تحويل الموارد المائية من المنطقة الشمالية إلى السهول العليا مثلما هو مبـرمج " سـد إيغيل- سد إيراقن ".
- بناء سدود صغيرة وسدود ترابية موجهة مباشرة للفلاحة، مع إدخـال تقنيـات السـقي الحديثة.
- التركيز على زراعة القمح والأعلاف الصناعية مع توفير المخازن .
- المحافظة على المراعي الطبيعية (تشجيع زراعة الأعلاف بالمنطقة)، خاصة ببلديـة عين آزال، حمام السخنة، عين ولمان، بئر العرش.
- تدعيم الفلاح وإمداده بالمعدات و الآلات اللازمة لخدمـة الأرض ورفـع المردوديـة والإنتاج.
- التركيز على الدورة الزراعية للحفاظ على خصوبة الأراضي الزراعية.
- التركيز على تربية المواشي بالمنطقة لوجود المراعـي الطبيعيـة ووفـرة الأعـلاف الصناعية.
- الحفاظ على الأراضي الزراعية من الزحف العمراني.
- الإستفادة من المياه الجوفية بحفر الآبار ولكن لاتكون عشوائية.

3-2-2- القطاع الصناعي:

تتوفر المنطقة على منطقتين صناعيتين هامتين بسطيف والعلمة لهما دور مهـم داخـل وخارج الولاية، لكن منطقة سطيف تحتاج إلى تهيئة منطقة صناعية جديدة بمواصـفات دولية، مع مراعات الموضع والبعد عن المنطقة العمرانية، ونقترح منطقـة صـناعية ببلدية عين ولمان في الجنوب لتحقيق التنمية بهذه المنطقة التي تحتاج إلى بنية تحتيـة من شبكة طرق وكهرباء وغاز ومياه.

ونقترح في هذه المنطقة مايلي:

- استغلال الثروة المعدنية والفلاحية بالمنطقة لصالح الصناعة(التكامل الصناعي الفلاحي).
- خلق وحدات صناعية لتصبير الطماطم وتحويل المنتجات الفلاحية مثل الحليب ،اللحوم .

3-2-3- البنية التحتية:

بالرغم من وجود شبكة جيدة من الطرق إلا أنه تحتاج هذه المنطقة إلى مايلي:

- صيانة وتجديد الطريق الولائي الرابط بين بئر العرش وحمام السخنة.
- إنشاء طريق يربط بين عين آزال وعين ولمان لخلق حركية بالمنطقة الجنوبية.
- تحسين الطرق بالبلديات الأتية : قجال، عين آزال، عين ولمان.
- صيانة الطرق الرابطة بين العلمة وعين آزال والعلمة وعين ولمان.
- إتمام مشروع الطريق المزدوج رقم 05 الممتد من شرق الولاية إلى غربها.

4-2-3- التجهيزات والخدمات:

الملاحظ في المنطقة الضغط الكبير على التجهيزات التعليمية والصحية خاصة ببلدية العلمة وعين آزال سواءا الطور الأول أو الثاني أوالثانوي.

أما القطاع الصحي وبالرغم من أن المنطقة غنية مقارنة بالمناطق الأخرى إلا أنه سجلنا بعض الإحتياجات وهي كمايلي:

- ضرورة إنشاء مستشفى ببلدية عين آزال.
- بناء عيادتين الأولى ببلدية عين ولمان والأخرى ببلدية حمام السخنة.
- بناء مركز صحي ببلدية بيضاء برج، مع قاعة علاج ببلدية البلاعة.

5-2-3- القطاع السياحي:

يمكن للولاية أن تصبح ولاية سياحية إذا ما أعطي هذا القطاع العناية الكاملة بتوفير مايلي:

- الإهتمام بمدينة سطيف لتوفرها على جميع المؤهلات السياحية من آثار رومانية إسلامية وحديقة تسلية.
- تجهيز حمام السخنة بالهياكل السياحية اللازمة من فنادق ومركبات سياحية مطاعم ومواصلات.
- حماية الثروة الغابية ببلدية العلمة وماجاورها.
- إنشاء هياكل إستقبال لتحسين مستوى الخدمات خاصة في المركز الحضري لمدينة سطيف والعلمة.
- ضرورة تواجد المرشدين السياحيين بالمراكز الأثرية.

3-3- منطقة التهيئة الثالثة: (منطقة جبال الحضنة)

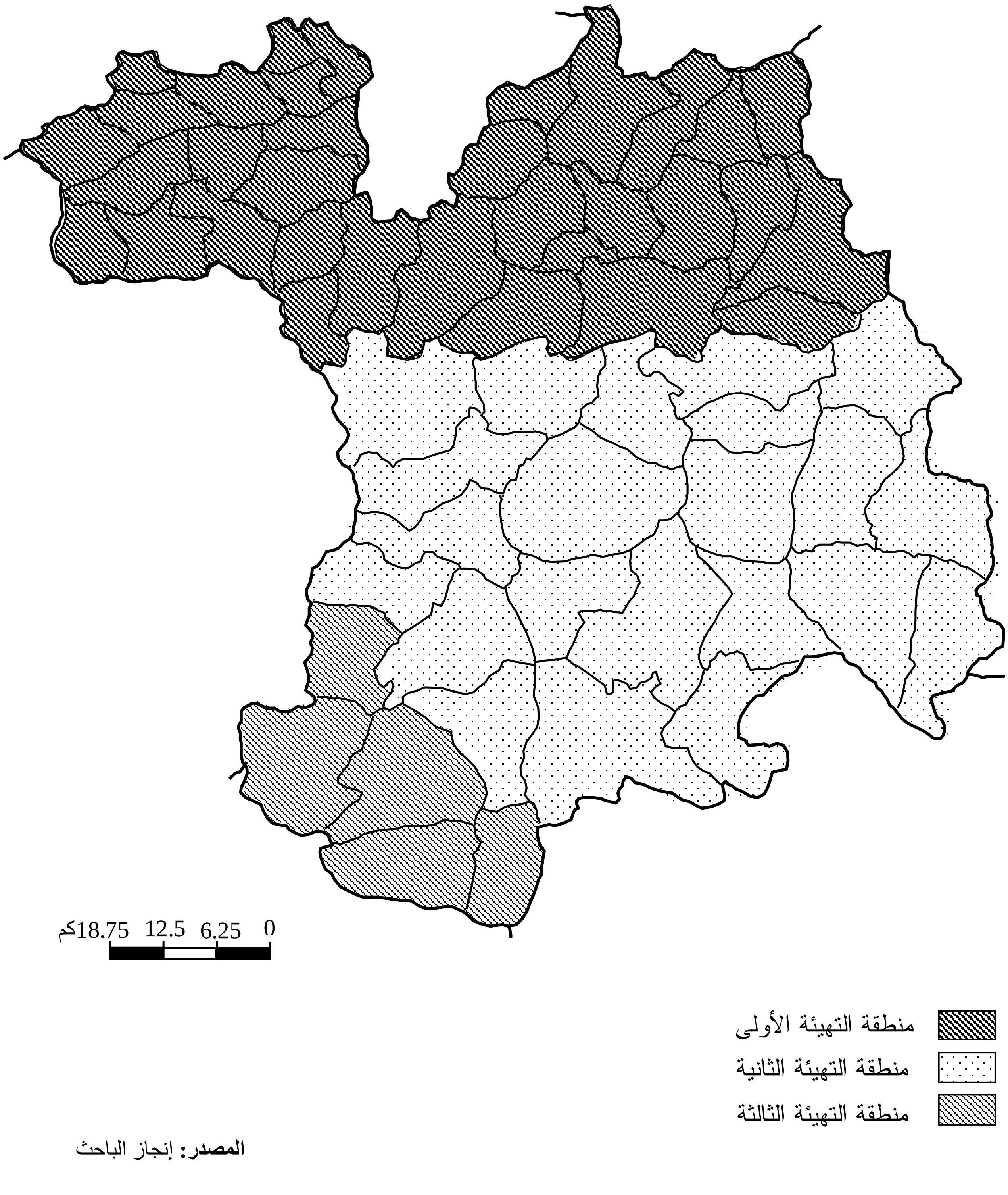
من أجل تحقيق التوازن المجالي وعدم تهميش أي منطقة سواء كانت صغيرة أو كبيرة وجب علينا وضع إقتراحات من شأنها إدماج هذه البلديات المهمشة في التنمية الشاملة للولاية:

- القطاع الفلاحـــي يعاني من الشـــح في الموارد المائية حيث تعانـــــي المنطقـــة مـــن الجفاف (منطقة شبه جافة)، ولهذا يستحسن إستغلال الآبار الجوفية في سقي المنـــاطق الزراعية باستعمال وسائل حديثة كاسلوب التقطير، مع تشجيع تربية المواشـــي ولكـــن باستخدام المراعي المحمية وتفادي السطو على المراعي الطبيعية الـــذي يـــؤدي إلـــى التصحر، دون أن ننسى حماية المناطق الغابية.
- إستغلال الثروة الغابية بالمنطقة (وجود أشجار الفلين).
- إستغلال الحمامات المعدنية في كل من الرصفة واولاد تبان ، مع استغلال الغابـــة فـــي السياحة.

خريطة رقم: (20)

ولاية سطيف

المناطق المقترحة للتهيئة



المصدر: إنجاز الباحث

خاتمة عامة

إن التطور المستمر الذي أحدثه الإنسان في الماضي و ما تبعه مـن إبـداعات فـي شـتى المجالات، بدءا بالتطور التكنولوجي و العلمي الهائل، إلى التوسع العمراني الكبير قد تسبب في إضعاف العلاقة القائمة بين الإنسان و بين العناصر الرئيسية المكونة للمحيط و إطـار المعيشـة، نتيجة للنشاطات المرتبطة بهذا التطور و التوسع و قد أصبحت العلاقة بين الإنسان و بيئتـه مـن الانشغالات الأولية على جميع المستويات.

ونتيجة للأخطار البيئية المتلاحقة التي تهدد الإنسان و الطبيعة معا، أصبح من الضـروري تدارك هذا الوضع لوقف هذا التدهور و العمل على استعادة التوازن البيئي، ومع إدراك الجزائـر للعلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، جعلها تفكر في انتهاج سياسة جديدة للتهيئة العمرانية هـدفها الأساسي الخروج من الساحل بتطوير المناطق الداخلية.

و اختيارنا لإقليم سطيف راجع إلى أن الولاية منطقة عبور بين الساحل و الجنوب، والشرق والغرب، وتتوسط ست ولايات و التي عرفت تغييرات سكانية كبيرة، حيث أصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد عاصمة البلاد، و هذا الاختيار تناولنا فيه دراسة تقييم مستوى التطور الحالي للولاية و دورها في التنمية و أثارها على البيئة والسكان، وبدأنا هذا الموضوع بالدراسات التمهيدية التـي تسبق الخطة الإقليمية والتي شملت العناصر الطبيعية، و التي ساهمت بشكل كبير في إيجاد حالـة عدم التجانس بين مناطق الإقليم المختلفة من حيث توزيع السكان و النشاطات الاقتصادية سـواء كانت صناعية أو فلاحية وحتى التجهيزات والخدمات، أين نجدها تتركز فـي المنـاطق السـهلية خاصة بمركز الولاية.

و لكي نتعرف أكثر على الولاية تطرقنا إلى الإمكانيات الاقتصادية التي تتوفر عليها مـن دراسة الموارد البشرية، و توزيع العمالة مرورا بمراحل تشكيل القطاع الصناعي بالولاية و الذي أصبح السمة الرئيسية لاقتصادها المدعم بدخول الاستثمار الخاص، والذي يرى أن هناك تعارض بين التنمية الاقتصادية و متطلبات حماية البيئة حيث أن الخلل يكمن في سوء توزيـع الوحـدات الصناعية الغير متوازن اثر في توزيع السكان الذين توافدوا بكثرة على المركز الرئيسين: سطيف و العلمة، واحتواء هذين الأخيرين على اكبر الوحدات الصناعة على مستوى التقليم ممـا جعلهـا تهدد المستقبل البيئي و حياة السكان.

ومع امتلاك الولاية لمؤهلات صناعية كبيرة كوفرة المـوارد الأوليـة بالإضـافة إلـى الاستثمارات الخاصة إلا أن القطاع يعاني من عدة مشاكل أهمها:

- عدم وجود تكامل بين القطاعين الفلاحي والصناعي.

- الآثار السلبية على المجال خاصة مصنع عين الكبيرة و وحدة صناعة النسيج و الجلود ببلدية بوقاعة، و التلوث الجوي المنبعث من المنطقتين الصناعيتين لسطيف والعلمة.

أما بالنسبة للجانب الفلاحي الذي يخضع إلى العديد من العوامل الطبيعية التي كان لها الأثر في وجود التباين الزراعي بين مناطق الإقليم، إضافة إلى قلة المكننة و عدم استعمال الأسمدة و التي عادت بالسلب على الإنتاج الفلاحي، رغم أن المنطقة بها إمكانيات فلاحية معتبرة منها شساعة المساحة الزراعية بالمنطقة السهلية.

ومن خلال تطرقنا للبنية التحتية سجلنا توفر الإقليم على شبكة مواصلات جيدة و مطوقة للمجال، لكنها رديئة في المنطقة الشمالية، أما في مجال الخدمات لاحظنا الدور التجاري الكبير البارز الذي تلعبه الولاية على المستوى الإقليمي والوطني من خلال الأسواق اليومية والأسبوعية، إضافة إلى المؤهلات السياحية التي يحتوي عليها الإقليم إلا أنها تعاني من سوء تسيير والإهمال، وسعيا منا لخلق نوع من التوازن المجالي في سبيل الحفاظ على سلامة الأنظمة البيئية دون إيقاف عملية التنمية، وهي مقاربة جديدة للتنمية تأخذ بعين الاعتبار المشاكل البيئية و هذا يقودنا إلى التنمية المستدامة والتي تبحث عن التوازن بين الاهتمام البيئي و الاهتمامات الاجتماعية و الاقتصادية باستخدام طاقات نظيفة، و تخفيض كل مخلفات مصادر التلوث، وتماشيا مع دور الدراسات الإقليمية ارتأينا إعادة تقسيم المجال إلى ثلاث مناطق متجانسة اعتمادا على المؤشر الطبيعي بالإضافة إلى خصوصيات كل منطقة وإمكانياتها الاقتصادية انطلاقا من مبدأ الأولويات الذي يعد من أهم الأهداف الرئيسية لنجاح الخطة الإقليمية.

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قسنطينة — دائرة: التهيئة العمرانية

كلية علوم الأرض — فرع : التهيئة الإقليمية

استمارة خاصة بالمحاجر

ولاية سطيف (بلدية عين الحجر)

الرجاء الإجابة على هذه الأسئلة:

- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐ السن ☐
- المستوى الثقافي : ....
- إسم الحي الذي تقيم فيه: ....
- ماهي وظيفتك: ....
- نوع البيت : طابق ☐ طابقين ☐ ثلاث طوابق ☐
- هل يتأثر البيت بالتفجيرات في المحاجر : نعم ☐ لا ☐
- هل عندكم في البيت من يشتغل في المحجرة : أب ☐ أخ☐ إبن ☐
- هل لكم قطعة أرض أو مزرعة : نعم ☐ لا ☐
- هل تتأثر بغبار المحاجر: نعم ☐ لا ☐
- هل تطالبون بزوال المحاجر من بلدتكم : نعم ☐لا ☐
- ماذا تقترح كحلول لهذه المحاجر : ....

....

....

ولاية سطيف : توزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية

الدوائر	الفلاحة		الصناعة		بناء وأشغال عمومية		قطاعات أخرى		عدد المشتغلين
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
سطيف	2312	5.32	7248	16.68	5400	12.42	28493	65.57	43453
عين أرنات	2562	24.60	1038	9.96	2178	20.91	4636	44.51	10414
عين أزال	4024	25.38	1326	8.36	4080	2573	6428	40.51	15853
عين الكبيرة	596	8.55	1421	20.39	1932	27.72	3020	43.33	6969
عين ولمان	4387	30.18	925	6.36	2392	16.46	6828	46.98	14532
عموشة	480	9.11	701	13.31	1784	33.88	2300	43.68	5265
بابور	579	10.49	363	6.58	2145	38.88	2429	44.03	5516
بني عزيز	498	8.30	286	4.77	2518	24.00	2693	44.92	6995
بني ورتيلان	804	12.17	482	7.30	2518	38.14	2737	42.37	6601
بئر العرش	2951	37.87	404	5.18	1933	24.80	2504	32.13	7792
بوعنداس	415	9.07	302	6.60	1591	34.80	2263	49.50	4571
بوقاعة	833	10.47	867	10.90	1784	22.43	4467	56.18	7951
جميلة	604	9.21	405	6.17	3166	48.29	2380	36.30	6555
العلمة	3562	15.37	4160	17.95	3581	15.45	11868	51.21	23171
قجال	2445	46.14	255	4.81	967	18.24	1632	30.79	5299
قنزات	142	6.39	308	13.88	540	24.33	1229	55.38	2219
حمام قرقور	290	8.05	484	13.43	1167	32.39	1661	46.11	3602
حمام السخنة	1725	45.98	137	3.65	757	20.18	1132	30.17	3751
ماوكلان	562	16.72	174	5.17	1197	35.61	1428	42.48	3361
صالح باي	1866	19.39	669	6.95	2527	26.26	4560	47.39	9622
الولاية	31637	16.43	21955	11.40	44157	22.93	94743	49.21	192492

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية , تقديرات 1998.

ولاية سطيف : اهم المؤشرات الخاصة بالسكان

البلدية	سكان 1977	سكان 1987	معدل النمو 87/77	المساحة كم²	الكثافة 87 ن/كم²
سطيف	135700	186642	3.23	127.30	1466.15
عين آرنات	10600	17710	5.26	202.35	87.52
عين عباسة	8200	12144	4.00	162.70	74.64
الأوريسيا	6500	9821	4.21	117.87	83.32
مزلوق	6500	9075	3.39	135.55	66.94
عين الكبيرة	8500	20393	9.53	64.05	318.39
أولاد عدوان	2800	5696	7.35	27.57	209.60
الدهامشة	6400	7680	1.83	104.30	73.63
بابور	14600	18530	2.41	142.05	130.44
سرج الغول	8100	12392	4.34	98.70	125.55
عموشة	9800	14224	3.79	86.02	165.35
تيزي نبشار	8300	13313	4.38	71.62	185.88
واد البارد	4300	5087	1.69	50.00	101.74
بني عزيز	6800	12622	6.38	56.50	223.39
عين السبت	9100	11870	2.69	73.15	162.26
معاوية	7400	8261	1.10	84.03	98.31
عين ولمان	20900	38251	6.23	171.08	223.58
قلال	8400	13842	5.12	125.60	110.86
قصر الأبطال	10200	15850	4.50	118.40	133.86
أولاد سي أحمد	7400	8190	1.01	102.85	79.63
قجال	11500	19438	5.38	241.43	80.51
أولاد صابر	5100	7096	3.35	119.70	159.28
صالح باي	10200	15089	3.99	142.00	106.26
أولاد تبان	7400	9192	2.19	177.80	51.69
الرصفة	10300	14266	3.31	184.88	77.16
الحامة	7100	10374	3.86	99.12	104.66
بو طالب	6000	9286	4.46	140.04	166.30
عين أزال	17900	27813	4.50	235.95	117.87
عين الحجر	15700	22728	3.76	224.64	101.17
بئر حدادة	8900	13315	4.11	114.04	116.75

بيضاء برج	14900	22543	4.22	145.97	154.43
بني ورتيلان	8200	10394	2.39	72038	143.60
بني شبانة	8800	12555	3.61	56.23	223.27
عين القراج	9700	13574	3.41	73.50	184.68
بني موحلي	4700	6876	3.87	26.62	258.30
بوعنداس	6300	10655	5.39	36.40	292.71
بوسلام	8900	13528	4.27	61.10	221.40
آيت تيزي	5400	6330	1.60	36.55	173.18
آيت نوال مزادة	4700	5762	2.05	25.35	227.29
بوقاعة	13900	21310	4.36	60.17	354.16
عين الروى	8300	10334	2.21	114.70	90.09
بني وسين	6100	8719	3.63	56.55	154.18
حمام قرقور	9600	11555	1.87	76.45	151.14
ذراع قبلة	8700	12162	3.40	60.50	201.02
قنزات	4800	6282	2.72	61.37	102.36
حربيل	6600	8148	2.12	85.70	95.07
ماوكلان	8600	11622	3.05	88.10	131.91
تالة افاسن	8300	11675	3.47	56.60	206.27
حمام السخنة	5900	8353	3.53	180.19	46.35
طاية	5100	6891	3.05	143.70	47.95
تلة	4100	5168	2.34	115.82	44.62
بئر العرش	10400	15634	4.16	139.01	112.46
البلاعة	9700	11851	2.02	77.67	152.58
الولجة	5300	6974	2.78	149.52	46.63
تاشودة	7200	7537	0.45	81.20	92.82
جميلة	17200	22065	2.52	151.64	154.50
بني فودة	9500	13036	3.21	158.98	81.99
العلمة	46800	79475	5.43	74.02	1073.69
القلتة الزرقاء	8600	10531	2.04	134.00	78.58
بازر سكرة	12700	13995	4.10	157.18	120.84
المجموع	689300	1000723			

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء (ONS) 1987.

ولاية سطيف: أهم المؤشرات الخاصة بالسكان (تابع)

البلدية	سكان 1987	سكان 1998	معدل النمو 98/87	الكثافة 98 ن/كم²
سطيف	186642	236287	2.16	1856.14
عين آرنات	17710	31089	5.24	153.63
عين عباسة	12144	14303	1.49	87.91
الأوريسيا	9821	14825	3.81	125.77
مزلوق	9075	13658	3.78	100.75
عين الكبيرة	20393	32045	4.19	500.31
اولاد عدوان	5696	8032	3.17	291.33
الدهامشة	7680	9761	2.20	93.58
بابور	18530	18442	-0.04	129.82
سرج الغول	12392	11048	-1.03	111.93
عموشة	14224	19756	3.03	229.66
تيزي نبشار	13313	18719	3.14	261.36
واد البارد	5087	3012	-4.65	60.24
بني عزيز	12622	17865	3.20	316.19
عين السبت	11870	14345	1.73	196.10
معاوية	8261	8974	0.75	106.79
عين ولمان	38251	59668	4.12	348.77
قلال	13842	20108	3.45	160.09
قصر الأبطال	15850	20560	2.39	173.64
أولاد سي أحمد	8190	9474	1.33	92.11
قجال	19438	28199	3.44	116.79
أولاد صابر	7096	10467	3.59	87.44
صالح باي	15089	21856	3.42	153.91
أولاد تبان	9192	9502	0.30	53.44
الرصفة	14266	14029	-0.15	75.88
الحامة	10374	12353	1.58	124.62
بو طالب	9286	8329	-0.98	59.47
عين أزال	27813	40667	3.51	172.35
عين الحجر	22728	30326	2.65	134.99
بئر حدادة	13315	18596	3.08	163.06

تابع

بيضاء برج	22543	31496	3.08	215.77
بني ورتيلان	10394	12022	1.33	166.09
بني شبانة	12555	15428	1.89	274.37
عين القراج	13574	17087	2.11	232.47
بني موحلي	6876	8680	2.14	326.07
بوعنداس	10655	15599	3.52	428.54
بوسلام	13528	16300	1.70	266.77
آيت تيزي	6330	7865	1.99	215.18
آيت نوال مزادة	5762	6571	1.20	259.21
بوقاعة	21310	28413	2.64	472.21
عين الروى	10334	11514	0.98	100.38
بني وسين	8719	10230	1.46	180.90
حمام قرقور	11555	14389	2.01	188.21
ذراع قبيلة	12162	15905	2.46	262.89
قجال	6282	4549	-2.89	74.12
حربيل	8148	3665	-7.00	42.12
ماوكلان	11622	15135	2.43	171.79
تالة افاسن	11675	17588	3.79	310.79
حمام السخنة	8353	1741	3.14	65.15
طاية	6891	9557	3.01	66.50
تلة	5168	6964	2.74	60.22
بئر العرش	15634	21201	2.80	152.51
البلاعة	11851	11750	-0.07	151.28
الولجة	6974	9234	2.58	61.75
تاشودة	7537	7771	0.27	95.70
جميلة	22065	25870	1.45	170.60
بني فودة	13036	17020	2.45	107.05
العلمة	79475	119622	3.78	1616.07
القلتة الزرقاء	10531	14220	2.76	106.11
بازر سكرة	13995	25749	2.80	163.81
المجموع	1000723	1309430		

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 1987+ مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية 1998.

ولاية سطيف :توزيع المشتغلين حسب القطاعات الإقتصادية 1987

البلديات	عدد المشتغلين	الفلاحة		الصناعة		البناء و الأشغال العمومية		قطاعات أخرى		البطالة
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
سطيف	34113	1410	4.13	5105	14.96	3805	11.15	23793	69.74	9668
عين أرنات	2828	617	21.81	314	11.10	568	20.08	1329	46.99	981
عين عباسة	1964	424	21.58	121	6.16	485	24069	934	47.55	644
الأوريسيا	1469	313	21.30	205	13.95	422	28.72	529	36.01	552
مزلوق	1550	674	43.48	138	8.90	199	12.83	539	34.77	584
عين الكبيرة	3638	194	5.33	870	23.91	861	23.66	1713	47.08	761
أولاد عدوان	916	71	7.75	217	23.68	276	30.13	352	38.42	219
الدهامشة	1315	214	16.27	133	10.11	566	43.04	402	30.57	417
بابور	2702	183	6.77	109	4.03	928	34.43	1482	54.84	923
سرج الغول	2045	285	13.93	176	8.60	1022	49.97	562	27.48	710
عموشة	2061	218	10.57	293	14.21	522	25.32	1028	49.87	824
تيزي نبشار	1451	88	6.06	183	12.61	667	45.96	513	35.36	1026
واد البارد	491	48	9.77	43	8.75	273	55.60	127	25.86	352
بني عزيز	2108	193	9.15	87	4.12	779	36.95	1049	49.76	651
عين السبت	1664	38	2.28	40	2.40	761	45.73	825	49.57	723
معاوية	1147	124	10.80	44	3.83	700	61.06	279	24.30	584
عين ولمان	5894	1167	19.79	294	4.98	913	15.49	3520	59.72	2367
قلال	2124	1245	58.61	145	6.82	223	10.49	511	24.05	707
قصر الأبطال	2540	897	35.31	179	7.04	482	18.97	982	38.66	982
أولاد سي أحمد	1230	450	36.23	33	2.65	315	25.36	444	35.74	528
قجال	3325	1845	54.44	102	3.00	512	15.10	930	27.44	749
أولاد صابر	985	370	37.56	62	6.29	308	31.26	245	24.87	461
صالح باي	1898	246	12.96	86	4.53	418	22.02	1148	60.48	1303
أولاد تبان	1069	120	11.22	39	3.64	467	43.68	443	41.40	789
الرصفة	2199	868	39.47	79	3.59	609	27.69	643	29.24	798
الولجة	1405	211	15.01	166	13.95	292	20.78	706	50.24	572
بو طالب	1039	120	1097	75	6.86	262	23.97	636	58.18	771
عين آزال	4089	615	15.04	655	16.01	824	20.15	1995	48.78	2135
عين الحجر	3261	1073	32.90	171	5.24	721	22.10	1296	39.74	1540
بئر حدادة	1869	607		55	2.94	496	26.53	711	38.04	800

تابع

البلديات	عدد المشتغلين	الفلاحة		الصناعة		البناء و الأشغال العمومية		قطاعات أخرى		البطالة
		العدد	النسبة%	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
بيضاء برج	3377	1199	35.50	91	2.69	1302	38.55	785	23.24	1281
بني ورتيلان	1639	148	9.02	191	11.65	487	29.71	813	49.60	504
بني شبانة	1517	86	5.66	43	2.83	705	46.47	683	45.02	505
عين القراج	1873	108	5.76	172	9.18	896	47.83	697	37.21	734
بني موحلي	1107	408	36.85	17	1.53	313	28.27	369	33.33	277
بوعندلس	1247	64	1.12	36	3.25	505	45.61	642	57.99	620
بوسلام	1217	70	5.75	100	8.21	369	30.32	678	55.70	1206
آيت تيزي	8413	92	44.27	19	4.60	178	43.09	124	30.02	653
آيت نوال مزادة	466	22	4.72	16	3.43	227	48.71	201	43.13	548
بوقاعة	3745	190	5.07	484	12.92	564	15.06	2507	66.94	1065
عين الروى	1628	350	19.26	134	8.46	400	25.26	744	46.99	622
بني وسين	1116	138	12.36	60	5.37	439	39.33	479	42.92	637
حمام قرقور	1694	218	12.86	284	16.76	530	31.28	662	39.07	652
ذراع قبيلة	1506	24	1.54	147	12.66	536	34.44	799	51.34	687
قنوات	1018	75	2.91	185	7.18	212	8.23	246	21.21	691
حربيل	1135	60	5.30	103	9.10	321	28.38	647	57.20	898
ماوكلان	1456	277	19.02	62	4.25	568	39.01	549	37.70	776
تالة افاسن	1349	203	15.04	56	4.15	490	36.32	600	44.47	774
حمام السخنة	1461	760	52.01	15	1.02	333	22.79	353	24.16	741
طاية	1006	640	63.61	9	92.	138	13.71	219	21.76	388
تلة	689	272	31.48	26	24.37	210	23.70	181	20.42	362
بئر العرش	2654	1212	45.66	131	4.93	460	17.33	851	32.06	691
البلاعة	1915	671	35.03	58	3.02	625	32.63	561	29.29	449
الولجة	925	556	60.10	17	1.83	175	18.91	177	19.13	341
تاشودة	996	218	21.88	68	6.82	438	43.97	272	27.30	537
جميلة	3483	361	10.36	121	3.47	1996	57.30	1005	28.85	1338
بني فودة	1992	383	19.22	162	8.13	761	38.20	686	34.43	799
العلمة	13262	1001	7.54	2088	15.74	2321	17.50	7852	59.20	4197
القلتة الزرقاء	1559	423	27.13	101	6.47	554	35.53	481	30.85	506
بازر صكرة	3112	1531	49.19	197	6.33	486	15.61	898	28.85	812
المجموع										

قائمة المراجع

1. قائمة المراجع باللغة العربية:

- رسالة ماجستير " التنظيم الترابي والتنمية المحليـــة ولاية ميلـــة " ، من إعداد الباحثة : فاطمة الزهراء بيدي، جامعة قسنطينة سنة1998 .
- رسالة ماجستير " النقل الجماعي للمسافرين في ولاية سطيـــف، السياسات ،التخطيط ، تنظيم المجال "، من إعداد الباحث عبد الحكيم كبيش جامعة قسنطينة سنة 2002.
- رسالة ماجستير " التحولات الريفية في البلديـــات المهمشـــة حـــالة بلديـــات شمـــال غـــرب سطيـــف " من إعداد الباحث عبد القادر شواش، جامعة قسنطينة سنة 2001.
- رسالة ماجستير " مساهمة في تحليل وقياس تكاليف أضرار ومعالجة التلوث الصناعي " من إعداد الباحث خالد بوجعدار ،جامعة قسنطينة 2001.

- مذكرة ماجيستير في التهيئة الإقليمية :"تقييم المخاطر البيئية للمناطق الحضرية مثال مدينة قسنطينة" من إعداد نمول مسعود 2004/2003 جامعة منتوري بقسنطينة، كلية علوم الأرض.

- ديوان المطبوعات الجامعية " تلوث المياه وتنقيتها " 1989 إعداد الدكتور : نصر الحايك.

- الجغرافيا دعامة التخطيط: صلاح الدين علي الشامي ص 340.

- كتاب " جغرافية التنمية والبيئة " المؤلف: عيسى علي ابراهيم- فتحي عبد العزيز أبو راضي الطبعة الأولى ، سنة الطبع 2004.

- د. القط عبد الهادي احمد عثمان "قياس تكاليف اضرار ومعالجة التلوث الصناعي مع التطبيق على صناعة الحديد والصلب" جامعة الأزهر . القاهرة 1989، صفحة 4،5.

- تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر 2000،وزارة الإقليم والبيئة .
- مديرية البيئة 2002 : تدخل حول وضعية البيئة في الولاية (النقاش الوطني حول البيئة ومستقبل البيئة على المستوى المحلي) 30 أكتوبر 2001.
- مجلة المدينة العربية :العدد87 صفحة 69 سنة 1998.

- م. بودهان " حماية البيئة في النظام القانوني الجزائري " مجلة حقوق النسان، الجزائر العدد6 سبتمبر 1994 صفحة 11،12.
العدد81 صفحة 44 سنة 1997 . العدد54 صفحة 18 سنة 1993.
– " مصادر التلوث آثاره على البيئة "ولاية قسنطينة سنة 1999
مشروع مقدم لنيل شهادة مهندس دولة .
– " مصادر التلوث أثاره على البيئة " ولاية سكيكدة سنة2000
مشروع مقدم لنيل شهادة مهندس دولة .
– مذكرة تخرج "ولاية سطيف دراسة إقليمية " سنة 1996.
– مذكرة تخرج : دور الهياكل التجارية في المجال الحضري حالة مدينة تاجنانت سنة 2001 جامعة قسنطينة.
– مذكرة تخرج: مدينة العلمة التحولات التجارية وتأثيرها على المجال 2002
- مذكرة تخرج بعنوان (الاقتصاد الإقليمي لولاية جيجل) معهد علوم الارض جامعة قسنطينة دورة 2000.
– محمد فتحي أبو عنانة : جغرافية السكان دار النهضة بيروت صفحة 20.
– الديوان الوطني للإحصاء 1987-1998
– محمد الهادى لعروق : مدينة قسنطينة (دراسة في الجغرافية السكان دحرج الجزائر 1984 ص 144).
- عبد الفتاح محمد وهيبة :جغرافية السكان : دار النهضة العربية بيروت لبنان 1972 ص 44
–

2. قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

-Plan d’aménagement de la wilaya de SETIF (P.A.W) DPAT 1992
-Marc cote " Espace Algérienne " OPU . Alger1983
-La wilaya de Sétif par chiffres " édition 1994 ." "D.P.A.T "
- P. Seltzer. Climat d'Algérie 1946.
- MEMOIRE" POLLUTION DE L'OUED BOUSSELLEM PAR LES EAUX USEES

URBAINES ET INDUSTRIELLES" PRESENTE PAR: M.BOUDJELAL- H.DJOUDI OCTOBRE 2003. UNIVERSITE FERHAT ABBAS-SETIF.

- Rapport de synthèse générale de la commission de prévention et de lutte contre la pollution
17/07/1995.

فهرس الخرائط

الصفحة	عنوان الخريطة	رقم

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم

فهرس الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة

فهرس المواضيع

المبحث الثاني : التجهيزات و الخدمات و البنية التحتية

الفصل الثاني : الإمكانات الإقتصادية للولاية

المبحث الأول : القطاع الصناعي

الفصل الثالث: مقومات الخطة التنموية

Résumé

La relation de l'être humain avec son environnement se pose dernièrement avec acuité, est l'une des taches les plus essentielles chez les spécialistes et même la société civile, notamment après la dégradation du cadre naturel, cette dégradation a répercuté négativement sur la société et le cadre naturel.

Parmi ces répercutions, la diminution du taux de production des terres agricoles, perturbations des système écologiques et les différents maladies transmissibles pars les par l'eau et notamment dans les périodes sèches.

Résultat de tous ces événements successifs qui alertent plusieurs catastrophes sur le plan local, régional et national, il est devenu nécessaire et urgent que les citoyens et les différents organismes de l'état maîtrisent et se responsabilisent de la situation.

Après une étude multilatérales de structurations de la région de la wilaya de setif et l'évaluation des éléments naturels, les ressources humaines, la représentation du rôle économique de la wilaya. Ainsi que les services et les équipements montre l'existence d'un cas de déséquilibre entre les différents parties de la région , une partie des hautes plaines qui offre des atouts , contrairement a la partie montagneux au Nord et celle du Sud qui présentent des contraintes.

Cela a renforcé le décalage entre la partie centrale et la région vis-à-vis les deux partie restantes, Nord et Sud.

On a essayé dans notre étude, de trouver la solution idéale pour pouvoir développer la région dans un cadre économique pour des objectifs sociaux.

Mots clefs

Plan de développement – repère environnemental – les hauts plateaux –pollution industrielle – dégradation écologique –principe de priorités- développement durable.

Summary

the relation human being with its environment is posed lately with acuity, is one of the most essential spots in the specialists and even the civil company, in particular after the degradation of the natural framework, this degradation reflected negatively on the company and the natural framework. Among these reflected the reduction in the production rate of the arable lands, disturbances of the system ecological and different the transmissible diseases leave them by water and in particular during the dry time. Result of all these successive events which alert several catastrophes on the local, regional and national level, it became necessary and urgent that the citizens and the various organizations of the state control and responsabilisent situation.

After a study multilateral of structuring of the area of the wilaya of setif and the evaluation of the natural elements, human resources, the representation of the economic role of the wilaya. As well as the services and the equipment the existence of a case of imbalance between different the parts of the area shows, a part of the high plains which offers assets, contrary has the mountainous part in North and that of the South which have constraints. That reinforced the shift between the central part and the area opposite both part remaining, north and South. One tested in our study, to find the solution ideal to be able to develop the area within an economic framework for social objectives.

Key words

Plan of development - environmental reference mark - high plateaus - industrial pollution - ecological degradation - principle of priorities durable development.

ملخص

لقد أضحت العلاقة بين الإنسان و بيئته من أهم انشغالات الرأي العام والخاص، خاصة بعد أن عرفت تدهورا كبيرا عاد بالسلب على المجتمع والطبيعة، من نتائجه انخفاض مردود الأراضي الزراعية، والإخلال بالنظم البيئية مع انتشار الامراض التي ينقلها الماء خاصة في الفترات الجافة، ونتيجة لهذه الأحداث البيئية المتلاحقة و التي تنذر بالعديد من الكوارث على المستوى المحلي و الإقليمي و الوطني، لذا أصبح من الضروري تدارك الوضع بشكل مسؤول يتكاثف فيه المواطن و الهيئات الرسمية.

و من خلال دراستنا لكافة الجوانب الرئيسية المهيكلة لإقليم ولاية سطيف و بعد تقييم العناصر الطبيعية و الموارد البشرية مع ابراز الدور الاقتصادي للولاية، إضافة إلى الخدمات و التجهيزات توصلنا الى وجود حالة عدم التوازن بين مختلف مناطق الإقليم، حيث وجدنا كل المؤهلات متوفرة في المنطقة السهلية و كل المعوقات بالمنطقة الشمالية الجبلية و كذالك الجنوبية ، الشيء الذي ساهم في خلق و تعميق الفارق بين المنطقة الوسطى للاقليم على حساب المنطقتين الشمالية والجنوبية، و قد حاولنا في هذه الدراسة إيجاد الطريقة المثلى لتنمية الاقليم في سياق يحترم البيئة و يضمن التنمية الاقتصادية لأهداف اجتماعية.

كلمات أساسية

خطة تنموية، البعد البيئي، التلوث الصناعي، التدهور البيئي، التنمية المستدامة، إقليم متباين، مبدأ الاولويات، الهضاب العليا.